توجهات الشركات الفلسطينية المصدّرة للإردن حول معيقات الإستفادة من قرار الإعفاء الجمركي الأردني

(دراسة ميدانية على الشركات الفلسطينية المصدّرة)

إعداد

إبراهيم ياسين نجار

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد أحمد صقر

قدّمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاعمال الدولية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

اب، ٢٠٠٩

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة **(توجهات الشركات الفلسطينية المصدرة للأردن حول معيقات الاستفادة من قرار الإعفاء الجمركي الأردني.**

(دراسة ميدانية على الشركات الفلسطينية المصدرة)

بتاريخ : 2009/7/30

أعضاء لجنة المناقشة :		**التوقيع**
الاستاذ الدكتور/ محمد أحمد صقر **تخصص الاقتصاد**	رئيســـــا	....
الاستاذ الدكتور/ فتحي العاروري **تخصص الاحصاء**	عضـــــواً	.....
الدكتورة / بثينة المحتسب **تخصص الاقتصاد**	عضـــــواً	.....
الاستاذ الدكتور/ عبد عبد الحميد الخرابشة **تخصص الاقتصاد، النظرية الاقتصادية وتطبيقها**	عضـــــواً	

إهـــــداء

إلى والديّ الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى زوجتي وأبنائي

إلى جميع الأهل والأحبة

شكر وتقـــــــــــــــــــــــــدير

احمد الله أولاً وأخيراً على أن اكرمني بإنهاء هذا العمل المتواضع، وفي هذه المناسبة لا يسعني إلاّ أن أقدم شكري وعرفاني إلى الأستاذ الفاضل الدكتور محمـــد أحمـــد صقر على جهوده الخيرة ومساعدته لي في إنهاء هذه الدراسة، وإلى أعضاء لجنـــة المناقشةالأفاضل، كما يسعدني أن اشكر كافة العاملين في الشركات الفلسطينية لحـــسن استقبالهم لي وتعاونهم معي .

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

توجهات الشركات الفلسطينية المصدرة للأردن حول معيقات الاستفادة من قرار الإعفاء الجمركي الأردني

(دراسة ميدانية على الشركات الفلسطينية المصدرة)

إعداد

إبراهيم ياسين النجار

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد أحمد صقر

تهدف هذه الدراسة إلى تعرّف أهم المعيقات التي تحد من الاستفادة من قرار الإعفاء الجمركي الأردني على الصادرات الفلسطينية، وبيان أنواع الصادرات الفلسطينية الأكثر تصديراً للأردن بناء على قرار الإعفاء الجمركي الأردني. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة وفقاً لأهداف الدراسة وفرضياتها تكونت من (٣٨) فقرة موزعة على أربعة مجالات رئيسة،تمثلت في مجال الاستفادة من قرار الإعفاء الجمركي، ومجال المعيقات الإسرائيلية، ومجال العوامل الذاتية، والإجراءات الأردنية غير الجمركية. وقد وزعت على مجتمع الدراسة المكون من (٥٣) شركة بواقع استبانتين لكل شركة للمدير العام ومسؤول التصدير أو التسويق، أي ما مجموعه (١٠٦) استبيان، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ومن أهمها :

أن المعوق الرئيس أمام تطور التجارة الفلسطينية الخارجية، وزيادة حجم الصادرات الفلسطينية للعالم وللأردن تحديداً، وعدم الاستفادة من الامتيازات والإعفاء الجمركي الأردني الممنوح للصادرات الفلسطينية، إنما يتمثل في الإجراءات التعسفية المتنوعة التي تفرضها سلطات الاحتلال على حركة التجارة والصادرات الفلسطينية.

وأنه كان لقرار الإعفاء الجمركي الأردني أطيب الأثر في زيادة قيمة الصادرات الفلسطينية للأردن، الإ أن هذه القيمة بقيت أقل من التوقعات، وأن هناك معيقات داخلية (فنية ومالية) لدى الشركات الفلسطينية، ساهمت أيضاً في عدم الستفادة من قرار الإعفاء الجمركي الأردني.

كما كشفت عن أن العوامل الذاتية التي تحد من إمكانية الاستفادة من قرار الإعفاء الجمركي توزعت إلى قسمين؛ يتعلق **الأول** منها بقدرات الشركة سواء المتعلقة منها برأس مال الشركة أو غياب وجود التمويل الكافي،بينما يشير القسم **الثاني** إلى توافر العناصر الانتاجية الأخرى للشركة باستثناء عدم توفر مواد خام .

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

١-١ مقدمة الدراسة:

مما لا يختلف عليه اثنان أن الأردن ظل ومنذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن البوابة الوحيدة لفلسطين عموما -ولمحافظات الضفة الغربية تحديدا-، فهو الرئة الوحيدة التي تتنفس بها محافظات الضفة الغربية وتطل من خلالها على العالم الخارجي لا سيّما على العالمين العربي والاسلامي. فمنذ عام ١٩٦٧ لم تتوقف حركة الافراد وبعض البضائع الفلسطينية المصدّرة إلى الاردن أو عبره، حيث كانت بعض المنتجات الزراعية الفلسطينية " الحمضيات ومنتجات الحجر ؛ حجر البناء" تصدّر عبر الجسر إلى السوق الأردنية ودون فرض أية إجراءات أو رسوم جمركية أو غير جمركية عليها، وذلك دعما للاقتصاد الفلسطيني وسعيا لإيجاد متنفس له وبما يمكنه من النهوض بذاته والاعتماد على نفسه .

وبعد توقيع اتفاقية آوسلو في١٣ أيلول / ١٩٩٣ وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية ؛ تم توقيع بروتوكول باريس عام ١٩٩٤ ، لتنظيم العلاقة الاقتصادية بين الفلسطينيين والإسرائيليين من جهة ، وبين الفلسطينيين والعالم من جهة أخرى ، كما أبرمت اتفاقيات تجارية عديدة بين فلسطين وعدد من دول العالم وعلى رأسها الاردن ومصر، وكذا مع الاتحاد الأوروبي وغيره من دول العالم كحافز للإقتصاد الفلسطيني [١]، ورغم ذلك بقي الاقتصاد الفلسطيني مقيّداً في محتواه سواء من حيث استمرار إسرائيل في الاستئثار بمقومات هذا الاقتصاد والسيطرة عليه، أو إمعانها في تقييد صلاحيات السلطة الفلسطينية وإمكانيات النمو الاقتصادي للشعب الفلسطيني.

إسرائيل انطلقت ممّا وقرته لها البروتوكولات ، فقد أعطاها برتوكول باريس –مثلا -سيطرة كاملة على الحدود والمعابر الفلسطينية مع العالم الخارجي، حيث طبّقت السلطات الإسرائيلية متطلباتها وإجراءاتها على الواردات والصادرات الفلسطينية، وفرضت إجراءات وفحوص أمنيّة مشددة على الصادرات الفلسطينية للعالم الخارجي للإبقاء على تبعيّة التجارة الفلسطينية للتجارة الإسرائيلية.

ومع بداية انتفاضة الأقصى نهاية العام ٢٠٠٠؛ فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إجراءات

---

[١] عبدالله، سمير، (٢٠٠٤)، **إعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي** ، معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني، رام الله.

قسرية على حركة الأفراد والبضائع،وأغلقت المدن ، وأقامت أكثر من ٦٠٩ حاجز في الضفة الغربية وما يقارب نصفها في قطاع غزة، كما فرضت حصاراً أمنياً واقتصادياً مشددّين في محاولة منها لقمع الانتفاضة ، وأغلقت ودمّرت أكثر من ٤٠٠ من المنشآت الصناعية والتجارية.
وفي هذه الأثناء،عقدت القمة العربية نهاية العام ٢٠٠٠ ،وأصدرت قراراً خاصا بدعم الاقتصاد الفلسطيني حمل الرقم ٢٠٠ ، وبموجبه أعفيت المنتجات الفلسطينية المصدّرة إلى الدول العربية من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل.

وفي عام ٢٠٠٣ أصدرت الحكومة الاردنية قراراً بإعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل تنفيذاً لقرار القمة العربية رقم ٢٠٠ والذي أشرنا إليه آنفا حيث نصّ على إعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية دعما للاقتصاد الفلسطيني، وعملت الحكومة الأردنية على تسهيل دخول المنتجات الفلسطينية إلى السوق الأردنية دون قيود جمركية، ونتيجة لهذا الاعفاء- وبما أن الأردن يعتبر الشريك التجاري الإقليمي للسلطة الفلسطينية والمنفذ التجاري الرئيس لصادرات فلسطين إلى العالم الخارجي وخاصة للدول العربية -فإن المتتبّع لحجم التجارة الخارجية بين البلدين يجد نموّاً ملحوظاً تزايد تدريجياً سنة بعد أخرى إذ زادت عام ٢٠٠٤ بما نسبته ٢٣,٨ % عن عام ٢٠٠٣ و ٥١,٨ % و ١٢٣,٤ % للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على التوالي.

إذا، فالمتتبّع لحجم التجارة الخارجية من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧ يجد زيادة في حجم الصادرات الفلسطينية للأردن نتيجة للإعفاء الحاصل ، وهو ما تجلى في زيادة صادرات فلسطين للأردن بنسبة ١٩٥ % في عام ٢٠٠٧ مقارنة بالعام ٢٠٠٣ حيث سجلت ما يقارب ٢٢ مليون دينار.[٢]

ورغم الارتفاع الملحوظ إلا أن قيمة الصادرات الفلسطينية للأردن وما شهده من زيادة ما زالت دون المأمول، وحيث بقي حجم التبادل التجاري بين البلدين أقل من المطلوب والمتوقع وذلك لأسباب كثيرة وأهمها الإجراءات والمعوقات الإسرائيلية المتعددة .

[٢] مركز التجارة الفلسطيني بال تريد، (٢٠٠٧)،" تقريرالتجارة الفلسطينية الاردنية"، رام الله.

ونخلص من كل ذلك إلى أنه وإن كان لقرار الإعفاء الجمركي الأردني والذي منح الصادرات الفلسطينية امتيازاً كبيراً أثر في معدل نمو الصادرات الفلسطينية للأردن وقيمتها وأنواعها،إلا أنه لم ينعكس على الشركات المصدرة للاردن والتي لم تحقق الاستفادة المرجوة من هذا القرار . لذا سيتم قياس توجهاتها حول معيقات الاستفادة من قرار الإعفاء الجمركي الأردني ، وإبراز أنواع هذه المعيقات وحجمها.

١-٢ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهميّة موضوعها والمتمثل في أنه لا يكفي فقط الاهتمام بقرار الاعفاء الجمركي وأثره على الصادرات الفلسطينية فحسب، وإنما يجب الاهتمام **بالمعيقات والمشاكل التي تعترض تحقيق الاستفادة القصوى من هذا القرار الهام،** فأهمية الدراسة التي نحن بصدد الاطلاع عليها تتمثل في كونها:

أ- ستركز على واقع العلاقات التجارية والاقتصادية الفلسطينية وآفاقها المستقبلية مع الأردن.

ب- قد تكون من بواكير الدراسات المحلية التي تهتم بتوجهات الشركات الفلسطينية المصدرة للأردن حول معيقات الاستفادة من قرار الإعفاء الجمركي الأردني للصادرات الفلسطينية.

ج- تحدد أنواع المعيقات التي تواجه عملية التصدير وحجمها وتقف حائلاً أمام تطورها وتحد - بالتالي - من الاستفادة من قرار الإعفاء الجمركي ووضع توصيات للتغلب عليها .

د- ستكون أساساً ومؤشرا لأصحاب القرار ممّن يتولون تخطيط استراتيجية زيادة حجم الصادرات الفلسطينية للأردن ورسمها وذلك بالتركيز على أنواع الصادرات ذات الميزة والقدرة التنافسية في السوق الأردنية مستفيدين من الإعفاء الجمركي الممنوح.

ه- كما تنبع أهميتها من خلال ما سيتم التوصل إليه من نتائج وتوصيات يأمل الباحث أن تضيف شيئًا جديداً إلى البحث العلمي .

١ - ٣ مشكلة الدراسة:

الباحث ومن خلال عمله وخبراته ومشاهداته اطّلع على الزيادة الحاصلة فـي حجـم الـصادرات الفلسطينية إلى الأردن بعد صدور قرار الإعفاء الجمركي الأردني، ولاحظ عدم اسـتفادة الاقتـصاد الفلسطيني بدرجة كبيرة من هذا القرار رغم ما يحمله في طياته من دعم لهذا الاقتصاد وذلك جـرّاء وجود بعض المعيقات التي تواجه التجارة الخارجية الفلسطينية خصوصاً فيما يتعلـق بالـصادرات الفلسطينية إلى دول العالم العربي وبالتحديد إلى الأردن. ومن هنا ، ارتأى الباحث ضرورة معرفـة توجهات الشركات الفلسطينية المصدرة للأردن حول المعوقات التي تقف أمام الاستفادة القصوى من القرار، وتعرّف مدى تأثيرها على حجم الصادرات الفلـسطينية ونموّهـا خـصوصاً إلـى الأردن. وبالتالي؛ فإن مشكلة الدراسة تكمن في محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية :

١ - ما هي المعيقات أمام تطور الصادرات الفلسطينية ونموّها - وبالأخص إلى الأردن -والتي تحـد من الاستفادة المرجوة من قرار الاعفاء الجمركي الاردني .

٢ -أي من المعيّقات الآتية أكثر تأثيراً على الصادرات الفلسطينية:

أ- المعيقات الإسرائيلية .

ب- المعيقات الأردنية غير الجمركية .

ج- المعيقات الفنية الداخلية للشركات المصدرة (مالية، فنية).

١ - ٤ أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يأتي :

أ- بيان أهم المعيقات المتوقع أن تحد من استفادة الصدرات الفلسطينية من قرار الإعفـاء الجمركـي الأردني .

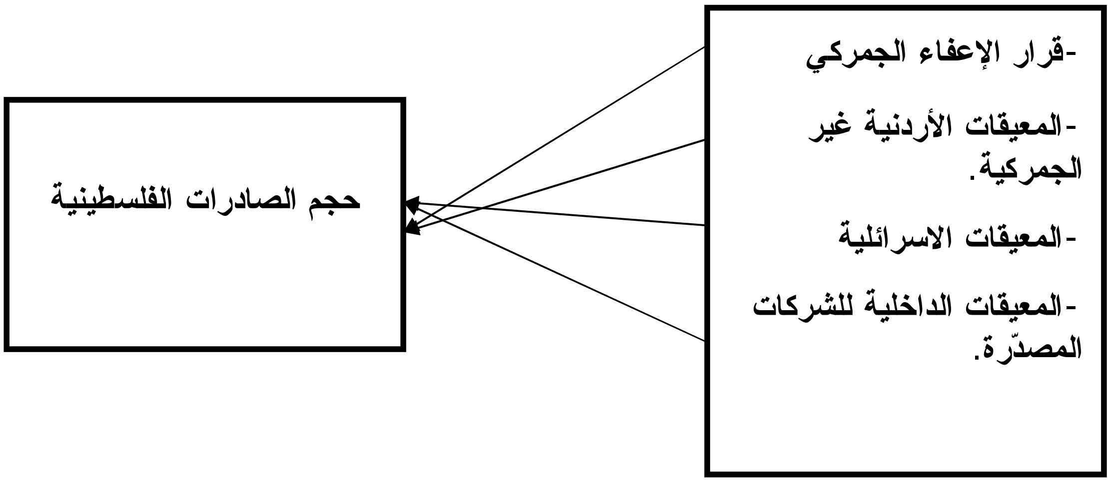
ب- بيان أنواع الصادرات الفلسطينية الأكثر تصديراً للأردن بناءً على قـرار الاعفـاء الجمركـي الأردني.

ج- تقديم توصيات وحلول لتطوير نظام الصادرات الفلسطينية إلـى الأردن ، وزيـادة حجـم هـذه

الصادرات والاستفادة القصوى من قرار الإعفاء الجمركي.

١ - ٥ نموذج الدراسة

المتغيرات المستقلة   المتغير التابع



١ - ٦ التعريفات الاجرائية

المتغيرات المستقلة:

-قرار الإعفاء الجمركي الأردني : " هو القرار الصادر عن وزارة المالية بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٧ اعتمادا على قرار مجلس الوزراء رقم ٣٦٦٨ بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨ والقاضي بالموافقة على القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحادية والسبعين والتي عقدت بالقاهرة في ٩ – ٢٠٠٢/٩/١٢، والتي اتخذت قارارا باعفاء المنتجات الفلسطينية من كافة الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل وذلك دعما للاقتصاد الفلسطيني.

وقد عمم هذا القرار على الوزرات والمؤسسات الاردنية ذات العلاقة (وزارة الصناعة والتجارة، المنافذ الحدودية، غرف التجارة والصناعة وقسم التعرفة في الجمارك الاردنية).

-المعيقات الإسرائيلية بأنواعها: وهي الإجراءات التعسفية الإسرائيلية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الصادرات الفلسطينية(سواء نظام الظهر للظهر، والفحوصات الأمنية،والإغلاقات والحصار، والبيان الجمركي الإسرائيلي، ونظام التحميل والتنزيل، والرسوم العالية والتأخير

المتعمد)[٣]

وتشمل معيقات الحركة والمرور، والإعاقات الداخلية في الضفة، والجدار الفاصل، وتركيز حركة التجارة عبر المعابر الاسرائيلية، وتم قياس هذه المتغيرات من خلال الاسئلة (١٥-٣٩) .

١- **المعيقات/ القيود غير الجمركية** : تعرّف المعيقات أو القيود غير الجمركية بأنها مجموعة إجراءات تتخذها الحكومات ، وسياسات تدخل من قبلها على الواردات لسوقها بقصد حماية المنتج المحلي من المنافسة التي ستؤثر على هذا المنتج ، حيث تتعدد القيود والإجراءات غير الجمركية (قيود فنية، قيود إدارية، قيود نقدية، وقيود كمية)[٤] والمقصود هنا بهذه المعيقات :المعيقات الأردنية غير الجمركية أمام الصادرات الفلسطينية إلى الأردن.

٢-**المعيقات الذاتية للشركات المصدرة** : وهي المعيقات الداخلية في الشركات نفسها (بدءا من ضعف رأسمال الشركة والتمويل اللازم، ووصولا للمشاكل الفنية المرتبطة بالمنتج وقدرة الشركة التصديرية، وغيرها).

التجارة الخارجية: هي التبادلات التي تتم بين الدول للسلع والخدمات، وهو مصطلح اقتصادي ينصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة.[٥]

الصادرات : وسيتم توضيحها من خلال تعريف عملية التصدير : فالتصدير هو عملية إشباع حاجات ورغبات العملاء الحاليين أو المستهدفين في أسواق خارجية (إقليمياً أو دولياً) من المنتجات التي تقدمها المنشأة بما يحقق لها أهدافها في اقتحام الأسواق الخارجية واكتساب مغانم جديدة.[٦]

---

[٣] Dee, Philippa, and Michael Ferrantino, eds. ٢٠٠٥. Quantitative Methods for Assessing the Effect of Non- Tariff Measures and Trade Facilitation. Singapore : APEC, Secretariat and World Scientific Publisher Co.

[٤] Dee, Philippa, and Michael Ferrantino, eds. ٢٠٠٥. Quantitative Methods for Assessing the Effect of Non- Tariff Measures and Trade Facilitation. Singapore : APEC, Secretariat and World Scientific Publisher Co.

[٥] صقر، عطية عبد الحكيم،(١٩٩٧) **التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي**، القاهرة، مصر، دار الكتب.

[٦] عبد المحسن، توفيق،(٢٠٠١) **التسويق ودعم القدرة التنافسية للتصدير** ، مصر، دار الكتب، ص ٣٧٤-٣٧٦.

الصادرات الفلسطينية: وهي جميع السلع التي يتم بيعها خارج الحدود الفلسطينية سواء لدول عربية او اجنبية، وسواء كانت تصديرا مباشرا او غير مباشر.

١ - ٧ فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات الآتية :

الفرضية الرئيسة الأولى :

HO١: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الإعفاء الجمركي الأردني وزيادة حجم الصادرات الفلسطينية من وجهات نظر الشركات المصدرة.

الفرضية الرئيسة الثانية:

HO٢: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعيقات غير الجمركية الأردنية وحجم الصادرات الفلسطينية من وجهات نظر الشركات المصدّرة.

الفرضية الرئيسة الثالثة :

HO٣: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعيقات الإسرائيلية وحجم الصادرات الفلسطينية من وجهات نظر الشركات المصدرة.

HO٤: **الفرضية الرئيسة الرابعة:**

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعيقات الفنية الداخلية الخاصة بالشركات التصديرية وحجم الصادرات الفلسطينية للأردن من وجهة نظر الشركات المصدّرة.

١ - ٨ منهجية الدراسة :

١ - ٨ - ١ أسلوب الدراسة :

طبيعة هذه الدراسة ونوعيتها تطلبت اتباع أسلوبين ، وهما على النحو الآتي :

أولاً . أسلوب البحث الوصفي: بالاطلاع على الدراسات والبحوث السابقة من أجل بلورة الإطار النظري.

ثانياً. البحث الميداني التحليلي: وذلك من خلال تطوير استبانه لقياس متغيرات الدراسة (قرار الإعفاء الجمركي ، المعوقات ، الصادرات) .

١-٨-٢ مجتمع الدراسة :

ويشمل- **مجتمع الدراسة** -الغالبية العظمى من الشركات الفلسطينية المصدّرة للأردن والتي يقدّر عددها ب٦٠ شركة فلسطينية عاملة في قطاعات :الحجر والرخام، والمنتجات الغذائية، والفرشات الزنبركية، والأدوية والمواد الكيماوية، والخضار والفواكه والمنتجات الزراعية، و الأحذية وغيرها.

و العينة شاملة -وهي مجتمع الدراسة نفسه- ، وتتضمن وحدة التحليل مديري الشركات وأقسام التصدير أو من ينوب عنهم، وقد تمت مقابلة ١٠٦ من مديري ومسؤولي تصدير/ تسويق ٥٣ شركة مصدرة للأردن، ولم يتمكن الباحث من تعبئة أية استبانة من شركات قطاع غزة التي كانت تصدّر للأردن بسبب الحصار والإغلاق الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على القطاع، وتدمير معظم المؤسسات الانتاجية /المصانع الفلسطينية هناك أثناء العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة.

١-٨-٣ أداة الدراسة :

وتتضمن أدوات جمع البيانات بالإضافة إلى الكتب والمجلات والدوريات والانترنت ،الاستبانة و المقابلة، وتتألف الاستبانة من قسمين :

أ-**القسم الأول** ويتضمن معلومات عن خصائص عينة الدراسة (اسم الشركة، وسنة التأسيس ، وعدد العمال، والقطاع الذي تنتمي إليه ، العنوان، وأسواق التصدير، والمنتجات ..) .

ب -**القسم الثاني:** يتضمن عددا من الفقرات التي تقيس متغيرات الدراسة ، ضمن مقياس ليكرت الخماسي للخيارات المتعددة الذي يحتسب أوزان تلك الفقرات بطريقة خماسية على النحو الآتي:

الخيار : موافق بشدة ويمثل ٥ درجات، موافق ويمثل ٤ درجات ، ومحايد ويمثل ٣ درجات ،

وغير موافق ويمثل درجتين، وغير موافق بشدة ويمثل درجة واحدة.

١-٨-٤ صدق أداة الدراسة وثباتها:

للتحقق من مدى صدق فقرات الاستبانة ؛ تم عرضها على عدد من المحكميّن من أساتذة الاختصاص في الجامعات الأردنية والفلسطينية ، والأخذ بملاحظاتهم، وإعادة صياغة بعض بنودها وتعديلها تبعاً لملاحظاتهم للخروج بإتساق متوازن للفقرات ومضامينها .

ثبات أداة الدراسة :

تم استخراج معامل الثبات كرونباخ ألفا (cronbach alpha) والذي يستخدم للتأكد من مدى الاتساق الداخلي للاستبانة وللمتغيرات وأبعادها، حيث كانت قيمتها كالآتي ٨٦% وهي قيمة أعلى من قيمة معامل الثبات Alpha=٦٨٪ .

١-٨-٥ محددات الدراسة:

من أهم المحددات التي واجهت هذه الدراسة :

أ- قلة المراجع العربية والمحلية (على حد علم الباحث) التي تناولت موضوع قرار الإعفاء الجمركي الأردني، ومدى تأثيره على الصادرات الفلسطينية والمعيقات أمام حركة التجارة الخارجية الفلسطينية للأردن.

ب- عدم تمكن الباحث من تعبئة أية استبانة من شركات قطاع غزة التي كانت تصدّر للاردن.

ج- صعوبات أخرى تتعلق بالمبوحثين كأفراد وشركات.

١-٩ الدراسات السابقة ذات الصلة:

أجريت دراسات عدّة حول الاقتصاد الفلسطيني والتجارة الخارجية الفلسطينية والتجارة الأردنية الفلسطينية الأردنية الإ أن معظمها ركّز على الواقع الصعب للاقتصاد الفلسطيني وإلحاقه الدائم

باقتصاد الدولة المحتلة، كما تطرقت دراسات أخرى لواقع التجارة الخارجية الفلسطينية وآفاق تطورها والبدائل المطروحة، إلا أنها لم تركز على الخيارات التي يجب تبنيها وأهمها العودة للعمق العربي عامة والأردني خاصة والتركيز عليه نظرا لما يميز العلاقة الفلسطينية الأردنية، ولما تقدّمه المملكة الأردنية الهاشمية من دعم وتسهيلات تجارية كبيرة للصادرات الفلسطينية، فالاتفاقية الاقتصادية التي تم توقيعها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٥ والتي اعطت فلسطين امتيازات كبيرة، تُوّجت بقرار الإعفاء الجمركي للصادرات الفلسطينية والصادر عن مجلس الوزراء الأردني في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣.

ويعتبر موضوع " الإعفاء الجمركي الإردني للصادرات الفلسطينية وعدم استفادة الشركات الفلسطينية المصدرة للإردن من هذا القرار بسبب المعيقات المختلفة " من المواضيع المهمة خصوصاً فيما يتعلق بحركة التجارة الخارجية الفلسطينية مع الأردن، وبعلاقة الأردن بفلسطين بحكم الجوار وبحكم ما تمر به فلسطين من أزمات سياسية واقتصادية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي لها، لذا لن يستطيع الباحث إيضاح هذه المعيقات وبيان العلاقة التشابكية إلا من خلال تتبّع عدد من الدراسات التي تناولت وراجعت وحللت التجارة الخارجية الفلسطينية والعلاقة بين الأردن وفلسطين، ولهذا الغرض سيتم تناول هذه الدراسات من المنظور الآتي :

أولاً : مراجعة الدراسات الخاصة عن الاقتصاد الفلسطيني وذات الصلة بالتجارة الخارجية.

١ -دراسة لزعرب، عبد المعطي (٢٠٠٥) بعنوان " التجارة الخارجية الفلسطينية" واقعها وآفاقها المستقبلية" حيث بيّن أن هدف دراسته هو إبراز الخلل الواضح في البنية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني، وكشف عمق ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي، ودراسة وتحليل واقع التبادلات التجارية الفلسطينية الدولية، وأشار إلى أن مشكلة الدراسة تتمثل في العجز الدائم في ميزان المدفوعات والمعاملات، بالإضافة للعجز الكبير في الميزان التجاري لصالح الاستيراد في ضيق قاعدة الصادرات ومحدودية تنوعها وضآلتها مقارنة بالمستوردات ومحدودية الصادرات على تغطية المستوردات، وذلك بسبب تحكّم سلطات الاحتلال الإسرائيلي في المعابر والمنافذ الحدودية، والإغلاقات المستمرة للمدن الفلسطينية، مؤكدا أن الاتفاقيات المبرمة بين إسرائيل والسلطة الوطنية كانت عائقًا أمام تحرير التجارة الفلسطينية، وأن اتفاقية باريس أثرّت سلباً على التجارة الخارجية

وعمّقت تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وكانت سبباً في ضعف العلاقات التجارية الفلسطينية الدولية وخاصة العربية منها.

٢ - دراسة أبو القمصان، خالد (٢٠٠٥) بعنوان " دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل" وهدفت إلى اقتراح مجموعة من العناصر التي تستلزم دراستها بصورة تحليلية ودقيقة للواقع الاقتصادي الفلسطيني بكل مكوناته والتي تعتمد على مكونات الاقتصاد الكلي الفلسطيني، و دراسة تحليلية لمكونات الاستثمار العام والخاص في فلسطين من حيث رأس المال العام والخاص والأيدي العاملة و المناخ الاستثماري، وكذلك دراسة مستقبلية للرؤية المطلوبة اقتصاديًا.

٣ - دراسة لحسين والحرز (٢٠٠٥) بعنوان " دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية :الواردات والصادرات ونسبة الفرق في الواردات والصادرات للسنوات ١٩٩٦ ، ١٩٩٩، ٢٠٠٢"

حيث قام الباحثان بتحليل الصادرات والواردات الفلسطينية ومدى أثرها على الاقتصاد الفلسطيني للفترات الزمنية من ١٩٩٦ – إلى ٢٠٠٢،وقد قدّما عدداً من النتائج من أهمها: وجوب وضع سياسة تحد من تضخم الواردات من جهة وزيادة حجم الصادرات من جهة أخرى، والعمل من أجل تعديل أو إلغاء بنود اتفاقية باريس الاقتصادية المجحفة بحق الاقتصاد الفلسطيني، وتعديل القوائم السلعية المفروضة من خلالها بما يخدم المصلحة الفلسطينية، ودعم القطاعات الزراعية والصناعية وتأهيلها ، وإحلال السلع المنتجة محليًا، والحد من نمو الواردات عبر إعادة ترتيب جميع أصناف الواردات من حيث الأهمية وتقسيمها إلى شرائح حسب أولويات وإضافة رسوم جمركية على السلع الكمالية .

٤ - دراسة الصوراني، غازي (٢٠٠٤)" بعنوان الاقتصاد الفلسطيني؛ تحليل ورؤية نقدية و مهمات مستقبلية " حيث بيّن فيها المسار التاريخي والمعاصر للاقتصاد الفلسطيني ، وأهم القطاعات الانتاجية الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الفلسطيني من زراعية وصناعية وخدمات تجارية على الصعيدين الداخلي والخارجي من حيث الصادرات والواردات، وما هي مؤشراتها كتجارة وتطرّق لأهم المعوقات والمشاكل التي تعترض تطور الاقتصاد الفلسطيني من خلال تقديم عدد من الأفكار

التي يمكن أن تحقق استراتجية تنموية اقتصادية فلسطينية ،ومنها:

أ- خلق مقومات اقتصاد المقاومة والصمود انسجاماً مع متطلبات المرحلة، وفك الارتباط و التبعية للاقتصاد الإسرائيلي .

ب- وقف التضخم في حجم الواردات، والتخطيط التأشيري والمركزي لتفعيل العملية الإنتاجية في الصناعة والزراعة، والعمل على تفعيل العلاقة بين هذين القطاعين بما يخدم تطوير المنتجات الصناعية المعتمدة على الإنتاج الزراعي.

ثانياً: مراجعة الدراسات الخاصة بالعلاقات العربية الفلسطينية وذات الصلة بالتجارة الخارجية.

١ - دراسة الصاوراني،غازي (٢٠٠٦) بعنوان "واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة" والتي هدف من خلالها إلى تحليل واقع الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته المختلفة مع التركيز على الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها السلطة الفلسطينية مع العالم ، ومع مصر والأردن.

وتطرّق إلى بروتوكول باريس وتقييده للاقتصاد الفلسطيني وتعمّد إلحاقه بالاقتصاد الاسرائيلي، منتقدا الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول العربية التي عاملت السلع الفلسطينية المتدفقة إلى أسواقها باعتبارها سلعا من دولة كاملة السيادة والاستقلال مما يفقدها أية معاملة تفضيلية أو امتيازات مقارنة ببقية وارداتها، وبين كذلك أن الدول العربية (الأردن ومصر مثلا) لم تمنح الجانب الفلسطيني معاملة الدولة الأولى بالرعاية ، وبالتالي معاملة السلع الفلسطينية كمعاملتها لسلعها الوطنية، ولم يتطرق أبداً للإعفاء الجمركي الأردني ولا لأثره على الاقتصاد الفلسطيني ،ولم يبرز أثره أو المعوقات التي تحول دون الاستفادة القصوى منه.

٢ - دراسة لأبو جامع، جابر حسين (٢٠٠٥) بعنوان" أداء التجارة الفلسطينية الخارجية المنظورة مقارنة بكل من مصر و الأردن وسوريا للفترة١٩٦٨ - ٢٠٠٠" حيث هدفت إلى تقييم أداء التجارة السلعية الفلسطينية الخارجية خلال العقود الثلاثة الماضية، واستقصت هذه الدراسة أثر كل من النشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي، ومعامل التنافسية ممثلاً بمعدل صرف العملة المحلية الحقيقي، وحجم الاستثمارات الكلية على معدل التبادل التجاري الخارجي،وقد تمّ إبراز

التفاوت في هذا الأداء بين الحالة الفلسطينية والتجارة السلعية الخارجية لعدد من البلـدان العربيـة المجاورة وهي مصر و الأردن و سوريا، وأشارت نتائج التحليل العملية لإجراء التأثيرات الثابتـة إلى انخفاض معنوي في الصادرات الفلسطينية، وذلك تحت تأثير التكامل الاقتصادي الإجباري مـع إسرائيل، وبينت -بشكل عام- أن هناك ضعفا لتأثير النمو في النـشاط الاقتـصادي علـى القـدرة التصديرية للبلدان الأربعة، كما أظهرت الدراسة التأثر السلبي لمعدل التبادل التجـاري الفلـسطيني بالنمو في النشاط الاقتصادي، ففي الوقت الذي تؤثر فيه الاستثمارات بشكل معنـوي علـى معـدل التبادل التجاري في كل من مصر وسوريا بشكل واضح، فقد كان هذا التأثر بحجـم الاسـتثمارات الكلية هامشيًا في الحالة الفلسطينية، و ذلك في ظل غياب سياسات اقتصادية مستقلة.

ثالثاً: مراجعة الدراسات الخاصة بالعلاقة التجارية الفلسطينية الأردنية.

١ - دراسة للقرش، محمد (٢٠٠٥) بعنوان " **دور التعاون التجـاري والاقتـصادي بـين الأردن وفلسطين في دعم التنمية**" حيث هدف في دراسته إلى معرفة درجة التعاون التجاري بين الأردن و فلسطين، وقدّم العديد من النتائج ومنها: إمكانية مضاعفة حجم التجارة بين الأردن وفلـسطين عـدة أضعاف، وصعوبة حدوث تغيرات جوهرية على مكونات الصادرات الفلسطينية، والنمو المـضطرد للواردات الفلسطينية وخصوصاً من إسرائيل؛ كما نوّه إلى أن تحـرّر الاقتـصاد الفلـسطيني مـن السيطرة والاستئثار والتحكم الإسرائيلي يتطلب تقوية القاعدة الانتاجية، إضافة إلى تقوية الروابط بين الاقتصادين الفلسطيني والأردني .

٢ - دراسة العارضة، ناصر (٢٠٠٠) "بعنوان التجارة الخارجية الفلسطينية مع الأردن: واقعهـا وآفاقها المستقبلية" : وهدف الباحث فيها إلى تحليل واقع التجارة الخارجية الفلسطيينة الأردنيـة خلال العقود الثلاثة الماضية استنادا لحساب مؤشرات التوافق والتـرابط بـين هياكـل عـرض الصادرات الفلسطينية والطلب على الواردات الأردنية وهياكل عـرض الـصادرات الأردنيـة، والطلب على الواردات الفلسطينية، وخلصت الدراسة للنتائج الآتية :

١ - حجم التجارة الفلسطينية الأردنية سيزداد بمعدلات مرتفعة، -لكن دون ذكر الكيفية-.

٢ - أهمية التنسيق بين البلدين في السياسات الانتاجية و التسويقية أي إمكانية التخصص

(الأردن: في الصناعات الكيماوية والدوائية، وفلسطين: في صناعات الأحذية والأثاث والمفروشات وحجر البناء و الزيوت النباتية على سبيل المثال).

٣- بيان أهمية التنسيق في السياسات النقدية الأردنية ،وإبراز أن المعيقات الإسرائيلية ستؤثر بإستمرار على البلدين .

لكن الدراسة -ومع توقعاتها الإيجابية- لم تتطرق للمعوقات الإسرائيلية المتعددة التي تقف حائلا دون استفادة الصادرات الفلسطينية من التسهيلات الأردنية، ولم يتطرق الباحث إلى قرار الإعفاء الجمركي الأردني كرافعة مؤثرّة في زيادة التجارة الفلسطينية للأردن، ولم يذكر معوقات الاستفادة من الإعفاء الاردني ولا من التسهيلات الأردنية الممنوحة.

٣- دراسة للشعلان، محمد (١٩٩٩) بعنوان" دراسة التوافق في الصادرات و الواردات بين الأردن و البلدان العربية المجاورة ". حيث خلص في دراسته -الهادفة إلى دراسة التوزيع الجغرافي والسلعي لتجارة الأدن الخارجية مع البلدان المجاورة والعوامل المؤثرة في حركتها ودراسة إمكانيات التبادل التجاري المحتملة بين الأردن وهذه البلدان من خلال الكشف عن معدل التوافق بين صادرات وواردات الاردن مع واردات وصادرات البلدان العربية المجاورة -إلى عدد من النتائج ومنها وجود توافق بين صادرات الأردن ووارداته مع واردات البلدان العربية المجاورة وصادراتها ،واقتضاء عملية التخطيط تخصص كل دولة السلع الأكثر كفاءة في انتاجها وبالتالي تصديرها.

٤- دراسة الرباعي، عبد الرزاق (١٩٩٨) بعنوان " محددات الصادرات السلعية في الأردن". وهدفت إلى تعرّف العوامل المؤثرة في زيادة حصيلة الصادرات السلعية في الأردن سواء كسلع استهلاكية أم مواد خام أم السلع الرأسمالية، وكانت أهم النتائج التي توصلت لها أن القوة الشرائية لحصلية الصادرات أظهرت تحسنا ملموسا للسنوات من ١٩٨٦- ١٩٩٥، وفي مجال سبل تشجيع الصادرات الوطنية، أظهرت الدراسة أهمية دراسة تجارب الدول الأخرى في مجال تقديم الحوافز التصديرية الملائمة، وبيّنت أن هناك علاقة إيجابية بين الصادرات من السلع الاستهلاكية وبين الناتج الصناعي والمستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية، وبين المواد الخام والمستوردات من السلع الوسيطة و الرأسمالية.

رابعاً: مراجعة الدراسات الخاصة بالعلاقة التجارية الفلسطينية الإسرائيلية مع إبراز العلاقة التجارية الفلسطينية الإسرائيلية:

١ - دراسة لفارس، نائل (٢٠٠٥) بعنوان " تقويم العلاقات الجمركية الفلسطينية – الإسرائيلية وإمكانيات تحقيق الاستقلال الاقتصادي واستهدف فيها تقييم واقع العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية التجارية من واقع البيانات والمؤشرات الرئيسة للتجارة، حيث تطرق إلى العوامل المؤثرة على تطور العلاقات التجارية بين الأردن ومصر وفلسطين ضمن الرؤيا والسيناريوهات المختلفة والمقترحة لشكل العلاقة الجمركية الفلسطينية الاسرائيلية، وتوصل إلى نتائج متعددة أبرزها :

١. أفضل الخيارات الممكنة تتمثل في خيار الفصل الكامل للإقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الاسرائيلي.
٢. اتباع نظامي جمارك وضرائب مختلفين، يمتنع فيه أي من الطرفين عن خلق أية خطوات من شأنها تدمير اقتصاد الطرف الآخر.
٣. تبني سياسة تجارية غير تمييزية، ممّا يدعم السيادة الفلسطينية ويعمل على تعميق العلاقات الاقتصادية الفلسطينية العربية ويوفر الحماية للسلع الوطنية، ويسهّل انطلاق فلسطين للأسواق الخارجية وتحديداً العربية منها.

لكن الباحث لم يتطرق للصادرات الفلسطينية للأردن والدول العربية، ولم يبحث في المعوقات الجمركية وآليات التغلب عليها ، كما لم يبحث سبل تطوير الصادرات الفلسطينية إلى الأردن.

٢ - دراسة للنقيب والعطياني (٢٠٠٣) بعنوان" واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية.

وهدفت إلى بلورة فهم أفضل لطبيعة وخصائص العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية، من حيث نشأتها وتطورها خلال حقبتين رئيسيتين: الأولى خلال الفترة الممتدة منذ بدء الاحتلال العام ١٩٦٧وحتى بدء عملية التسوية السياسية، والثانية خلال مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي ١٩٩٤ -

٢٠٠٠ وصولاً إلى المرحلة الراهنة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في٢٨ /٩/٢٠٠٠ ومحاولة تحديد السمات الأساسية لتلك العلاقات، وإظهار حجم التشابكات وانعكاساتها وتداعياتها على المشروع الوطني، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، اتساع فجوات الموارد في الاقتصاد الفلسطيني مقاسًا بنسبة صافي الواردات(الواردات – الصادرات)/ الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت من ٣٤% عام ١٩٦٨ إلى٣٩% عام١٩٩٠ لترتفع إلى ٦٥% عام٢٠٠٠ أثناء الانتفاضة الأولى ، وغيرها من النتائج ذات العلاقة والقريبة من نتائج الدراسات السابقة .

خامسا: الدراسات السابقة الخاصة بالمعيقات والمشاكل التي تواجه عملية التجارة الخارجية الفلسطينية .

١ - دراسة مركز التجارة الفلسطيني بال تريد بعنوان " المعيقات الإسرائيلية ومتطلبات القطاع الخاص في ظل استمرار الوضع السياسي الراهن "(٢٠٠٨). وهدفت إلى تحديد احتياجات ومتطلبات القطاع الخاص الفلسطيني وأولوياته للمحافظة على بقائه ونموه المستقبلي المحتمل وكذلك ضمان تسهيل حركة التجارة الفلسطينية وتسييرها، وقد تناولت الدراسة العديد من المحاور ذات العلاقة الهامة بالاقتصاد الفلسطيني وبالأخص حركة التجارة الخارجية وتحديداً أنواع المعيقات التي تسبب المشاكل في حركة نقل وتبادل السلع والمنتجات (حركة التجارة الخارجية بين فلسطين والدول الاخرى). ومن أهم المعوقات التي رصدتها الدراسة :

أ-**معيقات الحركة والتنقل للسلع والخدمات والتجار** والمعوقات الإدارية وتلك المتعلقة بالفحص والتأخير والشهادات والمواصفات .

ب-**معيقات الحركة والمرور وتشمل** الإغلاق الكامل لقطاع غزة، والإغلاقات الداخلية في الضفة الغربية، وجدار الفصل العنصري، وعدم تطبيق الممر الآمن لحركة البضائع والأفراد بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتركيز حركة التجارة عبر المعابر الإسرائيلية، و القيود المفروضة في منطقة الأغوار.

ج-**المعيقات غير الجمركية** وتتمثل في عدم اعتراف اسرائيل بشهادات المواصفات والمقاييس الفلسطينية والمطابقة ، وشهادات الفحص الصحي والوسم التجاري والتسجيل التجاري،

وشهادات "الكوشر"* و الفترة الزمنية الطويلة لأخذ العينات ومدة زمن الفحص والحجز المؤقت للبضاعة،وعدم الاعتراف بالشهادات العالمية مما يؤدي إلى زيادة التكلفة.

د -**معيقات في إطار البنية التحتية** والتي تتطلب معظم أعمال البنية التحتيـة الماديـة للتجـارة الواقعة تحت السيطرة الجغرافية للسلطة الفلسطينية، مثل إقامة المناطق الـصناعية والتمديـدات الكهربائية والمياه وشبكات الطرق والتي يجب أن تمر في معظمها من المنطقةC **التي تتطلب موافقة اسرائيلية مما يعكس صعوبة الحصول على الموافقات بسهولة.

* الكوشر هو: اجراء اسرائيلي غير جمركي تفرضه السلطات الاسرائيلية على الـصادرات الفلـسطينية الـى سوقها وعلى الواردات الفلسطينية من الاسواق الخارجية وتحديدا على المنتجات الغذائية، كمـا يعتبـر متطلـب ديني للمجتمع اليهودي ، وهو شهادة دينية لاحد الحاخامات المعتمدين (في مركز الكوشـر) لـدى الـسلطات اليهودية يصدرها بعد التأكد من ان المنتج قد جرى انتاجه حسب الاجراءات اليهودية، ولتعذر ورفض المـصانع الفلسطينية بوجود هذا الحاخام داخل ابنيتها للتأكد من المنتجات، تعمل اسرائيل على عدم ادخال كـل المنتجـات التي لا تحمل هذه الشهادة لاسواقها او للاسواق الفلسطينية من خارج فلسطين.

** المنطقةc هي : المنطقة الفلسطينية الاكثر مساحة للارض والتي تكون السيطرة الامنيـة والاداريـة عليهـا لسلطات الاحتلال الاسرائيلي، وذلك حسب التقسيمات للمناطق الفلسطينية نتاج اتفاق اوسلو الذي قـسم فلـسطين الى ثلاث مناطق مختلفة، بينما تكون السيطرة الامنية والادارية للسلطة الفلسطينية على المنقطقة Aوهـي داخـل المدن فقط، بينما تمتلك السلطة الفلسطينية السيطرة الادارية فقط على المنطقة B ولا تسيطر عليهـا امنيـا ممـا يعرضها الى الاقتحامات ووضع الحواجز وعزل لهذه المناطق عن بعضها البعض بواسطة الحواجز والبوابات، مما يؤدي الى فرض اجراءات اسرائيلية تعسفية تلحق الضرر بالمنتجات المنوي تصديرها، وكذلك يزيـد مـن تكلفة النقل الامر الذي يقلل من ميزتها التنافسية في الاسواق الخارجية.

١-١٠ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ذات الصلة:

ثمة ما يميز هذه الدراسة سواء على صعيد رياديتها أو منهجيتها ومضمونها :

١- فالدراسة هي الأولى من نوعها في فلسطين (حسب معلومات الباحث) لتناولها موضوع توجهات الشركات الفلسطينية المصدرة للأردن حول معوقات الاستفادة من قرار الإعفاء الجمركي الأردني على الصادرات الفلسطينية والتي تحد من نموّ الصادرات الفلسطينية إلى الأردن بصورة علمية تحليلية،ومحاولة لاستكشاف وتحديد المعيقات التي تحدّ من نمو الصادرات الفلسطينية إلى الأردن.

٢- ويميز هذه الدراسة ايضاً أن الدراسات السابقة ركزت على الاتفاقيات وأنواعها وأثرها على حركة التجارة الخارجية الفلسطينية وعلاقتها مع الدول الأخرى، لكنها لم تبرز دور الإعفاء الجمركي سواء الأردني أو غير الأردني،ومدى تأثيره على حجم الصادرات الفلسطينية للأردن ،وما هي أنواع الصادرات الأكثر تصديراً ونمواً.

٣- الدراسات السابقة لم تتطرق بالتفصيل للمعوقات المختلفة التي تقف عائقاً أمام الاستفادة القصوى من الإعفاء الجمركي الأردني، وماهية أنواع هذه المعيقات وأكثرها تأثيراً.

٤- استخدام عينة قوامها مديرون من الإدارة العليا في منشآت جميع القطاعات المصدّرة للأردن وقياس توجهاتهم حيال المعيقات أمام الاستفادة من القرار الأردني.

١-١١ تسلسل الدراسة وتنظيمها :

تسلسلت هذه الدراسة- تشتمل على **أربعة فصول** تبدأ من العام إلى الخاص – على النحو الآتي :

<u>الفصل الأول:</u> وشمل الإطار العام للدراسة وتضمن مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها، وفرضياتها،و منهجيتها، ومراجعة للدراسات السابقة حول موضوع الدراسة وخاصة الدراسات ذات الصلة بالاقتصاد الفلسطيني، والعلاقة التجارية الفلسطينية الدولية، والفلسطينية الإسرائيلية مع إبراز لهذه العلاقة والتركيز على بروتوكول باريس، والعلاقة التجارية الفلسطينية الأردنية: واقعها وآفاقها.

أما **<u>الفصل الثاني</u>**: فشمل الإطار النظري ويتضمن ***<u>الاقتصاد الفلسطيني</u>***، **و**التجارة الخارجية الفلسطينية مع العالم، **و**العلاقة التجارية الفلسطينية الأردنية ، والمعيقات أمام الصادرات الفلسطينية والتي تحول دون تطورها للاستفادة القصوى من قرار الإعفاء الجمركي الأردني.

<u>الفصل الثالث</u>: ويتضمن اختبار الفرضيات وعرضا للنتائج .

<u>الفصل الرابع</u>: وفيه مناقشة النتائج وبلورة للتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

٢ - ١: التجارة الفلسطينية

٢ - ١ - ١ تمهيد

توجد خصوصية للاقتصاد الفلسطيني لا تتوافر لسواه سواء من حيث الميزات أو السمات،أو من حيث الإلحاق القسري بالاقتصاد الإسرائيلي ومنع تطوره ونمـوّه بمـا يخـدم مـصالح الـشعب الفلسطيني، فقد أصبح الاقتصاد الفلسطيني منذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عـام ١٩٦٧ خاضعاً لسياسات اقتصادية وأمنية إسرائيلية، حيث سيطرت قسراً على هـذا الاقتـصاد الـضعيف ووضعت إجراءات وقيودا على المنشآت الصناعية والاستثمارية بحيث هجرت رؤوس الأمـوال ، وأعاقت المشاريع الفلسطينية، وأضعفت الصناعة.

فبدلاً من تصدير المنتجات للسوق الإسرائيلية أصبحت المناطق الفلسطينية تصدّر الأيدي العاملـة الأمر الذي أثر أيضاً على قطاع الزراعة الذي شهد تدهوراً واضحاً في تلك الفترة، وفـي الوقـت ذاته أصبح السوق الفلسطيني السوق الاستهلاكي الأكبر للمنتجات والسلع الاسرائيلية حيث أظهرت الإحصاءات استيراد أكثر من ٩٠% من الواردات الفلسطينية من إسرائيل، الأمر الـذي انعكـس على حركة التجارة الخارجية والتي أضحت محدودة جداً أمام الإجراءات الإسرائيلية التي تـصب في صالح الاقتصاد الإسرائيلي، حيث أصبحت اسرائيل تعتبر السوق الفلسطيني امتـداداً لـسوقها الاحتلالي.

وفي هذه الاثناء؛ وبسبب السيطرة القسرية والتامة على الاقتصاد الفلـسطيني مـن قبـل سـلطات الاحتلال الاسرائيلي؛ توقفت العلاقات التجارية ما بين مـصر وقطـاع غـزة تمامـاً، وتوقفـت الصادرات إلى مصر والواردات منها كلياً، بينما سمحت إسرائيل لبعض الـسلع الفلـسطينية مـن بالمرور إلى الاردن، بشروطها وسيطرتها وخاصة الزراعية منها، مما انعكس علـى مؤشـرات التجارة الخارجية سلباً.

وبعد توقيع اتفاقية آوسلو، ومن ثم بروتوكول باريس الاقتصادي، والذي تحدّد -من خلاله-

الإطار الاقتصادي الفلسطيني العام وعلاقة فلسطين الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي، أصبحت هنالك هوامش للتجارة الفلسطينية الخارجية تستطيع من خلالها إقامة علاقات تجارية محددة، إلا أن ميزان التجارة لصالح اسرائيل بقي سيد الموقف حتى الآن.

لذا وبناءً على ما تقدم، سيتم التركيز في هذا الفصل على الاقتصاد الفلسطيني، والتجارة الخارجية الفلسطينية مع العالم مع التركيز على إطارها وأهميتها، وبيان ما يحكم العلاقة التجارية الفلسطينية مع العالم، ومساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة، مع تركيز على الصادرات ودورها وأهميتها وإبراز أنواعها وأهميتها النسبية أيضاً.

كما سيتم التطرق للاتفاقيات التجارية الموقعة بين فلسطين والعالم الخارجي، وقرار القمة العربية رقم ٢٠٠ لعام ٢٠٠٠.

علماً بأن هذ الدراسة ستقتصر على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ولن تتطرق إلى الاقتصاد الفلسطيني فيما تم احتلاله عام ١٩٤٨، والذي يعاني بدوره من مشاكل عديدة بسبب السياسات والاجراءات الاسرائلية المجحفة.

٢-١-٢ طبيعة الاقتصاد الفلسطيني قبل أوسلو (١٩٦٧- ١٩٩٣).

أصبح الاقتصاد الفلسطيني منذ العام ١٩٦٧ ملحقاً بالاقتصاد الاسرائيلي وبشكل قسري، وبات تطوره أسيراً لعلاقته غير المتوازنة والقسرية مع هذا الاقتصاد الأكبر حجماً والأكثر ديناميكية وتعقيداً، وقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني لظروف قسرية جردته من القدرة على النمو بعيداً عن شروط الاحتلال وسيطرته على الموارد الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية وغيرالإنتاجية عبر سياسات مدروسة وأوامر عسكرية كانت عائقاً وحائلاً أمام تطوره ونمو بنيته وبما يبقيه تابعا للاقتصاد الإسرائيلي.[٧]

واتبّعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي- منذ ذلك التاريخ -سياسة تدميرية ممنهجة ضد الاقتصاد الفلسطيني قائمة على أساس تحويل الضفة والقطاع إلى سوق استهلاكية للمنتجات والخدمات

[٧] الصوراني غازي (٢٠٠٥)، **الاقتصاد الفلسطيني تحليل ورؤية نقدية**، منشورات مركز الدراسات الفلسطيني، بيروت، لبنان.

الاسرائيلية، ومصدراً للأيدي العاملة الرخيصة، مما نتج عنه خلق تشوهات بنيوية متأصلة تمثلت في التوسع في الأنشطة الخدمية والهامشية على حساب الأنشطة الانتاجية التنموية .

ورافق ذلك قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بفرض نظام ضريبي تعسفي في الضفة والقطاع يجني أقصى قدر ممكن من الإيرادات المالية التي كانت توظّف لبناء المستوطنات والتوسع فيها على حساب تأهيل البنية التحتية الفلسطينية الأساسية وتطويرها .

وشَكلّت هذه السياسة التعسفية عوامل طاردة " للموارد البشرية الفلسطينية المؤهلة ولرأس المال الوطني ، مما أدى الى تراجع قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب عمالة إضافية ،في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الإسرائيلي " يجتذب " أعدادا متسارعة من قوة العمل الفلسطينية وخصوصاً غير الماهرة إلى أن أصبح أكثر من ٤٠% من قوة العمل تعمل في المشاريع الإسرائيلية بشكل يومي في السبعينيات وحتى النصف الثاني من الثمانينيات بداية الانتفاضة الفلسطينية. [٨]

وبموازاة ذلك؛ سعت إسرائيل إلى تقييد مجمل العلاقات الاقتصادية الطبيعية للضفة والقطاع مع العالم الخارجي بشكل عام والدول العربية على وجه الخصوص، بحيث استحوذت على حصة الأسد في المبادلات التجارية وبنسبة تصل إلى أكثر من ٨٥% في المتوسط من إجمالي حجم التجارة الخارجية الفلسطينية، حيث أحكمت السلطات الإسرائيلية سيطرتها على كافة مفاتيح التحكم بوتيرة حركة الاقتصاد الفلسطيني واتجاهاته.

٢-١-٣ الاقتصاد الفلسطيني بعد أوسلو (١٩٩٤- ٢٠٠٧) ومدى مساهمة القطاعات الاقتصادية

شكلت الاتفاقية الاقتصادية / بروتوكول باريس الاقتصادي نقطة تحول في الاقتصاد الفلسطيني إذ كرّست خياراً واحداً للاقتصاد الفلسطيني وهو التبعية المطلقة والربط الكامل بالاقتصاد الاسرائيلي.

وبعد التوقيع على اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ ، والاتفاق الاقتصادي/ بروتوكول باريس ، اشتدت القيود

---

[٨] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (١٩٩٥)، "احصاءات القوى العاملة الفلسطينية"، رام الله، فلسطين

* ان من بين ابرز النتائج السلبية لبروتوكول باريس هو الابقاء على السيطرة الاسرائيلية للمعابر والحدود الفلسطينية وبالتالي تحكمها التام بحركة التجارة الخارجية الفلسطينية وفرض اجراءتها وشروطها على الواردات والصادرات الفلسطينية ، ووفقا لاتفاقية باريس تم اعتبار المناطق الفلسطينية كوحدة جمركية واحدة مع اسرائيل وهذا يعزز من السيطرة الاسرائيلة الاقتصادية الكاملة ويفقد السلطة الفلسطينية الامل بالاستقلال الاقتصادي عن اسرائيل.

الاسرائيلية الخانقة للاقتصاد الفلسطيني تحت مبررات ما يسمى " بالمتطلبات الأمنية " إلـــى درجـــة تلاشت معها التوقعات المتفائلة بخصوص " المكاسب الاقتصادية للسلام " التي كان مـــن المفتـــرض أنها ستعود على الشعب الفلسطيني بالنفع والنمو الاقتصادي، فارتفع معدل البطالة في الفتـــرة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ إلى مستويات قياسية تصل إلى اكثر من ٢٤% ، وانخفض حجم العمالة الفلـــسطينية فـــي إسرائيل بنسبة تزيد عن ٨٠%، وتدنّت مستويات الدخول وساءت الأحوال المعيشية وانكمش منسوب الاستثمار الخاص .

وتصاعدت وتيرة ومدد إغلاق المناطق الفلسطينية حتى وصلت إلى ١٨٠ يوماً في العـــام ١٩٩٦م، ورافق ذلك عزل المناطق الفلسطينية السكانية؛ وشق الطرق الالتفافية بشكل واسع لربط المستوطنات مباشرة بإسرائيل؛ وهدم المنازل واستخدام الأموال المستحقة للسلطة الفلسطينية كوســيلة للابتـــزاز السياسي والاقتصادي، أي -وباختصار شديد- تواصلت بعد أوسلو/ واتفاقية باريس وقيام الـــسلطة، عمليات تهميش الاقتصاد الفلسطيني، وتغيير الملامح الجغرافية والديمغرافية " الازدواجية المجتمعية " للأراضي الفلسطينية وتفتيت وحدتها الإقليمية.

واستمرت اسرائيل في إعاقة أية محاولة تنموية فلسطينية علـــى الـــصعيد الاقتـــصادي، فالاتفاقـــات المرحلية التي تم توقيعها بين منظمة التحرير الفسطينية والحكومـــة الاســـرائيلية- وفـــي مقـــدمتها بروتوكول باريس- لم تحرّر الاقتصاد الفلسطيني من تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، بل زادت من هذه التبعية، ومكنّت الحكومة الإسرائيلية من وسائل ضغط جديدة على الـــشعب الفلـــسطيني، فأصـــبحت السلطات الإسرائيلية تتعامل مع الاقتصاد الفلسطيني " كرهينة " تسعى من خلالها لخدمة مخططاتهـــا السياسية.

وانعكس تأثير هذه السياسات التعسفية والإجراءات على الأداء الاقتصادي الفلسطيني حيث يوضح

يوضح الجدول رقم (١) تطور اداء الاقتصاد الفلسطيني للفترة (١٩٩٤ – ٢٠٠٧)، حيث يلاحظ ارتفاعاً بنسبة الاداء وانخفاضاً تدريجياً بنسبة البطالة من ١٩٩٥ – ٢٠٠٠، ثم يعود لتنخفض نـــسبة النمو وتزداد نسبة البطالة وذلك بسبب الاجراءات التعسفية التي فرضـــت قـــسراً علـــى الاقتـــصاد والشعب الفلسطيني أثر اندلاعة انتفاضة الاقصى المباركة في نهاية عام ٢٠٠٠ .

جدول رقم (١)

تطور أداء الاقتصاد الفلسطيني للفترة (١٩٩٤ – ٢٠٠٧)

السنة	GDP(مليون دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي	معدل البطالة%
١٩٩٤	٣،٠٨١,٩	١،٣٣٠,٢	%٢٤,٧
١٩٩٥	٣،٥١٧,٦	١،٤١٦,٦	%٢٩
١٩٩٦	٣،٦٦٧,٧	١،٣٩٤,٢	٢٢,٨%
١٩٩٧	٤،٠١١,٩	١،٤٤١,٥	%٢٠
١٩٩٨	٤،٢٦١,٥	١،٤٧٠,٨	١٤,٥%
١٩٩٩	٤،٥١٦,٦	١،٤٩٥,٧	%١١,٨
٢٠٠٠	٤،٤٤١,٨	١،٤١٠,١	%١٤,٥
٢٠٠١	٤،٠٩٣	١،٢٤١	%٢٥,٥
٢٠٠٢	٣،٣٩٠	٩٥٢	%٣١,٣
٢٠٠٣	٣،٠٠٥	٧٢٩	%٣٨,١
٢٠٠٤	٤،٤٦٢	١،٠١٧	%٣٦,٢
٢٠٠٥	٤،٤٨٠	١،١٧١	%٣٥,٧
٢٠٠٦	٤،١٧٢	١،٠٥٦	%٣٧,٢
٢٠٠٧	٤،٥١٢	١،١٠٩	%٣٩,٣

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ٢٠٠٣و ٢٠٠٥ . وصندوق النقد العربي، التقرير الاحصائي العربي الموحد للسنوات ٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠٠٦،٢٠٠٥،٢٠٠٤

ويبين جدول رقم (١) أيضا أن الأداء الاقتصادي الفلسطيني من حيث الناتج المحلي الاجمالي بالمليون دولار قد تزايد من سنة ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٠ ثم عاد وانخفض في عام ٢٠٠١ و٢٠٠٢ و ترافق معه ارتفاع معدل البطالة للأسباب السابق ذكرها، كما عاد وارتفع الاداء الاقتصادي في

السنوات ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، بفعل الهدوء المؤقت الذي ساد المناطق الفلسطينية، الا ان هذا الهدوء وشبه الاستقرار لم يدم طويلا، حيث عاد وانخفض مرة اخرى بعد الانتخابات الفلسطينية وتولي حماس الحكومة الفلسطينية مما ادى الى فرض اجراءات وحصار للمناطق الفلسطينية وتوقف الدول المانحة من تحويل الاموال والدعم لميزانية السلطة الفلسطينية الامر الذي ادى الى انخفاض في اداء القطاعات الاقتصادية عامة، وعرقلة التجارة الفلسطينية سواء الصادرات الى الخارج او الواردات من الخارج، وقد وصل الامر الى احتجاز الاف الحاويات المعبئة ببضائع مستوردة للسوق الفلسطيني.

بينما يشير جدول رقم (٢) إلى مدى مساهمة الأنشطة الاقتصادية كأداء اقتصادي فلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي مقاساً بالألف دولار للأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الثابتة.

كما يلاحظ من الجدول رقم (٢) أن مساهمة قطاع الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وحتى الخدمات الأخرى مساهمة لا بأس بها ، فقد تزايدات وحافظت تقريبا على مستواها لكن المشكلة كانت تكمن في مساهمة قطاع الإنشاءات فقد انخفضت بنسبة كبيرة وملحوظة، ويكمن سبب ذلك في الإجراءات التعسفية التي تفرضها إسرائيل بمنع حركة المرور والتنقل والتحكم بادخال مواد البناء والمواد الخام الاخرى .

جدول رقم (٢) : مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الثابتة.[٩]

النشاط الاقتصادي	٢٠٠٣	٢٠٠٤ *	٢٠٠٦**	٢٠٠٧
قيمة الناتج المحلي الإجمالي (بالألف دولار)	٣٨٣٨,٩	٤٠١٠,٨	٤٥٩٧,٧	٤٥١٢
مساهمة الزراعة (%)	١٠,٥	١٠,٨	٥,٣	٨,٠
مساهمة الصناعة(%)	١٠,٥	١٤	١٢,٨	١٢,٥
مساهمة التجارة الداخلية(%)	٩,٤	١٣,٥	٢٠,٧	٢٠,٥
مساهمة الإنشاءات (%)	٣,٦	٢,٨	٢,٦	٢,٧
مساهمة الخدمات الأخرى (%)	٦٦	٥٨,٩	٧٦,٧	٧٦,٨

*المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، التقرير السنوي ٢٠٠٧، ص٤٤.

** صندوق النقد العربي، التقرير الاحصائي العربي الموحد، ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨

ولو تم أخذ عام ٢٠٠٧ على سبيل المثال لبيان **مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الفلسطيني لوجدنا أن عام ٢٠٠٧ : قد** شهد استمرار تراجع العديد من مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة للظروف الداخلية والخارجية ، وأهمها استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية ضده، لاسيما ما يتعلق بتصعيد مستويات الحصار وإغلاق المعابر ،واستمرار مصادرة الأراضي وبناء الجدار، والسيطرة على نحو٨٥ % من موارد المياه الفلسطينية ، وفاقم هذه الأوضاع ما شهدته الأراضي الفلسطينية من حالات الفوضى الأمنية الداخلية في النصف الأول من العام ذاته ، والانقسام الداخلي بين شطري الوطن في نصفه الثاني، كما أن العام ٢٠٠٧ شهد ارتفاع مستويات الفقر بين الفلسطينيين إلى مستويات قياسية وخاصة في قطاع غزة، والذي بلغت نسبته ٨٠% تقريبا.

---

[٩] لقد أدى توسع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، في السلطة، إلى تضخم قطاع الخدمات إلى حد جعل نسبته في الناتج الإجمالي أكثر من ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٣،ويعود هذا التضخم في قطاع الخدمات إلى المستخدمين في وزارات ومؤسسات السلطة و إلى توجيه الاستثمارات الخاصة لهذا القطاع لغايات الربح السريع ، إلى جانب بقاء ارتباط جزء من الصناعة–حتى الآن- بالصناعات الإسرائيلية خاصة في مجال الملابس والأحذية والأثاث وغيرها ، سواء عبر تسهيل عملية الإنتاج –بسبب رخص الأيدي العاملة- أو بالشراكة أو التعاقدات من الباطن ، إلى جانب غياب مساهمة القطاع العام الحكومي في قطاع الصناعة.

وقد انعكس انخفاض قيمة الدولار وأزمة الرهن العقاري الأمريكي سلباً على الاقتصاد الفلسطيني، نظرا للارتباط الكبير بين الاقتصادين الإسرائيلي والأمريكي.، فقد تراجعت القيمة الحقيقية للمساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، إذ يتم تلقي معظمها بالدولار ويتم إنفاقها وتداولها بالشيقل -(ويقصد بها العملة الإسرائيلية، حيث كان سعر صرف الدولار يساوي ٣,٧٧ شاقل) -الذي ارتفع سعر صرفه مقابل الدولار، كما تآكلت قيمة الودائع الفلسطينية بنحو ٣٠ % حيث تشكل الودائع بالدولار في المتوسط نحو ٧٠ % من إجمالي قيمة الودائع، وتشكل الودائع بالدينار الأردني) المرتبط بدوره بالدولار، (نحو ١٥ % في المتوسط من قيمة الودائع المصرفية،كما تراجعت القيمة الحقيقية للأسهم المتداولة في البورصة الفلسطينية المحررة في معظمها بالدولار الأمريكي والدينار الأردني، وقد أدى تراجع سعر صرف الدولار أيضاً إلى انخفاض القيمة الحقيقية لصناديق التقاعد والادخار.

وقد أدت هذه الأمور مجتمعة -مع الإجراءات الإسرائيلية –إلى إلحاق خسائر فادحة بالاقتصاد الفلسطيني بكل قطاعاته، وعلى وجه التحديد القطاع الخاص وهو قطاع حيوي تحمّل خلال عقود الاحتلال قيادة النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية وأسهم بنحو ٧٠ إلى ٨٠ % من الناتج والتوظيف في المتوسط[١٠].

وعلى صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٧ ؛ فقد بلغت ٨,٠ % لقطاع الزراعة، و ١٢,٥ % لقطاع الصناعة ، و ٢,٧ % لقطاع البناء والتشييد،و ٧٦,٨ % لقطاع الخدمات، ويشير ذلك إلى استمرار تراجع القدرات الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، حيث انخفضت مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة مجتمعين في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠,٨ % في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠,٥ % عام٢٠٠٧ وذلك مقابل بلوغ هذه النسبة ٢٤,٩ % عام ١٩٩٩.و نجم هذا التراجع عن استمرار السياسات الإسرائيلية ضد الاقتصاد الفلسطيني لا سيما فيما يتعلق بتقييد وتضييق قاعدته الإنتاجية[١١].

مثلاً: **قطاع الزراعة** : رغم احتفاظ قطاع الزراعة بمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٧

---

[١٠] دراسات صندوق النقد العربي(٢٠٠٧، ٢٠٠٨)، "التقريرالاقتصاد العربي الموحد" الامارات العربية المتحدة ،ص ٢٣٥

[١١] دراسات صندوق النقد العربي (٢٠٠٨)، "التقرير الاقتصاد العربي الموحد" ، الامارات العربية المتحدة ص ٢٣٥،

والتي بلغت ٨,٠ %، ارتفعت قيمة انتاجه من حوالي ٣٥٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٦١ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ ، أي بمعدل نمو قدره ٢,٧ %، أما بالأسعار الثابتة، فقد تراجع الناتج الزراعي بنسبة ١,٧ % عام ٢٠٠٧ ، حيث تشير البيانات إلى تراجع محصول الزيتون الذي يعتبر المحصول الزراعي الرئيس في الأراضي الفلسطينية من ١٦٠ ألف طن في عام٢٠٠٦ إلى ٣٤ ألف طن فقط عام٢٠٠٧ ورغم تحسن نسبة سيولة محصول الزيتون عام ٢٠٠٧ ، إلا أن استمرار إسرائيل في مصادرة وتجريف الأراضي وفي بناء الجدار ،وضع الحواجز والقيود التي عزلت المزارعين عن مزروعاتهم، وتقييدها عمليات جني الحصاد ونقل للمحاصيل، كل ذلك أدى إلى تراجع الناتج الحقيقي للقطاع الزراعي.

أما قطاع الصناعة ؛ فقد ارتفعت قيمة الناتج الصناعي من حوالي ٥٦٢ مليون دولار عام ٢٠٠٦ إلى ٥٦٤مليون دولار عام٢٠٠٧ محققا معدل نمو بلغ ٠,٣ %، إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من ١٢,٨ % عام ٢٠٠٦ إلى ١٢,٥ % عام . ٢٠٠٧ ، وقد تراجع النمو في القطاع الصناعي بالأسعار الثابتة بنسبة ٩,٢ % عام ٢٠٠٧ نتيجة الممارسات الإسرائيلية الخاصة بتدمير الورش والمنشآت الصناعية إضافة إلى إغلاق المعابر مما حال دون وصول مدخلات الإنتاج من المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يفتقر عموما إلى الموارد الطبيعية، فمعظم مستلزمات الإنتاج من المواد والآلات والتجهيزات إضافة للطاقة والوقود يتم استيرادها من إسرائيل او عبرها.

كما أسفرت الإجراءات الإغلاقية الإسرائيلية التعسفية، خاصة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ ضد قطاع غزة، إلى توقف النشاط في نحو % ٩٠ من المؤسسات الصناعية في القطاع وإلى عمل النسبة الباقية بأقل من ٤٠ % من طاقتها الإنتاجية.، ويمكن تفسير النمو في الناتج الصناعي بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٠٧ إلى النشاط النسبي لهذا القطاع في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ مقارنة بنصفه الثاني، إضافة لتطور معدلات نموه في الضفة الغربية بشكل يتجاوز ما واجهه من تراجع في قطاع غزة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ ، نتيجة لاستئثار الضفة الغربية بالوزن النسبي لعدد المنشآت الصناعية.

وفيما يتعلق بقطاع الخدمات؛ فقد ارتفعت قيمة ناتجه من نحو ٣،٣٧٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦

إلى نحو ٣،٤٦٥ مليون دولار في عام٢٠٠٧ أي بنمو نسبته ٢,٨ % .وارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٧٦,٧ % في ٢٠٠٦ إلى ٧٦,٨ % عام ٢٠٠٧ ، وذلك مقابل بلوغ هذه المساهمة ٦١,٤ % في عام ١٩٩٩ وكما سبقت الإشارة، فقد كان ارتفاع هذه المساهمة على حساب مساهمة القطاعات الإنتاجية، وهو اتجاه مستمر في هيكل الناتج المحلي للاقتصاد الفلسطيني منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الاتجاه يعكس الصعوبات العديدة التي تواجهها القطاعات الإنتاجية الفلسطينية جراء السياسات والممارسات الإسرائيلية الممنهجة ضدها، إلا أنه يظهر - من جانب آخر - المرونة النسبية التي تتمتع بها الأنشطة ذات الطابع الخدمي في مواجهة تلك السياسات الإسرائيلية، إضافة لما استطاعت بعض القطاعات الخدمية أن تحققه من تطور إيجابي ونمو حقيقي، خصوصاً النقل والاتصالات والخدمات العامة.[١٢]

٢-١-٤ التجارة الخارجية الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ – وحتى ١٩٩٣

منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن، أصبح الاقتصاد الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ملحقًا بالاقتصاد الإسرائيلي، حيث واصلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ ذلك التاريخ تبنّي سياسة تدميرية ممنهجة ضد الاقتصاد الفلسطيني تقوم على أساس تحويل الضفة والقطاع إلى سوق استهلاكية للمنتجات والخدمات الإسرائيلية حتى الفاسدة منها، ومصدرًا للأيدي العاملة الرخيصة، وهذه السياسة قادت إلى خلق تشوهات بنيوية متأصلة في الاقتصاد الفلسطيني، فتوسعت فيه الأنشطة الخدمية والهامشية على حساب الأنشطة الإنتاجية التنموية، مما أضعف القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، واستمرت القيود الإسرائيلية الخانقة للاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية التي بدأت العام ١٩٩٣ تحت مبررات ما يسمى بالمتطلبات الأمنية إلى درجة تلاشت معها التوقعات المتفائلة بخصوص المكاسب الاقتصادية للسلام، واستمر هذا الوضع حتى اندلاع انتفاضة[١٣].

أصبح منذ عام١٩٦٧ اقتصادا خاضعًا للسياسات الاقتصادية والأمنية الإسرائيلية، سواء من خلال السياسات الأمنية التي صاغتها إسرائيل للسيطرة والهيمنة عليه- الاقتصاد الفلسطيني-، أو من

---

[١٢] دراسات صندوق النقد العربي(٢٠٠٨)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" ، الامارات العربية المتحدة، ص ٢٣٨-٢٣٩

[١٣] الجعفري، محمود(٢٠٠٥) ،**التجارة الخارجية الفلسطينية واقعها وآفاقها المستقبلية**، معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني، رام الله، ص.٩.

خلال فرض القيود على المنشآت الصناعية والاستثمارية مما شجع هروب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال والكفاءات الفلسطينية للخارج من جهة، واستغلال سوق العمل الفلسطيني رخيص الأجر للعمل في القطاعات الإنتاجية والاقتصادية الإسرائيلية من جهة أخرى حيث أصبحت الأراضي الفلسطينية تصدّر العمالة إلى إسرائيل بدلا ًمن تصدير السلع والخدمات، وقابل ذلك استيراد حوالي (٩٠%) من الواردات الفلسطينية من إسرائيل ومحدودية حركة التجارة الخارجية مع العالم الخارجي وتأثرها بنظام تجاري باتجاه واحد وفق ما حددته المصالح الإسرائيلية، فتعاملت إسرائيل مع السوق الفلسطينية كامتداد لسوقها، وعززّت إحكام سيطرتها عليه، وخلال هذه الفترة توقفت العلاقات الاقتصادية والتجارية بشكل نهائي بين قطاع غزة ومصر سواء من جهة الاستيراد من مصر أو التصدير إليها واستمرت العلاقات مع الأردن وفقًا لأحكام التجارة الداخلية، ولكن في ظل سيطرة إسرائيلية مستمرة على الاقتصاد الفلسطيني، فقد سمحت للسلع الفلسطينية بالتدفق إلى الأسواق الأردنية والعربية من خلال سياسة الجسور المفتوحة، وعمل الأردن على ترتيب علاقاته الاقتصادية والتجارية مع الضفة والقطاع في ظل المقاطعة العربية لإسرائيل حيث سمح بتصدير السلع الزراعية المصدرة من الأراضي الفلسطينية دون السلع الصناعية بدعوى أن المواد الخام المستخدمة في عملية التصنيع في الضفة الغربية والقطاع مستوردة من إسرائيل مما نتج عنه انخفاض حجم وقيمة الصادرات الفلسطينية إلى الخارج، وقد انعكس ما سبق على مؤشرات التجارة الخارجية حيث أن قيمة متوسط حجم العجز في الميزان التجاري السلعي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة من ١٩٧٨- ١٩٩٣حوالي ٣٥٩,٢١ مليون دولار بنسبة ٦٠-٤٠% لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

٢-١-٥ الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الثنائية:

وقعت السلطة الوطنية الفلسطينية العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بعد اتفاقيـــة بـــاريس الاقتصادية بهدف التعاون الثنائي مع عدد من الدول الإقليمية والعالمية مـــن أجـــل زيـــادة التبـــادل التجاري والتخلص من العلاقات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني منذ عـــام ١٩٦٧ ، إلا أن هذه الاتفاقيات والبروتوكولات المبرمة لم تحقق الحد الأدنى من الفائدة المرجوة منهـــا ســـواء لأسباب إدارية وأمنية/ اسرائيلية ، أو اقتصادية. وسيتم في هذا الجزء اســـتعراض أهـــم الاتفاقيـــات

والتفاهمات التجارية المبرمة بين السلطة الوطنية ودول العالم .

٢-١-٦ بروتوكول باريس ١٩٩٤(اتفاقية باريس الاقتصادية)١٤:

حددت هذه الاتفاقية من الناحية النظرية الإجراءات والأنظمة التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" خلال الفترة الانتقالية* على المبدأ الأساسي للتجارة الحرة ضمن نظام تجاري يمثل مزيجاً ما بين نظامي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي بينهما ، وتتلخص أهم النقاط المتعلقة بالعلاقات التجارية في البروتوكول بما يأتي [١٤]:

١- تصدير المنتجات الصناعية والزراعية الفلسطينية للأسواق الخارجية دون قيود، على أساس شهادة المنشأ التي تصدرها السلطة الوطنية الفلسطينية.

٢- خضوع الواردات الفلسطينية لمعدلات الجمارك والضرائب والرسوم الأخرى الإسرائيلية، والالتزام بسياسة الاستيراد الإسرائيلية وإجراءاتها، "ما عدا السلع المدرجة في القوائم A١ ، A٢ ، B* التي ستحدد السلطة الفلسطينية معدلات الجمارك والرسوم والضرائب عليها حسب المصلحة الفلسطينية واسترشاداً باتفاقية الجات ضمن الحصص المحددة، وإذا زادت عن ذلك تسري عليها الأنظمة الإسرائيلية".

٣- من حق السلطة الفلسطينية استخدام كافة نقاط العبور (دخول وخروج) مع "إسرائيل" بغرض استيراد وتصدير السلع وستعطى معاملة مساوية للإسرائيليين.

٤- يحق للسلطة الفلسطينية إبرام الاتفاقيات التجارية الثنائية بما يتلاءم واتفاقية باريس الاقتصادية، مع العلم بأن الاتفاقيات التجارية المنعقدة بين "إسرائيل" والدول الأخرى يمكن أن تسري على مناطق السلطة الفلسطينية بطريقة غير مباشرة مثل اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة مع جمهورية التشيك، وهنغاريا، وتركيا، وسلوفاكيا.

---

[١٤] عورتاني، هشام وآخرون، الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية والإسرائيلية" قراءة في النص"، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، تشرين ثاني ١٩٩٤، ص١١.

* حسب بروتوكول باريس فان التجار الفلسطينين من مناطق السلطة يستطيعون الاستيراد من ثلاث مجموعات من القوائم السلعية من الاردن ومصر فقط وضمن رسوم جمركية محددة، بعضها معفاة والبعض الاخر برسوم محددة لكنها اقل من مثيلتها من دول اخرى، (انظر الملحق رقم ٤)

٥- تلتزم السلطة الفلسطينية بمعدل ضريبة القيمة المضافة في "إسرائيل"، مع إمكانية تخفيضها بنقطتين مئويتين فقط.

٦- لا يسمح بالاستيراد من البلدان التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل" باستثناء السلع المدرجة ضمن القوائم A١ ، A٢ ، B ضمن الحصص المحددة.

٧- تتم مراجعة التقديرات والبنود المتفق عليها كل ستة أشهر من قبل اللجنة الاقتصادية المشتركة وفق الحاجات والمعلومات المتوفرة بشأن المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة.

٨- يمكن للسلطة الفلسطينية تشجيع وتعزيز الصناعة الفلسطينية بطرق مختلفة مثل تقديم المنح والقروض ومساعدة البحث والتطوير والمزايا الضريبية المباشرة، بالإضافة لأي طرق أخرى تلجأ إليها "إسرائيل" .

٩- سيتعاون الجانبان في منع الممارسات المضللة والتجارة في السلع التي قد تعرض الصحة والسلامة والبيئة للخطر، إضافة لتجنب الأضرار بصناعة الجانب الآخر وستؤخذ بعين الاعتبار اهتمامات الجانب الآخر في سياسته الصناعية .

ويلاحظ مما سبق أن بنود الاتفاقية هي إجرائية تتعلق في تسيير التبادل التجاري الذي توافق عليه "إسرائيل" – ولا يضر بالمصلحة الاقتصادية الإسرائيلية – ويعتبر ذلك تكريساً للتبعية الاقتصادية التي بدأتها "إسرائيل" منذ عام ١٩٦٧ وهي لا تقوم على أساس المعاملة بالمثل (على أساس تبادلي) ومما يبرهن ذلك :

١-عدم امتلاك السلطة الفلسطينية حق التدخل في تحديد نوعية وكمية السلع المستوردة لإسرائيل من جهة، وتحديد السياسة الضريبية أو الجمركية، بل الأخذ بتلك المحددة في "إسرائيل" والالتزام بأي تغيير تحدثه "إسرائيل" من جهة أخرى .

٢- مراقبة المعابر الإسرائيلية، وهذه أهم العناصر في تسهيل حركة التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية والعالم الخارجي، وأيضاً ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة ، الا أن ذلك لم يحصل وبقيت اسرائيل رافضة أية مراقبة فلسطينية وتتحكم بحركة البضائع والأشخاص بالطريقة التي تراها مناسبة وبتعسف واضح، وذلك بوضع قيود أمنية متعددة على التجارة الخارجية والداخلية

الفلسطينية حسب المصلحة الإسرائيلية .

٣- وجوب حصول المنتجات الفلسطينية المصدرة إلى السوق الإسرائيلية على موافقة من معهد المواصفات الإسرائيلي، وهي عقبة في وجه الصادرات غير المرغوب فيها وخصوصاً الزراعية، ووجوب حصول الواردات الفلسطينية من الدول العربية ومن العالم الخارجي على موافقة المواصفات الاسرائيلية التي تستخدم كأجراء غير جمركي في منع التواصل التجاري وخاصة مع الدول العربية والحد من زيادة قيمة الواردات الفلسطينية خاصة من الأسواق العربية والاسلامية.

٤- عدم الاتفاق على تعديل أية قوائم سلعية حسب نص البروتوكول وفق الحاجة الاقتصادية والاجتماعية حتى الآن ، وعدم اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة والتي نصت عليها الاتفاقية والمفترض اجتماعها دوريا كل ستة أشهر لتقييم الوضع وحل المشاكل القائمة، بل وصل الأمر إلى عدم منح تصاريح دخول لأعضاء اللجنة الفلسطينية للاجتماع بنظرائهم الإسرائيليين.

٥-ترك بروتوكول باريس الاقتصاد الفلسطيني تحت رحمة مخططي الاقتصاد الإسرائيليين، والأخطر من ذلك أنه أكد على أن الجانب الفلسطيني باستطاعته العمل من داخل إطار الحكم الذاتي، وهذا ما يتناقض والمبادئ الأساسية لبناء اقتصاد فلسطيني مستقل .

٦-عدم التزام الجانب الإسرائيلي بكل النصوص المتفق عليها، ولم يسمح للفلسطينيين بممارسة حقوقهم في صنع القرار الاقتصادي بما يتلاءم مع الخطط والبرامج وأولويات التطوير .

في ضوء ما تقدم يتضح بأن هذه الاتفاقية لم تحقق من الناحية الفعلية أية مزايا إضافية للاقتصاد الفلسطيني – يمكن أن تحققها أي اتفاقية ثنائية - عما كان متبعاً قبل قدوم السلطة الفلسطينية، وقد أجمع كثير من الاقتصاديين الفلسطينيين على إجحاف اتفاقية باريس بالحقوق الفلسطينية، حيث لا تحد من التبعية الاقتصادية،ولا تلزم إسرائيل بتنفيذ بنودها بشكل موضوعي، بل على العكس وضعت عراقيل في تطبيق بنود الاتفاقية ، وساهمت في ابقاء الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا هشاً تابعاً لاقتصاد إسرائيل.

وفي دراسة أجراها مركز تطوير القطاع الخاص في نابلس تبين بأن غالبية المنشآت الاقتصادية ترى بأن الاتفاقيات التجارية مع إسرائيل أثرت (سلباً) على الاقتصاد الفلسطيني وينطبق هذا

بشكل خاص على المنشآت الصناعية بنسبة ٦٠% ، والمنشآت الزراعية بنسبة ٥٢%[١٥] ، وبالتالي لا بد من العمل على إحداث تغيير جذري لبروتوكول باريس، والتأكيد على ضرورة السيطرة الفلسطينية الكاملة على المعابر والحدود والموارد الاقتصادية وتغيير واقع الاستيراد، وتشجيع التجار الفلسطينيين بالحصول على وكالات أجنبية، بالرغم من ترددهم بسبب الإجراءات الإسرائيلية، إضافة لتحديد السياسية التجارية المستقلة التي تخدم المصلحة الفلسطينية وتشجيع الاستثمارات وتحد من التبعية الاقتصادية لإسرائيل.

٢ - ١ - ٧ الاتفاقية التجارية مع الأردن:

يعتبر الأردن الشريك التجاري الإقليمي لفلسطين بعد إسرائيل بحكم كونه المنفذ الوحيد للضفة الغربية والبوابة الرئيسة لباقي العالم العربي، إضافة لطبيعة الاستثمارات المتبادلة بين الاقتصادين وخصوصاً المصرفية، حيث يعتبر تداول الدينار الأردني أساسيا بين قطاعات كبيرة من السكان الفلسطينيين وخصوصاً في المبادلات الرأسمالية والاجتماعية إضافة إلى أن أكثر من ٥٠% من حجم الاستثمارات المصرفية في فلسطين هي أردنية، ويعتبر ذلك محفزا وعامل تشجيع لتطوير التعاون.

ففي ١٩٩٥/١/٢٦ وقعت السلطة الفلسطينية والحكومة الأردنية اتفاقية تعاون في مجال الشؤون التجارية والاقتصادية، حيث ركزت الاتفاقية على الالتزام بمبدأ التجارة الحرة في انتقال السلع والخدمات ذات المنشأ الوطني ولتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية من البلدين، ونصت على ضرورة تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير والنقل وحركة الترانزيت ودخول رجال الأعمال الفلسطينيين والأردنيين، وتشجيع إقامة المعارض والندوات في كلا البلدين.

واعتمدت مبدأ القوائم السلعية المعفاة من الرسوم الجمركية والضرائب وتندرج ضمن الفئات الآتية(الأغذية المجهزة، والمنتجات الزراعية، والمعدات الميكانيكية والكهربائية، واللوازم المنزلية، والمعدات الزراعية، والمنتجات الكيماوية والدوائية)[١٦]. على أن تتم مراجعة هذه القوائم

---

[١٥] مركز تطوير القطاع الخاص(٢٠٠١)، "مسح أوضاع منشآت القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة"، نابلس، فلسطين ،ص١.

١٦ الأونكتاد (١٩٩٨)، "تجارة السلع الفلسطينية في التسعينات الفرص والتحديات"، جنيف، ص ٢٨ .

من قبل لجان مشتركة، والتحرير التدريجي لتبادل السلع والخدمات لتنشيط التبادل السلعي، إلا أنه لم تعتمد آلية للتنفيذ وتعاملات الأردن مع بعض السلع الفلسطينية كمعاملة أية دولة وخصوصاً زيت الزيتون ولا يزال حجم التبادل التجاري دون الحد الأدنى أو حتى مستوى ما كانت عليه عام ١٩٩٣، وبالتالي لم تحقق الاتفاقية أهدافها في التعاون والتبادل التجاري[١٧].

ويمكن التعاون مع الأردن باعتباره المنفذ الوحيد للمحافظات الشمالية (الضفة الغربية) بمعزل عن إسرائيل في الخدمات التسويقية والنقل وخدمات الاستيراد والتصدير لتطوير حركة التجارة الخارجية مع الدول العربية، إضافة لتطوير المشاريع الخدمية والإنتاجية المشتركة ضمن التعاون والمنافع المتبادلة بين البلدين. مع العلم بأن الأردن وقع عام ١٩٩٥ اتفاقا مستقلا للتعاون التجاري والاقتصادي مع إسرائيل أفضل من الاتفاق الفلسطيني الأردني من حيث الإجراءات والمعاملة المتبادلة مما جعله منافساً لفلسطين، خصوصاً في بعض السلع الزراعية والملابس والنسيج وهو ما ظهر في تحويل بعض الشركات الإسرائيلية نشاطات التعاقد من الباطن مع منشآت صناعية فلسطينية لصناعات أردنية، سواء بسبب انخفاض كلفة المعاملات والنقل أو رخص الأيدي العاملة الأردنية وهي ميزة تنافسية للصناعة الأردنية يجب أخذها بعين الاعتبار في صياغة السياسة المستقبلية للتجارة الخارجية.

وبالتدقيق في بنود الاتفاقية الأردنية الفلسطينية، نجدها ضمنت الآتي:

١- حرية انتقال الأفراد والبضائع بين البلدين، إذ اعتبرت فلسطين كيانا سياسيا مستقلا كباقي الدول الأخرى، الا أنها في الوقت ذاته لم تأخذ بعين الاعتبار الوضع الفلسطيني الاقتصادي الاستثنائي والظرف الصعب الذي يمر به الاقتصاد الفلسطيني ممّا يعني إجحافاً اقتصادياً ظهرت نتائجه لاحقاً خلال تنفيذ بنود الاتفاقية بحيث انخفضت قيمة الصادرات الفلسطينية للأردن بعد توقيع الاتفاقية واقتصرت على عدة منتجات صناعية وزراعية.

---

[١٧] الجعفري محمود، (١٩٩٧) **الاتفاقية التجارية الأردنية – الفلسطينية (متطلبات التعديل)**، معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، رام الله، فلسطين .

* ملحق رقم (٣) اتفاقية التعاون التجاري مع الاردن.

٢- أدى اعتماد الرزنامة الزراعية بين البلدين وتحديد برنامج زمني لتـدفق المنتجـات الزراعيـة الفلسطينية إلى الأردن إلى تقييد تدفق هذه السلع وخاصة الخضار والحمضيات .

٣-لم يتضمن اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي زيادة للاستثمارات بين البلدين أو إنـشاء منـاطق صناعية ومناطق حدودية لإعادة التعبئة والتغليف والشحن.

٢-١-٨ اتفاقية التبادل التجاري الفلسطيني الأردني عام ١٩٩٥:

منذ توقيع اتفاق التعاون التجاري بين فلسطين والأردن عام ١٩٩٥ خضعت عمليات التبادل التجاري إلى قواعد وترتيبات جديدة، فقد تضمن البروتوكول الاقتصادي الفلسطيني – الإسرائيلي الذي وقـع عام ١٩٩٤ بعض القواعد التي تضمنت استمرارية الارتباط مع إسرائيل مع السماح بهامش محدود للعلاقات التجارية والاقتصادية مع الأقطار العربية والإسلامية خصوصا المجاورة منهـا كمـصر والأردن، فقد تم تحديد قوائم للسلع التي يسمح باستيرادها من الأردن بموجب تصنيفات أطلق عليهـا (قوائم A١ و A٢ و B) ،وتم فيما بعد تعديل هذه القوائم وزيادة عدد السلع المسموح باسـتيرادها. ولتطوير العلاقة التجارية بين الجانبين يتطلب التنسيق الـدائم والمـستمر فـي معالجـة المـشاكل والمعوقات التي تواجه حركة التبادل التجاري بين البلدين حيث أن الطرفين اتفقا على:[١٨]

١.ضرورة رفع حجم التبادل التجاري بينهما كخطوة أولى لإقامة منطقة تجارية حرة مشتركة .

٢. أن الطريقة المثلي لتعزيز العلاقات الاقتصادية وتطويرها في كلا الاتجاهين تنطلق من خلال قاعدة العرض والطلب .

٣.ضرورة إلغاء كافة القيود والعوائق التجارية و تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير الجانبين بما

---

[١٨] ابوالقمصان، خالد (١٩٩٦)،" تصور السياسات الاقتصادية للدولة الفلسطينية"- مجلة رؤية الشهرية-الهيئة العامة للاستعلامات، غزة، فلسطين.

* ملحق رقم (٤) القوائم A, A١, B

في ذلك الإسراع في إصدار رخص الاستيراد.

٤. أهمية تقديم التسهيلات الائتمانية من طرف المؤسسات المالية والبنوك لتمويل التجارة البينية بينهما، وضرورة التنسيق في مجال السياسة النقدية لأن الدينار الأردني يشكل عملة تداول رسمية في السوق الفلسطيني.

٥. تسهيل إجراءات دخول رجال الأعمال من كلا الجانبين وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات الممكنة من خلال الجهات الرسمية وإقامة مشاريع مشتركة تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية، مما يشجع المبادلات التجارية و الإنتاج ، و زيادة التداخل بين الأسواق الأردنية والفلسطينية.

٦. ضرورة التنسيق في مجال السياسات الانتاجية في اتجاه التخصص وتعظيم المنتجات ذات الميزة التنافسية لتعميق التكامل بينهما ، والبدء في إصلاح هياكل الإنتاج لتقليل أوجه التشابه والتماثل في هيكل التجارة.

٧. ضرورة التنسيق في مجال السياسات الزراعية ، وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات، وتحديد التخصص في مجال الإنتاج الزراعي، والاستفادة من إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية لتصدير المنتجات الزراعية.

فتطوير آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري الاستراتيجي التكاملي في المدى القصير يتطلب تطوير أدوات التنسيق والتوافق التجاري، وفي المدى البعيد إعادة هيكلة الاقتصادين الفلسطيني والأردني اللذين يعانيان من تشوهات تتطلب إصلاحاً بنيوياً لتأهيلهم للاندماج في المحيطين الإقليمي والعالمي[١٩].

---

[١٩] فارس، نائل عيد (٢٠٠٥)، **تقويم العلاقات الجمركية الفلسطينية – الإسرائيلية وإمكانيات تحقيق الاستقلال الاقتصادي**، وزارة الاقتصاد الوطني، رام الله، فلسطين ص ١٣.

٢-١-٩ قرار الإعفاء الجمركي الاردني ٢٠٠٣

في ٢٠٠٣ أصدرت الحكومة الاردنية قراراً بإعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل، وذلك تنفيذا لقرار القمة العربية رقم ٢٠٠ لعام ٢٠٠٠ والقاضي بإعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية دعما للاقتصاد الفلسطيني .[٢٠]

كما تم إلغاء الروزنامة الزراعية، وعمدت الحكومة الأردنية لتسهيل دخول المنتجات الفلسطينية إلى السوق الأردنية دون قيود جمركية، إلا انه وفي حالات فرضت الدوائر الأردنية إجراءات غير جمركية للحد من دخول بعض المنتجات الفلسطينية المنافسة للمنتجات الوطنية الأردنية (المرتديلا بأنواعها، زيت الزيتون ...إلخ)

وتتوافر في السوق الأردنية عناصر إيجابية للمنتجات الفلسطينية، وظروف ملائمة لدخولها وزيادة حصتها في هذا السوق نظرا لقدرتها التنافسية، ولحجم الطلب عليها أو على مثيلاتها في السوق ، وبناءً على مجموعة من المعطيات والدراسات التي قام بها مركز التجارة الفلسطيني بال تريد، فإن هناك قطاعات انتاجية فلسطينية منافسة في السوق الأردنية أهمها :

١-الحجر والرخام (حجر البناء بأنواعه ، الرخام والحجر المعتق والمغاسل الحجرية)
٢-المنتجات الغذائية (منتجات الشوكولاته والبسكويت، المخللات ، الطحينة، الزعتر، الفريكة، الخضار ، الفواكه، الحلاوة التمور وغيرها)
٣-الأثاث (أثاث منزلي ، أثاث مكتبي، أسرّة أطفال ، فرشات زنبركية والأثاث المعدني...)
٤-مستلزمات البنية التحتية (مواسير المجاري البلاستيكية، بكس، برابيش مياه، برابيش ري)
٥-الأدوية ومستحضرات التجميل
٦- النسيج (اللحف والبياضات وأغطية الأسرّة)
٧-الأحذية والمنتجات الجلدية .
٨- المنتجات الورقية القرطاسية(الدفاتر المدرسية والجامعية)، محارم التواليت / الفئة الممتازة ،حفاظات الأطفال.

---

[٢٠] انظر الملحق ررقم (٢)، نص قرار الاعفاء الجمركي الاردني

٩- سياخ اللحام، وأحزمة القص والسنفرة.[٢١]

٢-١-١٠ التجارة الخارجية الفلسطينية للفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٧

أصبح برتوكول باريس الاقتصادي إطارًا ومرجعًا لعقد وتنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والأقطار الأخرى، مما حد من فرص النمو وجعله-أي الاقتصاد الفلسطيني -عرضة إلى حد كبير للمخاطر الكبيرة ولسرعة التأثر بالعوامل السياسية التي استطاعت -بل عملت بالفعل على - الحيلولة دون عقد الصفقات والمعاملات. علما أن الضفة الغربية وقطاع غزة تعتمدان بشكل كبير على البضائع المستوردة بنوعيها البضائع الاستهلاكية، والبضائع المستخدمة كمدخلات للإنتاج، وقد وصل اجمالي الواردات في عام ١٩٩٥ الى ١،٦٥٨،١٩١ دولار، بينما ارتفع الى ٢،٦٢٨،٩٧١ دولار عام ١٩٩٩، ولم يتجاوز اجمالي الصادرات الفلسطينية ٣٩٤،١٧٧ مليون دولار عام ١٩٩٥، ولم يزد عن ٣٧٢،١٤٨ مليون دولار عام ١٩٩٩، اي بانخفاض ما نسبته ٠,٩٤% كما في الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

اجمالي قيمة الواردات والصادرات وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري لفلسطين حسب السنة*

السنة	اجمالي قيمة الواردات / دولار امريكي	اجمالي قيمة الصادرات / دولار امريكي	صافي الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري
١٩٩٥	١،٦٥٨،١٩١	٣٩٤،١٧٧	١،٢٦٤،٠١٤-	٢،٠٥٢،٣٦٨
١٩٩٦	٢،٠١٦،٠٥٦	٣٣٩،٤٦٧	١،٦٧٦،٥٨٩-	٢،٣٥٥،٥٢٣
١٩٩٧	٢،٢٣٨،٥٦١	٣٨٢،٤٢٣	١،٨٥٦،١٣٨-	٢،٦٢٠،٩٨٤
١٩٩٨	٢،٣٧٥،١٠٢	٣٩٤،٨٤٦	١،٩٨٠،٢٥٦-	٢،٧٦٩،٩٤٨
١٩٩٩	٢،٦٢٨،٩٧١	٣٧٢،١٤٨	٢،٢٥٦،٨٢٣-	٣،٠٠١،١١٩

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، التقرير الاحصائي ١٩٩٩

[٢١] مركز التجارة الفلسطيني بال تريد (٢٠٠٦)، "تقرير التجارة الفلسطينية مع الاردن"، رام الله، فلسطين
٢٣ الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (١٩٩٨)، "التقرير الاحصائي السنوي" ، رام الله، فلسطين

، وكانت إسرائيل دولة المنشأ للجزء الأكبر من هذه الواردات بنسبة ٧٥% .أما الجزء المتبقي من هذه الواردات فكان نصفه من دول وقعت اتفاقيات(تجارة حرة مع إسرائيل كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل أساسي والاردن ايضا) .

أما التوزيع الجغرافي(للصادرات الفلسطينية فقد كان أحادي الجانب بشكل أكبر من الواردات حيث استقبل السوق الإسرائيلي ٩٥%)من هذه الصادرات، وفيما كانت حصة العالم العربي من هذه الصادرات لا تتجاوز ال (٣%) ، مع العلم أن معظم الواردات الفلسطينية القادمة من الدول العربية تأتي من الأردن ومصر[٢٢] .

وأما فيما يتعلق بأداء التجارة الخارجية السلعية الفسطينية من حيث الصادرات والواردات فقد اظهر الميزان التجاري عجزا كبيرا يزداد عام بعد اخر، فمثلا كان ١,٨٩١,٠ مليار في عام ٢٠٠٠، ثم ارتفع الى ٢,٣٩٢,١ مليار دولار عام ٢٠٠٦. وهذا يؤكد حقيقة التشوه الحاصل في الاقتصاد الفلسطيني بفعل اجراءات الاحتلال الاسرائيلي القسرية.

[٢٢] الجعفري، محمود (٢٠٠٥)، **التجارة الخارجية الفلسطينية واقعها وآفاقها المستقبلية**، معهد السياسات الاقتصادية ماس، رام الله ، ص.١٢.

جدول رقم (٤) مؤشرات التجارة الخارجية السلعية خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ (بالمليون دولار

ونسبة الصادرات للاردن والواردات منها

المؤشرات	**٢٠٠٠**	**٢٠٠١**	**٢٠٠٢**	**٢٠٠٣**	**٢٠٠٤**	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٦**
اجمالي الصادرات السلعية	٤٠١,٠	٢٩٠,٣	٢٤٠,٩	٢٧٩,٧	٣١٢,٧	٣٣٥,٤	٣٦٦,٧
اجمالي الصادرات للارن	**١٤,٧**	**١٣,٣**	**١١,٩٨**	**١٠,٤٧**	**١٢,٩٨**	**١٥,٩١**	**٢٣,٤١**
نسبة الصادرات للاردن من اجمالي الصاردات	%٣,٦	%٤,٥	%٤,٩	%٣,٧	%٤,١	%٤,٧	%٦,٣
اجمالي الواردات السلعية	٢٣٨٢,٠	١٥١٥,٦	٢٠٣٣,٦	١٨٠٠,٣	٢٣٧٣,٢	٢٦٦٦,٨	٢٧٥٨,٧
اجمالي الواردات من الاردن	**٢٧,٣٢**	**٢٤,٤٩**	**٢٣,٤٧**	**٢٣,٩٣**	**٢٩,٥٩**	**٣٥,٠٦**	**٣٨,٦٠**
نسبة الواردات من الاردن الى اجمالي الواردات	%١,١	%١,٦	%١,١	%١,٣	%١,٢	%١,٣	%١,٣
العحجز في الميزان التجاري السلعي	_١٨٩١,٠	_١٧٤٣,٣	_١٢٧٤,٧	_١٥٢٠,٦	_٢٠٦٠,٦	_٢٣٣١,٤	_٢٣٩٢,١
العجز في الميزان التجاري مع الاردن	_١٢,٢٤	_١٠,٦٢	_١٠,٨٩	_١٠,٦٩	_١١,٦٩	_١٣,٥٥	_٦,٧١

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧

أن السياسة التجارية الفلسطينية والاتفاقيات الاقتصادية المبرمة لم تساعد على توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج المحلي، بل أدت لتراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية أمام الواردات، فقد زادت نسبة الواردات السلعية للاستهلاك خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤ على ٦٠% بعد ما كانت تقل عن ٣٠% في بداية التسعينيات نتيجة عدم انتهاج سياسة تجارية فلسطينية لضبط وتقييد الواردات، وفي المقابل انخفضت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥% خلال الثمانينات لحوالي

١١% في عام ٢٠٠٣ مما أدى لزيادة معدل النمو السنوي للواردات بنسبة أكبر من نمو الصادرات إضافة إلى ما ذكر سابقاً ، كما زادت نسبة الواردات عام ٢٠٠٦ عما كانت علية عام ٢٠٠٠ بنسبة ٧٩% [٢٣]، وهذا يظهر استفحال حالة التشوه بالاقتصاد الفلسطيني الهش.

وقد شهدت التجارة الخارجية الفلسطينية نشاطاً ملحوظاً خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧ ، إلا أنها عانت من تراجع نسبي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ إثر قيام إسرائيل بإغلاق المعابر التجارية مع قطاع غزة منذ ١٤ يونيو ٢٠٠٧قد ارتفعت قيمة الصادرات الفلسطينية من ٣٧٠ مليون دولار عام ٢٠٠٦إلى ٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٧ ، أي بنمو قدره ٣٥,٢ في المائة، كما ارتفعت قيمة الواردات الفلسطينية من نحو٣،١١٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى٣,٦١٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٧، وهو ما يمثل معدل نموا قدره ١٥,٩ % .وبذلك ارتفع حجم التجارة الخارجية الفلسطينية من ٣،٤٨٨مليون دولار) ما يمثل نحو ٧٩,٤% من الناتج المحلي الإجمالي (في عام ٢٠٠٦إلى ٤،١١٥ مليون دولار ٩١,٢) % من الناتج المحلي الإجمالي (في عام ٢٠٠٧ وبالتوازي، فقد ازدادت قيمة العجز التجاري من نحو ٢،٧٤٨ مليون دولار) ما يمثل نحو % ٦٢,٥ من الناتج المحلي الإجمالي (في عام٢٠٠٦ إلى حوالي ٣،١١٥ مليون دولار % ٦٩) من الناتج المحلي الإجمالي (في عام ٢٠٠٧).

وقد أدى قيام إسرائيل بإلغاء الرمز الجمركي الخاص بقطاع غزة، كجزء من إجراءاتها العقابية التعسفية ضد القطاع في ٢٠٠٧/٦/٢١، إلى زيادة تكاليف الاستيراد، حيث اضطر المستوردون الفلسطينيون في قطاع غزة إلى استخدام الرمز الجمركي الخاص بالضفة الغربية، على أن يتم تصريف هذه الواردات في أسواق الضفة أو محاولة إدخال جزء منها إلى قطاع غزة،ونجم عن ذلك زيادة تكاليف النقل والتخزين والتكاليف الأخرى، وهو ما أدى بدوره لتضخم الفاتورة الكلية للواردات الفلسطينية .كما أدى الإجراء الإسرائيلي إلى إلحاق خسائر مباشرة بالقطاع الخاص الفلسطيني في قطاع غزة لاسيما في الأنشطة المرتبطة بتقديم الخدمات التجارية .وقد ألقت هذه الأمور بمزيد من الأعباء على كاهل المواطن الفلسطيني في قطاع غزة الذي عانى من انخفاض كميات العديد من السلع والمنتجات ومن ثم ارتفاع أسعارها.

---

[٢٣] سلطة النقد الفلسطينية (٢٠٠٤)، "التقرير السنوي التاسع"، رام الله، فلسطين .، ص٩.

وقد أسفر النمو النسبي في الصادرات الفلسطينية مقارنة بمعدل نمو الواردات إلى زيادة معدل تغطية الصادرات للواردات من ١١,٩ % في عام ٢٠٠٦ إلى ١٣,٨ % في عام ٢٠٠٧ ، إلا أنه يبقى دون معدل التغطية الضيقة للاقتصاد الفلسطيني في عام ١٩٩٩ حين بلغ نحو ٢٣,٢ % .كما تبقى كافة هذه المعدلات دليلاً على هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وضعف قدراته الإنتاجية والتصديرية[٢٤].

٢-١-١١ التجارة الخارجية الفلسطينية مع الأردن

تبرز العلاقة التجارية الخارجية بين فلسطين والأردن مدى انعكاس العلاقة الأخوية والتاريخية بينالطرفين على العلاقة التجارية التي تحتل اهمية كبيرة سواء من حيث حجم هذه التجارة أو الفرص والإمكانيات المتاحة، والتسهيلات الممنوحة من قبل الحكومة الأردنية للسلع والمنتجات الفلسطينية الواردة للسوق الأردنية.

وقد مرّ تاريخ العلاقة التجارية الفلسطينية الأردنية بتغييرات كبيرة ومفصلية خلال العقود الماضية، حيث كانت الضفة الغربية خلال الفترة ١٩٤٨ – ١٩٦٧ جزءا متكاملاً تجارياً واقتصادياً من الأردن، وكانت المبادلات التجارية تخضع لمعايير التجارة الداخلية داخل الدولة الواحدة.

واستمرت التجارة بين ضفتي النهر تتم بسلاسة وحرية دون أية قيود أو إجراءات حتى عام ١٩٦٧، حيث بدأت التجارة بين البلدين تخضع لإجراءات مشددة من قبل الاحتلال الإسرائيلي أدى إلى تشوهات في التجارة كمّا ونوعا، ومع هذا تواصل تدفق أنواع محددة من المنتجات الزراعية وبعض المنتجات الصناعية من الضفة الغربية إلى الأردن دون أية قيود أردنية حتى عام ١٩٨٨ عند قرار فك الارتباط الاداري والقانوني مع المناطق الفلسطينية.

وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية أصبح المجال متاحا لإعادة صياغة العلاقة التجارية الفلسطينية الأردنية وتشكيلها على أسس جديدة بين الطرفين، فوقع الطرفان عام ١٩٩٥ اتفاقية تعاون في مجال الشؤون الاقتصادية والتجارية لتسهيل عمليات التبادل التجاري وزيادة حجمها بين الطرفين.

---

[٢٤] صندوق النقد العربي (٢٠٠٧و ٢٠٠٨)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، الامارات العربية المتحدة ، ص ص ٢٤٠-٢٤١، ،

وقد بدأ حجم الصادرات الفلسطينية للأردن بالتراجع بعد قرار فك الارتباط، وبعد قيام السلطة الفلسطينية حيث بدأت تحكم العلاقة بين الطرفين اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي، ويحد الاحتلال الاسرائيلي الذي ما زال يتحكم في الحدود والجسور بين الطرفين من إمكانيات التطور المستقبلي المنشود.

ثم بدأت الصادرات الفلسطينية مرة أخرى بالنمو بعد قرار الحكومة الأردنية منتصف عام ٢٠٠٣ بإعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل وذلك تماشيا مع قرار القمة العربية رقم ٢٠٠ لعام ٢٠٠٠ والقاضي بدعم الاقتصاد الفلسطيني وتسهيل دخول منتجاته للدول العربية دون رسوم جمركية، بعد اندلاع انتفاضة الاقصى وما رافقها من إجراءات إسرائيلية قمعية تعسفية للشعب والاقتصاد الفلسطيني.

وللتعرف على واقع التجارة الفلسطينية الأردنية ؛تم تقسيم التجارة الخارجية بين فلسطين والأردن لثلاث فترات، الأولى تغطي الفترة ما بين ١٩٨٠ – ١٩٩٥ ، وهي الفترة ما قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية والتي كانت التجارة بين البلدين لا تخضع لقانون التجارة الدولية ولم تكن هناك اتفاقيات تجارية فلسطينية اردنية بسبب تحكم الاحتلال بالحياة الفلسطينية بشكل كامل، والفترة الثانية ما بين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣ وهي الفترة التي سبقت إصدار قرار الإعفاء الجمركي الأردني وتطبيقه على أرض الواقع. في حين تشمل الفترة الثالثة السنوات من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ وهي فترة ما بعد تنفيذ قرار الاعفاء الجمركي الاردني وذلك لتسهيل المقارنة ورصد أثر قرار الإعفاء على الصادرات الفلسطينية للأردن، وبحث اسباب عدم استفادة الشركات الفلسطينية بشكل كبير من هذا القرار من وجهة نظرها.

الفترة الاولى :التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية من ١٩٨٠ – ١٩٩٥

ويبين جدول رقم (٥) التبادل التجاري الفلسطيني الأردني من الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات بالمليون دولار.

جدول رقم (٥)

التبادل التجاري الفلسطيني الأردني خلال الفترة (١٩٨٠ – ١٩٩٥) بالمليون دولار

السنة	الصادرات الزراعية		الصادرات الصناعية	الصادرات الفلسطينية	واردات الضفة من الاردن	الميزان التجاري(العجز أو الفائض)
	الضفة	غزة				
١٩٨٠	٤٨,٥	٣١,٣	٢٨,١	١٠٧,٩	٥,٥	-١٠٢,٤
١٩٨٥	٣٣,٧	١٦,١	٣٥,٩	٨٥,٧	٨,٣١	٧٧,٤
١٩٨٧	٨١,٢٥	١١,٨	٣٣,٦	١٢٦,٧	٩,٤٣	١١٧,٢٧
١٩٨٨	١٥	١٠,٧	٢٦,٥	٥٢,٢	٩,٥	٤٢,٧
١٩٨٩	١٣,٤١	٦,٩	٢١,١	٤١,٤١	٨,٥	٣٢,٩١
١٩٩٠	٣,٨	٧,٧	٢٠,٨٦	٣٢,٤	٩,٣	٢٣,١
١٩٩٤	٧,٣	١٢,٤	١١,٨	٣١,٥	٦,٦	٢٤,٩
١٩٩٥	٠,٨	٣,٧	١٠,٢	١٤,٢	٢,٤	١١,٨

المصدر : Statistical Israel of Abstract و Judea Samaria and Gaza Area Statistics- -دائرة الاحصاءات العامة الاسرائيلية في القدس الغربية.

ويمكن من الجدول السابق رقم (٥) الإشارة إلى بعض الملاحظات :

أولاً: شهدت الصادرات الزراعية من فلسطين إلى الأردن من ١٩٨٠ الى ١٩٩٥ حالة تذبذب انتهت بالانخفاض، بسبب الإجراءات الإسرائيلية القسرية التي فرضت بعد ندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٨،ثم تبع ذلك قرار فك الارتباط الأردني وما سببه من انخفاض كبير في الصادرات الفلسطينية للأردن.

ثانياً: بالنسبة للصادرات الصناعية من فلسطين إلى الأردن والتي كانت مقتصرة على صادرات الضفة الغربية فقط، تميزت بتذبذب بسيط في بدايتها لكنها استمرت بالانخفاض في منتصف التسعينيات .

ثالثاً: الواردات من الأردن إلى فلسطين كانت منخفضة جداً، ونسب التزايد فيها خلال السنوات كانت بسيطة حتى أنها وصلت أدنى نسبها منتصف التسعينيات .

رابعاً: فيما يتعلق بالصادرات من فلسطين إلى الأردن -بشكل عام – في تلك الفترة فقد كانت أعلى منها من الواردات من الأردن إلى فلسطين .

وعموماً يجد المتتبع انخفاضا ًملحوظاً في منتصف التسعينيات في الصادرات والواردات من فلسطين والأردن وإليهما، وهذا يشير إلى وجود عوامل ومتغيرات أبرزها إجراءات الاحتلال الإسرائيلي والقرارات الجمركية بعد فك الارتباط والتي بدأت تعامل الصادرات الفلسطينية كأية صادرات من أية دولة أخرى، وكل ذلك أثر على انخفاض حجم التبادل التجاري بين البلدين، مما استدعى لاحقاً محاولة حل هذه المشكلة من خلال توقيع اتفاقية التبادل التجاري الأردني الفلسطيني ،وصدور قرار الإعفاء الجمركي كأحد الحلول لزيادة حجم التبادل بين البلدين وهذا ما سيتم بيانه لاحقاً.

الفترة الثانية :التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤

منذ توقيع اتفاقية التعاون في مجال الشؤون التجارية بين السلطة الفلسطينية والأردن عـام ١٩٩٥، بدأت الحكومة الأردنية تعامل المنتجات الفلسطينية المصدرة للسوق الأردنية باعتبارهـا منتجـات دولة كاملة السيادة تطبق عليها الاتفاقية وكافة قوانين التجارة الدولية، مما أدى إلى خفض قيمة هذه الصادرات ، وذلك لأسباب مختلفة أهمها بقاء المصدر الفلسطيني معتمداً على الطريقـة التقليديـة والتي كانت متبعة قبل توقيع الاتفاقية الأمر الذي أدى إلى تطبيـق اجـراءات جديـدة واسـتمرار انخفاض قيم الصادرات الفلسطينية حتى نهاية عام ٢٠٠٣ وهو تـاريخ صـدور قـرار الإعفـاء الجمركي الأردني والذي سمح بدخول المنتجات الفلسطينية إلى الأردن دون قيود جمركية والجدول رقم (٦) يبين حركة التجارة الخارجية بين البلدين من عام ٢٠٠٠- وحتى عام ٢٠٠٣.

فقد تراوحت الصادرات الفلسطينية ما بين ٩ – ٧ مليون دينار من عام ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣، وعلـى رأسها قطاع المنتجات الغذائية (الحجر والرخام، المنتجات الغذائية ،المشروبات والسمنة النباتيـة وقطاع المنتجات الكيماوية والصابون، وقطاع المنتجات المعدنية ..الـخ)، بينمـا كـان الميـزان التجاري لصالح الاردن، حيث تراوحت الورادات الفلسطينية مـن الاردن مـا بـين ١٩ – ١٦,٩ مليون دينار، وهذا يظهر انخفاضا ملموسا في الصادرات والواردات الفلسطينية من والـى الاردن

وذلك بسبب الاجراءات الاسرائيلية التعسفية في اغلاق المناطق الفلسطينية وعزلها ومنع حركة البضائع والافراد ومنع التجول وغيرها من الاجراءات القسرية بهدف قمع انتفاضة الاقصى المباركة التي اندلعت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ واستمرت بعد ذلك حتى ٢٠٠٤.

جدول (٦) التجارة الخارجية الفلسطينية الاردنية من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣

السنة	صادرات فلسطينية بالدينار الأردني	واردات فلسطينية بالدينار الأردني	معاد تصديره من الأردن بالدينار الأردني	الميزان التجاري بالدينار الأردني
٢٠٠٠	٩،٩٦٧،٧٦٩	١٩،٣٤٤،٣٨٥	٢،٨٧١،٣٧٧	-١٢،٢٤٧،٩٩٣
٢٠٠١	٩،٣٩٥،٤٩٢	١٧،٣٣٩،٥٣٢	٢،٦٧٧،٣٦٩	-١٠،٦٢١،٤٠٩
٢٠٠٢	٨،٤٨٤،٩٨٦	١٦،٦١٨،٧٤٩	٢،٧٥٩،٢٩٥	-١٠،٨٩٣،٠٥٨
٢٠٠٣	٧،٤١٩،٦٩٨	١٦،٩٤٨،٨٤٥	١،١٦٠،٩٦٧	-١٠،٦٩٠،١١٤

*المصدر: دائرة الاحصاءاتا العامة الاردنية

الفترة الثالثة :التجارة الخارجية بين الأردن وفلسطين ٢٠٠٤-٢٠٠٧

زادت صادرات فلسطين للأردن بنسبة ١٩٥ % عام ٢٠٠٧ عما كانت عليه عام ٢٠٠٣ حيث سجلت ما يقارب ٢٢ مليون دينار.

وخلال هذه السنوات كانت الصادرات الفلسطينية تسجل نمواً تدريجياً سنة بعد أخرى، فقد زادت عام ٢٠٠٤ بما نسبته ٢٣,٨ % عن عام ٢٠٠٣ و ٥١,٨ % و ١٢٣,٤ % للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على التوالي، أما بالنسبة لواردات فلسطين من الأردن فإنها تنمو ولكن بشكل غير مشابه للصادرات الفلسطينية،رغم بقاء الميزان التجاري في صالح الأردن، حيث كانت واردات فلسطين من الأردن عام ٢٠٠٣ حوالي ١٧ مليون دينار ثم ارتفعت للسنوات الأربعة اللاحقة لتصل ٢٧ مليون عام ٢٠٠٧ أي بنسبة زيادة ٦١,٢ % عن عام ٢٠٠٣، ويوضح الجدول رقم (٧) قيم الصادرات والواردات بين فلسطين والأردن للأعوام ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٧ ونسب التغير.

جدول رقم (٧) قيم الصادرات والواردات بين فلسطين والأردن للاعوام ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٧ ونسب التغير.

السنة	الصادرات بالدينار الاردني	نسبة التغير% ٢٠٠٣ سنة الاساس	واردات بالدينار الاردني	نسبة التغير% ٢٠٠٣ سنة الاساس
٢٠٠٤	٩،١٩١،٧٩٧	٢٣,٨	٢٠،٩٥٠،٤٢٨	٢٣,٦
٢٠٠٥	١١،٢٦٥،٩٦٩	٥١,٨	٢٤،٨٢٢،٦٥٤	٤٦,٤
٢٠٠٦	١٦،٥٧٦،٧٨٩	١٢٣,٤	٢٣،٢٨٧،١٤٥	٣٧,٣
٢٠٠٧	٢١،٩٣٥،٠١٧	١٩٥,٦	٢٧،٣٣٠،٥٠٦	٦١,٢

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة الاردنية[٢٥]

[٢٦] دائرة الاحصاءات العامة، (٢٠٠٧)، "تقرير التجارة الخارجية"، عمان، الاردن.

٢-١-١٢ المعيقات أمام الصادرات الفلسطينية

تمهيد :

شهدت الفترة الأولى لانتفاضة الأقصى هجمة إسرائيلية غير مسبوقة تجاه الاقتصاد الفلسطيني، فقد لجأت إسرائيل وخلال الأيام الأولى للانتفاضة لمجموعة من الاجراءات العنصرية في محاولة منها لقمع الانتفاضة وتدمير الاقتصاد كوسيلة ضغط على الفلسطينيين ، فعمدت لإغلاق سوق العمل أمام العمال الفلسطينيين فأحالت بذلك أكثر من ٨٠،٠٠٠ عامل لسوق البطالة ،وقامت بـإغلاق الموانئ والمعابر الإسرائيلية أمام حركة التجارة الفلسطينية مما أعاق عمليات الإنتاج والاستيراد والتصدير من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وإليها.[٢٧] ،وأقامت أكثر من ٦٠٥ حاجز في الضفة الغربية وحوالي ٣٥٠ مثلها في قطاع غزة، وبنت جدار الفصل العنصري غير الشرعي ،وزادت من

[٢٧] مركز التجارة الفلسطيني بال تريد، (٢٠٠٨) "دراسة المعيقات الاسرائيلية ومتطلبات القطاع الخاص"، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي، اريحا، فلسطين

إجراءات تقييد حركة مرور البضائع والافراد سواء داخل المدن الفلسطينية أو مع العالم الخارجي ايضا.[٢٨]وقامت بعمليات الاجتياح وتدمير الأملاك والبنية التحتية وفرضت قيودا على تنقل الناس والبضائع، داخلياً وعبر الحدود في آن معاً.

وشكلت هذه الاجراءات القسرية التعسفية العنصر الأبرز من معيقات التجارة الفلسطينية، وهي السبب الأساسي في عدم استفادة الصادرات الفلسطينية من التسهيلات والإعفاءات الممنوحة وخاصة للسوق الشقيق والأقرب وهو سوق الأردن، زد على ذلك أن ظروف الشركات الفلسطينية الداخلية الصعبة (المالية والفنية) والتي هي جزء أساسي منها ، ومدى انعكاس سياسة الاحتلال التعسفية وإجراءاته المختلفة، وبعض القيود غير الجمركية التي تفرضها السلطات الأردنية على الحدود على الصادرات الفلسطينة كلها ساهمت- ولو بشكل جزئي- في عدم الاستفادة من قرار الاعفاء الجمركي الأردني الممنوح للمنتجات الفلسطينية.

و سيتم فيما بعد تفصيل هذه المعيقات المختلفة والتي تشكل جميعها السبب الأساسي لعدم استفادة الصادرات الفلسطينية من قرار الإعفاء الجمركي الأردني، وما سنتطرق له الآن والتفصيل هو الإجراءات الاسرائيلية كونها تشكل السبب الأساسي والرئيس لعدم الاستفادة المرجوة من قرار الاعفاء، ولتعددها وتنوعها.

٢-١- ١٣آثار الحصار الاسرائيلي على التجارة الخارجية :

شددت إسرائيل الحصار على الأراضي الفلسطينية بشكل ملحوظ منذ ٢٨ أيلول ٢٠٠٠، وحولتها لمناطق شبه معزولة عن العالم الخارجي حتى وعن بعضها بعضاً. حيث منعت الصادرات الفلسطينية من الوصول للأسواق الإسرائيلية، أو عبر موانئها والمعابر الحدودية التي تسيطر عليها للعالم الخارجي، كما أعاقت تدفق الواردات الفلسطينية القادمة عبر المنافذ الحدودية سواء البحرية او البرية مما أثر على معظم القطاعات الاقتصادية الريادية مثل القطاع الصناعي ،و الأضرار المباشرة نتيجة قصف وتدمير الاستثمارات والمنشأت الصناعية والزراعية المتكررة دون أي سبب. وتضررت كذلك المؤسسات والمنشآت العاملة في التجارة الخارجية نتيجة انخفاض حجم التبادل التجاري بفعل تلك العوائق الإسرائيلية أمام حركة الصادرات و حركة الواردات ايضاً.

[٢٨] مركز التجارة الفلسطيني بال تريد (٢٠٠٨)، "تقريرالحركة اليومية على المعابر"، رام الله، فلسطين

وتتمثل أهم جوانب الأضرار التي لحقت بالقطاع التجاري فيما يأتي:-

١- حجز كافة البضائع المستوردة لمناطق السلطة الوطنية في الموانئ والمعابر الإسرائيلية، وما يترتب على ذلك من دفع رسوم وغرامات عالية، بالإضافة لتأثر كثير من الصناعات الفلسطينية التي تعتمد على استيراد المواد الخام من الخارج، مما يؤثر على القدرة التنافسية لها.
٢- تعطيل حركة الصادرات الفلسطينية إلى الخارج عموما والبلدان العربية خصوصاً والتي تقدر بحوالي ١٠% من إجمالي الصادرات الفلسطينية.
٣- تقطيع أوصال المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها مما أعاق حرية تنقل العمالة والمنتجات الصناعية، وأثر سلبا على العملية الإنتاجية والتسويقية في هذه الصناعات، وأدى لارتفاع حجم المخزون في المصانع لعدم القدرة على التسويق في مختلف المحافظات الفلسطينية وخصوصاً محافظات قطاع غزة .
٤- تسبب الحصار المفروض على القطاع التجاري بخسائر كبيرة للخزينة الفلسطينية نتيجة توقف الدخل الناتج عن الجمارك والضرائب والمقدرة بحوالي ١,٧ مليون دولار يومياً. [٢٩]
٥- ارتفاع نسبة الفقر إلى مستويات قياسية وتحويل الشعب الفلسطيني إلى شعب متلقل للإعانات الإنسانية.
٦- ارتفاع نسبة البطالة بشكل غير مسبوق حيث وصلت إلى أكثر من ٣٨% في الضفة الغربية ، وأكثر من ٥٥% في قطاع غزة عام ٢٠٠٠[٣٠]

٢-١-١٤المعيقات الاسرائيلية امام حركة التجارة الفلسطينيـــــــــــة

يتمثل المعيق الأساسي لحركة التجارة الفلسطينية في إعاقة الحركة والتنقل التي تفرضها السلطات الإسرائيلية في وجه التجارة الفلسطينية، وفي المعيقات الإدارية والإجراءات الممنهجة الهادفة إلى تقويض الاقتصاد الفلسطيني والإبقاء عليه اقتصادا هشا تابعا وملحقا بالاقتصاد الاسرائيلي، وتحويل الشعب الفلسطيني إلى شعب معتمد على الإعانات الدولية والبرامج الإغاثية الإنعاشية.

---

[٢٩] وزراة المالية الفلسطينية (٢٠٠٥)، "التقرير المالي السنوي"، رام الله، فلسطين
[٣٠] البنك الدولي (٢٠٠٤)، "التقرير السنوي الاوضاع في الاراضي الفلسطينية"، مكتب البنك في القدس المحتلة .

اولاً: بروتوكول باريس الاقتصادي

يعتبر بروتوكول باريس الموقع بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل منظم المعيقات الاسرائيلية أمام حركة التجارة الفلسطينية، فقد ابقى البروتوكول على سيطرة إسرائيل على الحدود والمعابر والمنافذ الحدودية مما أتاح للسلطات الاسرائيلية سيطرة كاملة وتحكما دائما بالتجارة الفلسطينية.

كذلك ؛ فإن البرتوكول اعتبر المناطق الفلسطينية مزيجاً ما بين نظامي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي بينهما، حيث لا تستطيع السلطة الفلسطينية فرض نظام أو سياسة ضريبية مستقلة ومختلفة عن النظام الضريبي الإسرائيلي، كما قيد البروتوكول السلطة الفلسطينية بعدم السماح لها بالاستيراد من دول لا تقيم علاقات اقتصادية مع إسرائيل، وفرض البروتوكول على الصادرات الفلسطينية المصدرة للسوق الاسرائيلي ضرورة الحصول على المواصفة الإسرائيلية وخاصة للمنتجات الزراعية وهذه عقبة أمام الصادرات الفلسطينية.

وأدت المعطيات السابقة مجتمعة إلى تقييد حركة التجارة الفلسطينية ، وكانت أساسا لنشوء معيقات متعددة اخرى .

ثانيا : معيقات الحركة والمرور

١ - الحواجز ونقاط التفتيش

أقام جيش الاحتلال الاسرائيلي أكثر من ٦٠٥ حاجز ماديّ في الضفة الغربية على الطرق لمراقبة مرور وتفتيش كافة أنواع السيارات الفلسطينية والتحكم بها؛ وأكثر من ٣٥٠ حاجزا في قطاع غزة، حيث أغلق الضفة الغربية وقطاع غزة إغلاقا كاملاً.

ويمكن تقسيم هذه الحواجز إلى ستة أنواع ،وهي: (١) نقاط تفتيش. (٢) نقاط تفتيش جزئي. (٣) بلوكات على الطرق. (٤) بوابات على الطرق. (٥) سواتر ترابية. (٦) جدران من تراب وخنادق"[٣١].

ويرافق في العادة هذه الحواجز تغييرات كبرى في تنقل الشاحنات المحملة بضائع، و عمليات نقل

[٣١] مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية،(٢٠٠٤ – ٢٠٠٦)، اوضاع الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة، غزة، فلسطين.

للبضائع من شاحنة إلى شاحنة –وهي عمليات مرهقة وكبيرة التكاليف- أدّت إلى تزايد تكاليف معاملات المنتجات الفلسطينية وخفضت من حجم التجارة الداخلية إلى الحد الأدنى. والأهم من ذلك هو أن هذه الاجراءات أثرت أيضاً على تجارة فلسطين الخارجية مع كل أنحاء العالم، بما في ذلك مع إسرائيل، حيث ذكر المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاء أن الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل انخفضت بنسبة ٤٥% عما كانت عليه عام ٢٠٠٠، في حين إنَّ الواردات أصبحت أدنى بنسبة ٣٤% عما كانت عليه في العام المذكور.[٣٢]

وتشكل هذه الحواجز بأنواعها المختلفة عملية فصل وتقطيع للمناطق الفلسطينية وعدم تواصل اقتصادي وإنساني بين الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية وبينهم وبين إخوانهم في قطاع غزة وبينهم وبين العالم أيضاً، وهي تعتبر أخطر عائق في سبيل إمكان انتعاش الاقتصاد الفلسطيني وتحدياً خطيراً لأية إمكانية للتنمية في المستقبل.[٣٣]

١- الإغلاق الكامل للضفة الغربية وقطاع غزة

شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة إغلاقات كاملة ومتكررة شملت التجارة وحركة العمال، حيث جاءت هذه الاغلاقات الكاملة ردا على عملية مقاومة فلسطينية أو إجراء احترازيا تعسفيا، وفي مناسبات الاعياد الاسرائيلية، وكان معدل هذه الاغلاقات يتجاوز الأسبوعين بشكل مستمر وفي كل مرة، إلا أن وتيرة هذا الأسلوب من العقاب الجماعي ازدادت واشتدت بعد الانتفاضة الثانية حيث كان يستمر إلى أشهر عديدة،حيث أفرزت هذه الإغلاقات نظاما معقدا لإصدار تصاريح خاصة للتجار والشاحنات والحالات الإنسانية.

وازدادت هذه الاغلاقات على قطاع غزة في السنوات الأخيرة، حيث ربط القطاع بستة معابر مع إسرائيل يتخصص كل واحد منها في إدخال أنواع من السلع التجارية، وخصص جزء آخر لدخول الأفراد.

---

[٣٢] المكتب المركزي للاحصاء الاسرائيلي، (٢٠٠٣)، "التقرير الاحصائي للضفة الغربية وقطاع غزة"، القدس
[٣٣] البنك الدولي (٢٠٠٤) "تقريرأربع سنين من الانتفاضة: عمليات الاغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية"، مكتب البنك الدولي، القدس.

ومع بداية الانسحاب من قطاع غزة وتطبيق خطة الفصل من جانب واحد، أخذت إجراءات حركة التجارة بالتعقد والتشدد إلى أن أصبح الإغلاق محكما بالكامل ولم يسمح بإدخال أو إخراج الأفراد والبضائع إلا في حالات محدودة جدا وبشروط إسرائيلية، مما أدى إلى ارتفاع جنوني في أسعار نقل البضائع إلى قطاع غزة لدرجة أصبح فيها إدخال البضائع إلى غزة من المستحيلات.

٢ - الإغلاقات الداخلية في الضفة الغربيـــة

هدف الاحتلال الاسرائيلي منها إلى فصل أجزاء من الضفة الغربية عن بعضها بعضاً وتحويلها لمناطق معزولة عن بعضها بعضاً، كما شمل هذا النوع من الإغلاق حظر التجول لفترات مطولة ومتتالية، وإغلاق العديد من الطرق الرئيسة والفرعية وفصل التجمعات والمدن عن بعضها ،وإقامة حواجز ونقاط تفتيش تعسفية ثابتة ومتحركة، مما اضطر الشاحنات الفلسطينية إلى التحميل وإعادة التحميل على شاحنات أخرى على مداخل التجمعات والمدن الفلسطينية وهو ما تسبب في تلف بعض البضائع، وارتفاع تكاليف النقل بشكل دراماتيكي وقلل بالتالي من منافسة المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية.

٣ - جدار الفصل العنصري

زاد جدار الفصل العنصري من تعقيدات حركة التجارة الفلسطينية، حيث عزل تجمعات فلسطينية كبيرة عن ممتلكاتها ومصادر رزقها المختلفة (الصناعية والزراعية)، وأفرز حواجز وبوابات جديدة زادت من عدد القائم منها، ومن المتوقع أن يصل إجمالي طول الجدار الفاصل عند الانتهاء من إقامته إلى ٧٢١ كم حوالي ٢٠% فقط من الجدار تجاور بالتماس الخط الأخضر بينما يتغلغل الباقي في أعماق الضفة الغربية من خلال توليد الجيوب التي يخضع الدخول إليها لمنظومة من التصاريح المختلفة.[٣٤]

فقد عزل الجدار اكثر من ٤٠ قرية والتهم أكثر من ١٠% من مساحة الضفة الغربية، [٣٥]

وفي منطقة القدس عزل الجدار أكثر من ستين ألف مقدسي شرق الجدار، وعزل مئة وسبعين ألفا

---

[٣٤] مركز بتسيلم، (٢٠٠٧،٢٠٠٨) " ملخص تقرير حول مصادرة حرية الحركة والتنقل للفلسطينيين"، القدس المحتلة.
[٣٥] مركز التجارة الفلسطيني بال تريد (٢٠٠٨) "دراسة المعيقات الاسرائيلية ومتطلبات القطاع الخاص"، قدمت في مؤتمر اريحا، فلسطين.

منهم غربي جدار العزل، مما جعلهم يفقدون مصدرا مهما لتجارتهم،كما منع تماما وصول المنتجات الفلسطينية لأسواق القدس العربية .

٤ - عدم الالتزام بتشغيل الممر الامن لحركة البضائع والافراد بين الضفة الغربية وقطاع غزة

تم تشغيل الممر قبل إندلاع الانتفاضة الثانية، ثم توقف العمل به تماماً/ حيث أصبحت التجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة تتم عبر معبر كارني حتى ٢٠٠٧ ،وكانت البضائع تتعرض لشكلين من نقاط التفتيش التعسفية الحدودية، وتمر عبر ثلاث محطات للتنزيل وإعادة التحميل، حيث تستخدم فيها الشاحنات الاسرائيلية عالية الكلفة من مثيلاتها الفلسطينية والتي لا يسمح بمرورها، وقد وصلت تكلفة الشاحنة الواحدة الى ٧٥٠٠ دولار في أوقات الذروة، حيث كان زمن الانتظار يصل إلى أكثر من شهر، حيث كانت إسرائيل تسمح بدخول ٤٠ شاحنة يوميا في أوقات فتح المعبر مع أن قدرته العادية اليومية تصل الى ٤٠٠ شاحنة.[٣٦]

٥ - تركيز حركة التجارة عبر المعابر الإسرائيلية

تستخدم المعابر الإسرائيلية (الموانئ البحرية، المطارات و المعابر البرية) لمرور التجارة الفلسطينية للاستيراد والتصدير، حيث تطبق إسرائيل اجراءات مختلفة لا تطبقها بحق المصدرين والمستوردين الاسرائيليين، وتقوم السلطات الاسرائيلية بفحص فيزيائي وأمني وإخراج البضائع من الحاويات، ومنع التحميل بالحاويات على الجسور المؤدية للأردن، مما يؤدي إلى تلف الشحنة أو أجزاء منها، وإلى زيادة التكلفة مما يخفض من مستوى منافستها.

٦ - القيود المفروضة على منطقة الأغوار

منذ احتلال الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، فرضت سلطات الاحتلال قيودا وإجراءات أدت إلى عزل منطقة الأغوار بهدف تحويلها إلى منطقة معزولة مسيطر عليها كليا في المرحلة النهائية من الحل!، وعمدت إلى تقييد حركة الأفراد والبضائع خاصة وأن هذه المنطقة تعد الأكثر زراعية في

---

[٣٦] مركز التجارة الفلسطيني بال تريد(٢٠٠٨) "تقرير عن حركة المعابر اليومية" ، رام الله، فلسطين

فلسطين وانتاجا للخضار والتمور، وتقوم بإصدار تصاريح خروج ودخول بشروط تعجيزية وبأعداد قليلة، ويضطر حاملوها للانتظار أكثر من ساعتين على الحواجز المقامة على مداخلها، مما يعرض هذه المنتجات الحساسة للتلف وزيادة في قيمة النقل حيث يؤدي الى تخفيض فرص المنافسة لمنتجاتها.

ثالثا : المعيقات الإسرائيلية غير الجمركية

لا يخضع دخول المنتجات الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية والواردات الفلسطينية من الأسواق العربية خاصة لتطبيق المعيقات الأمنية المفتعلة فقط عليها ،فهناك متطلبات المواصفات الاسرائيلية التعسفية أيضاً والتي تصب في سياسة الإبقاء على الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً هشاً ملحقاً وتابعاً للاقتصاد الاسرائيلي، فالعديد من الأصناف الفلسطينية من المنتجات الغذائية والخضار والفاكهه، والأدوية الفلسطينية وغيرها تمنع من دخول السوق الإسرائيلي رغم حصولها على شهادات الجودة الدولية و العالمية، وتحتاج البضائع المستوردة للسوق الفلسطينية للحصول على مطابقة المواصفة الاسرائيلية ووضع الطابع الخاص بذلك عليها رغم استيراده للسوق الفلسطيني.

رابعاً: الاجراءات على الجسور

علاوة على كل الاجراءات السابقة الذكر والتي تتخذها اسرائيل بين التجمعات الفلسطينية وداخلها، تفرض سلطات الاحتلال اجراءات تعسفية على الصادرات الفلسطينية على الجسور (المناطق الحدودية مع الأردن)، أهمها الفحص الأمني اليدوي، والتأخير المتعمد لفترات طويلة، ونظام الظهر لظهر (Back to Back) التحميل والتنزيل،والرسوم التي يتقاضاها الاحتلال على التحميل والتنزيل والفحص الأمني، وغيرها من الإجراءات التي ترفع تكلفة المنتج الفلسطيني وتقلل من قدرته التنافسية بغرض الابقاء على إجبار المصدر الفلسطيني على التعامل مع التجار الاسرائيليين والتصدير من خلالهم، وبالتالي الاستمرار في سياسة الحاق الاقتصاد الفلسطيني وربطه بالاقتصاد الاسرائيلي.

الفصل الثالث

عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

٣-١ عرض نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرض وتحليل البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة من خلال الاستبانة، والنتائج التي تم التوصل إليها، إذ تم استخراج وصف مجتمع الدراسة، ثم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة في الضفة الغربية فقط، وكذلك إجراء التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات .

٣-٢: خصائص الشركات مجتمع الدراسة:

يعرض هذا الجزء النتائج المتعلقة بخصائص الشركات المبحوثة من حيث متغيرات: عدد العمال ،سنة التأسيس، نوع الشرك ، هيكلية الشركة، بالإضافة إلى معلومات أخرى كما يأتي:

١- توزيع الشركات حسب عدد المستخدمين:

يشير الجدول رقم (٨) إلى أن نسبة الشركات التي يبلغ عدد عمالها من (١-١٠) عامل تشكل ما نسبته (١٥,١%) من مجتمع الدراسة، بينما بلغت نسبة الشركات التي يزيد عدد العاملين فيها (أكثر من ٣٠) عاملاً ما نسبته (٥٤,٧%) وهي أعلى نسبة ، وهذا يشير إلى أن أغلب الشركات هي شركات متوسطة الحجم.

جدول رقم (٨) التوزيع النسبي للشركات حسب عدد العمال

عدد العمال	التكرار	النسبة المئوية
١ - ١٠	٨	%١٥,١
١١ - ٢٠	٧	%١٣,٢
٢١ - ٣٠	٩	%١٧
٣٠ فأكثر	٢٩	%٥٤,٧
المجموع	٥٣	%١٠٠

٢- توزيع الشركات حسب سنة التأسيس:

يشير الجدول رقم (٩) إلى أن أقل نسبة هي للشركات التي تأسست في عقد الستينيات حيث بلغت (٩,٤%)، بينما شكلت أعلى نسبة للشركات التي تأسست في عقد التسعينيات وبلغت (٥٠,٩%) وتشير هذه النتيجة الى أن ما يزيد على نصف الشركات تأسست في العقدين الأخيرين.

جدول رقم (٩) التوزيع النسبي للشركات حسب سنة التأسيس

سنة التأسيس	التكرار	النسبة المئوية
الستينيات	٩	%١٧
السبعينيات	١٦	%٣٠,٢
التسعينات	٢٦	%٤٩,١
الالفين	٢	%٣,٧
المجموع	٥٣	%١٠٠

٣- توزيع الشركات حسب نوع الشركة:

يشير الجدول (١٠) إلى أن مجتمع الدراسة قد توزع من حيث نوع الشركة على ثلاثة فئات، وأن النسبة الأكبر كانت شركات مساهمة خاصة بواقع (٤٣) شركة وبنسبة (٨١,١%)، فيما بلغ عدد الشركات المساهمة العامة (٧) شركات وبنسبة (١٣,٢ %) بينما بلغ عدد المؤسسات الفردية (٣) شركات وبنسبة (٥,٧ %) وهي المؤسسات الحرفية والتي تعتبر فردية عائلية.

جدول رقم (١٠)التوزيع النسبي للشركات حسب نوع الشركة

نوع الشركة	التكرار	النسبة المئوية
مساهمة خاصة	٤٣	%٨١,١
مساهمة عامة	٧	%١٣,٢
تضامن	٠	%٠
مؤسسة فردية	٣	%٥,٧
المجموع	٥٣	%١٠٠

٤- توزيع الشركات حسب هيكلية الشركة:

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (١١) والمتعلقة بتوزيع عينة الدراسة حسب هيكلية الشركة إلى أن نسبة الشركات التي تتوافر فيها مجالس إدارة تبلغ (٤٢) شركة أي بنسبة (٣٩,٦ %) ، وأن عدد الشركات التي يديرها مدير عام بلغ (٥٤)شركة وبنسبة (٥٠,٩ %)، وبلغ عدد الشركات التي يديرها صاحب الشركة بلغ (١٠) شركات وبنسبة (٩,٤ %).

جدول رقم (١١)التوزيع النسبي للشركات حسب هيكلية الشركة

هيكلية الشركة	التكرار	النسبة المئوية
مجلس إدارة	٢١	%٣٩,٧
مدير عام	٢٧	%٥٠,٩
صاحب الشركة	٥	%٩,٤
المجموع	٥٣	%١٠٠

٣-٣: آراء مجتمع الدراسة حول عملية التصدير وعلمهم بقرار الإعفاء الجمركي الأردني .

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٢) إلى أن كامل مجتمع الدراسة تقوم بالتصدير إلى الخارج .

جدول رقم (١٢) تصدير الشركة مجتمع الدراسة منتجاتها إلى الخارج

التصدير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٠٦	%١٠٠
لا	٠	%٠
المجموع	١٠٦	%١٠٠

كما تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٣) إلى أن ما نسبته (%٩٨,١)من مجتمع الدراسة تقوم بالتصدير إلى الأردن، بينما الشركتين التي تم الاشارة لها بعدم التصدير للاردن، قد توقفتا عن التصدير حديثا للاردن وهما شركة الزيوت النباتية الاردنية وشركة السنيورة للمرتديلا واللحوم.

جدول رقم (١٣) تصدير الشركة مجتمع الدراسة منتجاتها إلى الاردن

التصدير للاردن	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٠٤	%٩٨,١
لا	٢	%١,٩
المجموع	١٠٦	%١٠٠

كما تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٤) إلى أن نسبة الشركات التي تصدّر إلى الأردن قبل عام ١٩٩٥ تشكل ما نسبته (٢٤,٥%) بينما بلغت نسبة الشركات التي تصدّر إلى الأردن قبل ٢٠٠٣ (١٥,١%)، بينما كانت النسبة العظمى من شركات مجتمع الدراسة قد بدأت التصدير منذ ٢٠٠٣ وما بعدها اي بعد صدور قرار الاعفاء الجمركي الاردني.

جدول رقم (١٤) الفترة التي بدأت من خلالها الشركة مجتمع الدراسة بالتصدير إلى الأردن

التصدير للاردن	التكرار	النسبة المئوية
قبل١٩٩٥	٢٦	%٢٤,٥
قبل٢٠٠٣	١٦	%١٥,١
٢٠٠٣ وما بعدها	٦٤	%٦٠,٤
المجموع	١٠٦	١٠٠

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٥) إلى أن كامل مجتمع الدراسة يعلم بقرار الإعفاء الجمركي الأردني.

جدول رقم (١٥) مدى علم الشركة في مجتمع الدراسة بقرار الإعفاء الجمركي الأردني

العلم بقرار الاعفاء	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٠٦	%١٠٠
لا	-	-
المجموع	١٠٦	%١٠٠

٣-٤ : نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة :

النتائج المتعلقة بآراء مجتمع الدراسة حول مجال الاستفادة من قرار الإعفاء الجمركي في عملية التصدير، والمعيقات أمام الاستفادة من قرار الاعفاء الجمركي الأردني.

يهدف هذا الجزء إلى دراسة نتائج الدراسة بإستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الشركات المبحوثة على فقرات الاستبانة لاختبار وجهة نظر المبحوثين فيما يتعلق بقياس فقرات الاستبانة ككل والبالغ عددها (٣٨) سؤالاً موزعة كما يأتي:

أ- مجال الاستفادة من قرار الإعفاء الجمركي، وتم قياسها بالاسئلة من (١-١٣).

ب- المعيقات الاسرائيلية، وتم قياسها بالاسئلة من (١٤-٢٣).

ج- العوامل الذاتية وتم قياسها بالاسئلة من (٢٤- ٣١).

د- الاجراءات الأردنية غير الجمركية وتم قياسها بالاسئلة من (٣٢-٣٨).

وقد تم اعتماد القيم التالية لمعرفة درجة الموافقة من خلال ما يأتي :

٥ ٣,٦٦ ٢,٣٣ ١

١- إذا كان الوسط الحسابي من ٣,٦٧-٥ فإن ذلك يعني أن درجة الموافقة عالية.

٢- إذا كان الوسط الحسابي من ٢,٣٣-٣,٦٧ فان ذلك يعني أن درجة الموافقة متوسطة.

٣- وإذا كان الوسط الحسابي من ١-٢,٣٣ ، فذلك يعني أن الموافقة متدنية.

٣-٤-١ مجالات الاستفادة من قرار الاعفاء الجمركي:

ويتضح من الجدول رقم (١٦) أن المتوسطات الحسابية لإجابات مجتمع الدراسة على العبارات التي تقيس مجالات الاستفادة من قرار الإعفاء الجمركي تراوحت ما بين (٢,٥٨-٤,٤٧) وجميع هذه المتوسطات كانت اكبر من المتوسط الافتراضي (٣*) بإستثناء الفقرتين (٤ ، ١٢) التي تشير إلى ان اجابات مجتمع الدراسة على هاتين الفقرتين كانت متوسطة.

جدول رقم (١٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات مجتمع الدراسة على فقرات مقياس مجالات الاستفادة من قرار الاعفاء الجمركي الاردني

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	زادت قيمة صادراتكم إلى الاردن بعد صدور قرار الإعفاء الجمركي الاردني في ٢٠٠٣	٤,٢٣	٠,٦٣٧	٢	عالية
٢	أدى تطبيق قرار الاعفاء الجمركي الاردني إلى زيادة قيمة صادراتكم بنسبة ٥٠% فاكثر	٣,٧٤	٠,٩٥٩	٨	عالية
٣	أدى صدور قرار الاعفاء الجمركي إلى زيادة في الميزة التنافسية لمنتاجتكم في السوق الاردني	٣,٨٥	٠,٧٦٦	٧	عالية
٤	أدى تنفيذ قرار الاعفاء الجمركي الاردني الى تحسين جودة منتجاتكم المصدرة	٢,٧٩	٠,٩٨٣	١٢	متوسطة
٥	ساهم قرار الاعفاء الجمركي في زيادة عدد الوظائف/ العمال لديكم	٣,٠٦	٠,٩٢٤	١١	متوسطة
٦	فتح قرار الاعفاء الجمركي الاردني المجال امام شركتكم لممارسة التجارة الخارجية بشكل اوسع	٤,٠٠	٠,٨٧٣	٦	عالية
٧	زاد قرار الاعفاء الجمركي الاردني من قيمة التبادل التجاري بين (الاردن وفلسطين)	٤,٤٧	٠,٥٣٨	١	عالية
٨	فتح قرار الاعفاء الجمركي الاردني الباب امامكم للتعرف على شركات اردنية أكثر ومعرفة أوسع بنشاطاتها ومنتجاتها	٤,١٥	٠,٦٥٩	٥	عالية
٩	ساهم القرار في فتح قنوات تجارية مع دول عربية اخرى عبر الاردن	٣,٤٢	١,٠٣١	٩	متوسطة
١٠	شجع القرار على المشاركة بالمعارض والاحداث الترويجية في الاردن	٤,٢٣	٠,٨٢٠	٣	عالية
١١	ساعد القرار على تصدير الفائض من منتجات شركتكم الى السوق الاردني	٣,١٣	٠,٩١٦	١٠	متوسطة
١٢	زاد القرار من فرص الاستثمار والتوسيع في نشاطاتكم التجارية وخصوصا في مجال التجارة الخارجية	٢,٥٨	١,٠٧٧	١٣	متوسطة
١٣	ساعد القرار في ايجاد وكلاء لكم في الاردن	٤,١٩	٠,٧٠٥	٤	عالية

وقد حققت الفقرة رقم ٧ على أعلى درجات الموافقة، حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٤٧) ، بينما جاءت الفقرة رقم ١٢ في المرتبة الأخيرة ، حيث بلغ متوسطها الحسابي (٢,٥٨) ، وهذا يشير الى المنافع المتعددة التي حققتها الشركات الفلسطينية من قرار الإعفاء الجمركي الأردني، حيث زاد هذا القرار من حجم الصادرات بشكل ملحوظ والوصول إلى الأسواق العربية الأخرى.

٣-٤-٢ اتجاهات مجتمع الدراسة حول المعيقات الإسرائيلية:

يبين الجدول رقم (١٧) أن المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس متغير المعوقات الإسـرائيلية تراوحت ما بين (٤,٧٧-٥,٠٠) وجميع هذه المتوسطات أعلى من المتوسط الافتراضي، مما يـشير إلى موافقة عينة الدراسة على جميع الفقرات التي تقيس متغير المعيقات الاسرائيلية، ويشير الجـدول أيضاً إلى أن الفقرتين (٢١، ٢٣) واللتين تنصان على " **ارتفاع الرسـوم التـي يتقاضـاها الجانـب الاسرائيلي على الجسور حد من الاستفادة من القرار**، "**وإجـراءات الفحـص الأمنـي الإسـرائيلي اليدوي على الجسر تحد وتعوق الاستفادة من الإعفاء الجمركي الأردني** " على التوالي جاءت فـي المرتبة الأولى من المعيقات، بينما جاءت الفقرة رقم (٢٢) والتي تنص علـى:"**اجـراءات الاحـتلال على المواد المستوردة حد من قدرة الشركة التصديرية** " في المرتبة الأخيرة ، وهذا يشير إلـى أن الجانب الاسرائيلي يضع الكثير من المعيقات أمام الصادرات الفلسطينية للأردن بذريعة الأمن، ويحد من الإستفادة القصوى من قرار الإعفاء الجمركي الأردني.

جدول رقم (١٧)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات مجتمع الدراسة على فقرات مقياس الاتجاهات نحو المعيقات الاسرائيلية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١٤	اجراءات الاغلاقات المتكررة تحد من الاستفادة من قرار الاعفاء الجمركي الاردني	٤,٩١	٠,٤٠٣	٨	عالية
١٥	الحصار المشدد طويل الامد الذي تفرضه سلطات الاحتلال قلل فرص الاستفادة من القرار	٤,٩٨	٠,١٣٧	٣	عالية
١٦	الحواجز على الطرق وبين المدن تحد من الاستفادة من قرار الاعفاء الجمركي	٤,٩٤	٠,٣٠٣	٦	عالية
١٧	إجراءات الفحص الامني الاسرائيلي على الجسور اعاق الاستفادة من القرار	٤,٩٨	٠,١٣٧	٣	عالية
١٨	تكرار فترات الانتظار الطويلة على الجانب الاسرائيلي من الجسر حد من فرص الاستفادة من القرار	٤,٩٢	٠,٣٢٩	٧	عالية
١٩	استخدام نظام الشحن ظهر لظهر يؤدي الى تلف جزء من الشحنة التصديرية الى الاردن	٤,٩٦	٠,٢٧٣	٥	عالية
٢٠	القيود الاسرائيلية على الشحن حدت من الاستفادة من القرار	٤,٨٣	٠,٤٦٧	٩	عالية
٢١	ارتفاع الرسوم التي يتقاضاها الجانب الاسرائيلي على الجسور حد من الاستفادة من القرار	٥,٠٠	٠,٠٠٠	١	عالية
٢٢	اجراءات الاحتلال على المواد الخام المستوردة حد من قدرة الشركة التصديرية	٤,٧٧	٠,٥٤٠	١٠	عالية
٢٣	اجراءات الفحص الامني الاسرائيلي تحد وتعيق الاستفادة من الاعفاء الجمركي الاردني	٥,٠٠	٠,٠٠٠	١	عالية

٣-٤-٣: آراء مجتمع الدراسة نحو العوامل الذاتية كمعيقات نحو عملية التصدير للاردن:

يشير الجدول رقم (١٨) إلى أن المتوسطات الحسابية التي تقيس بعد العوامل الذاتية تراوحت ما بين (١,٨٩-٤,٣٦) والتي تشير إلى تباين اجابات عينة الدراسة بين الموافق أو عدمها على الفقرات التي تقيس بعد العوامل الذاتية ،و يلاحظ بإن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرة التي تنص: " **ارتفاع تكلفة الانتاج لا يشجع على التصدير**" أما أدنى درجات عدم الموافقة فكانت على الفقرة التي تنص على:" **عدم توافر كوادر مؤهلة خفض نسبة الاستفادة من القرار** " في المرتبة الاخيرة ، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (١,٨٩) وبانحراف معياري قدره (٠,٧٢١) وتشير هذه النتائج إلى أن العوامل الذاتية التي تحد من إمكانية الاستفادة من قرار الإعفاء الجمركي توزعت الى قسمين: يتعلق الاول منها بقدرات الشركة سواء المتعلقة منها برأس مال الشركة أو غياب وجود التمويل الكافي بينما القسم الثاني يشير الى توافر العناصر الإنتاجية الأخرى للشركة بإستثناء عدم توافر مواد خام ، وتجدر الإشارة إلى أن غالبية العوامل الذاتية التي تعيق الأستفادة من قرار الاعفاء الجمركي الاردني تعود في الأصل إلى إجراءات سلطات الإحتلال التعسفية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على شركات التصدير.

جدول رقم (١٨)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات مجتمع الدراسة على فقرات مقياس الاتجاهات نحو العوامل الذاتية كمعيقات

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٢٤	ضعف رأسمال الشركة حد من قدرتها على الاستفادة من القرار	٢,٧٥	١,٢٠٢	٤	متدنية
٢٥	عدم وجود تمويل كاف للصادرات قلل فرص الاستفادة من القرار	٤,٠٤	٠,٨٥٠	٢	عالية
٢٦	ضعف القدرة الانتاجية للشركة قلل فرص الاستفادة من القرار	٢,٢٨	١,٠٧٦	٥	متوسطة
٢٧	عدم توافر خطوط انتاج بتكنولوجيا عالية قلل من الاستفادة من القرار	٢,٢٥	١,٢٩٣	٦	متوسطة
٢٨	عدم توافر كوادر مؤهلة خفض من نسبة الاستفادة من القرار	١,٨٩	٠,٧٢١	٧	متدنية
٢٩	ارتفاع تكلفة الانتاج لا يشجع على التصدير	٤,٣٦	٠,٧٥٨	١	عالية
٣٠	عدم توفر مواد خام كافية وبالوقت المحدد لانتاج سلع تصديرية منع الشركة من الاستفادة من القرار	٣,٧٥	٠,٩٧٤	٣	عالية
٣١	ضعف الهيكل الاداري للشركة ادى الى صعوبة الاستفادة من القرار	٣,٣٠	١,٢٢٨	٣	متوسطة

٣-٤-٤ : آراء مجتمع الدراسة فيما يتعلق بالإجراءات الأردنية غير الجمركية:

جدول رقم (١٩)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات مجتمع الدراسة على فقرات مقياس الاجراءات الأردنية غير الجمركية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
٣٢	الإجراءات الاردنية غير الجمركية على الجسور قللت من فرص الاستفادة من القرار	٣,١٥	٠,٧٦٦	٥	متوسطة
٣٣	إجراءات المواصفات الاردنية على الجسور حدت من فرص الاستفادة	٣,١٥	٠,٧٩٠	٦	متوسطة
٣٤	إجراءات مؤسسة الغذاء والدواء الاردنية حدت من فرص الاستفادة	٣,٢٩	١,٠٧٥	٤	متوسطة
٣٥	إجراءات الجمارك الاردنية وعدم اعتماد الفواتير الفلسطينية خفضت من فرص الاستفادة من القرار	٢١,٤	٠,٧٨٩	١	عالية
٣٦	إجراءات الحماية الاردنية لمنتجات الاردن الوطنية منعت الشركة من التصدير	٣,٥٧	١,٠٧٨	٢	متوسطة
٣٧	الكوتا الاردنية المفروضة على الاستيراد من فلسطين خففت من فرص الاستفادة	٣,٠٢	٠,٧١٧	٧	متوسطة
٣٨	تشابه منتجاتكم مع المنتجات الاردنية منع الشركة من الاستفادة من قرار الاعفاء الجمركي	٢,٩١	٠,٦٥٥	٨	متوسطة

يتضح من الجدول رقم (١٩) أن المتوسطات الحسابية لإجابات مجتمع الدراسة حول أثر الإجراءات الاردنية غير الجمركية على الاستفادة من قرار الاعفاء الجمركي الأردني تراوحت ما بين (٢,٩١- ٤,٢١) ، وعلى مستوى الفقرات يلاحظ بأن أعلى درجات الموافقة كانت على الفقرة التي تنص : " إجراءات الجمارك الاردنية في عدم اعتماد الفواتير الفلسطينية واعتماد نظام التخمين خفضت من فرص الاستفادة من القرار "حيث بلغ متوسط الاجابة عليها (٤,٢١) وبانحراف معياري (٠,٧٨٩) أما الفقرة رقم (٣٨) والتي تنص :" "**تشابه منتجاتكم مع المنتجات الاردنية منع الشركة من الاستفادة من قرار الاعفاء الجمركي** فقد كانت الإجابة عليها اقل المتوسطات.

٣-٥ اختبار الفرضيات

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

فيما يأتي نتائج اختبار الفرضيات عند مستوى ثقة ٩٥%، بإستخدام اختبار T(ت).

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة الاولى:

HO١: **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الإعفاء الجمركي الأردني وزيادة حجم الصادرات الفلسطينية من وجهة نظر الشركات المصدرة".**

جدول (٢٠) نتائج اختبار الفرضية الأولى

معنويةT	T المحسوبة	T الجدولية	النتيجة
٠,٠٠٠	١٤,٤٢١	١,٩٦٠	رفض

* دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α ≤ ٠.٠٥)

يلاحظ من نتائج تحليل One sample mean T- test الموضحة في الجدول رقم (٢٠) وجود أثر لقرار الإعفاء الجمركي الأردني على حجم الصادرات الفلسطينية من وجهة نظر الشركات المصدرة، إذ يتبين من الجدول أن هذا الأثر دال احصائياً عند مستوى دلالة احصائية (α=٠,٠٥)حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (١٤,٤٢١) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية، (١,٩٦) وعلى ضوء ذلك ترفض الفرضية العدمية , (Ho) وتقبل الفرضية البديلة أي "**يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين قرار الإعفاء الجمركي الأردني وزيادة حجم الصادرات الفلسطينية من وجهة نظر الشركات المصدرة**" .

نتيجة اختيار الفرضية الرئيسية الثانية:

HO٢: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعيقات غير الجمركية الاردنية وحجم الصادرات الفلسطينية من وجه نظر الشركات المصدرة".

جدول(٢١) اختبار الفرضية الثانية

النتيجة	T الجدولية	T المحسوبة	معنويةT
قبول	١,٩٦٠	١,٢٤٩	٠,٢١٤

* دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α ≤ ٠٥.).

يلاحظ من نتائج تحليل One sample mean T- test الموضحة في الجدول رقم (٢١) عدم وجود أثر للإجراءات الاردنية غير الجمركية على حجم الصادرات الفلسطينية من وجهة نظر الشركات المصدرة، إذ يتبين من الجدول عدم وجود دلالة احصائية عند مستوى دلالة احصائية (α=٠,٠٥)حيث بلغت قيمة (ت)المحسوبة (١,٢٤٩)وهي أقل من قيمة (ت) الجدولية، (١,٩٦) وعلى ضوء ذلك نقبل الفرضية العدمية (Ho٢) "**لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإجراءات غير الجمركية الاردنية وحجم الصادرات الفلسطينية من وجه نظر الشركات المصدرة**".

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

HO٣: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعيقات الاسرائيلية وحجم الصادرات الفلسطينية من وجه نظر الشركات المصدرة".

جدول (٢٢) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

النتيجة	T الجدولية	T المحسوبة	معنويةT
رفض	١,٩٦٠	١٣٥,٢١٦	٠,٠٠٠

* دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α ≤ ٠٥.).

يلاحظ من نتائج تحليل One sample mean T- test الموضحة في الجدول رقم (٢٢) وجوداً للمعيقات الاسرائيلية على حجم الصادرات الفلسطينية من وجهة نظر الشركات المصدرة، إذ يتبين من الجدول وجود دلالة احصائية عند مستوى دلالة احصائية (α=٠,٠٥)حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (١٣٥,٢١٦) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية، (١,٩٦) وعلى ضوء ذلك نرفض الفرضية العدمية (Ho) ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني وجود "**أثر ذو دلالة احصائية للمعيقات الاسرائيلية على حجم الصادرات الفلسطينية من وجه نظر الشركات المصدرة**".

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة:

HO٤: **لا توجد علاقة بين المعيقات الفنية الداخلية الخاصة بالشركات التصديرية على حجم وتطور الصادرات الفلسطينية للأردن**".

جدول (٢٣)نتائج اختبار الفرضيةالرابعة

معنويةT	T المحسوبة	T الجدولية	النتيجة
٠,٠٠٠	٦,٨١٧	١,٩٦٠	رفض

* دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (α ≤ ٠٥.).

يلاحظ من نتائج تحليل One sample mean T- test الموضحة في الجدول رقم (٢٣) وجود أثر للمعوقات الفنية الداخلية للشركات المصدرة على حجم الصادرات الفلسطينية من وجهة نظر الشركات المصدرة، إذ يتبين من الجدول وجود دلالة احصائية عند مستوى دلالة احصائية (α=٠,٠٥)حيث بلغت قيمة (ت) المحســوبة (٦,٨١٧) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدوليــة، (١,٩٦)، وعلى ضوء ذلك نرفض الفرضية العدمية (Ho) ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني" **وجود أثر ذو دلالة احصائية للمعيقات الفنية الداخلية على حجم الصادرات الفلسطينية من وجهات نظر الشركات المصدرة**".

الفصل الرابع

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

٤ - ١ نتائج الدراسة :

خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً: النتائج المتعلقة بخصائص الشركات مجتمع الدراسة من حيث عدد العمال، وسنة التأسيس ، ونوع الشركة وهيكلية الشركة (إدارتها) والتي اعتمدت الدراسةُ من خلالها على نتائج من (٥٣) شركة صناعية مصدرة للأردن، حيث بينت الدراسة أن نسبة الشركات التي يزيد عدد العاملين فيها عن ٣٠ عاملاً بلغت ما نسبته (٥٤%)، بينما بلغت نسبة الشركات التي تأسست في عقد التسعينيات (٥٠,٩%)، وأن أغلب الشركات هي شركات مساهمة خاصة بواقع (٤٣) شركة وبنسبة (٨١,١%)، وأن عدد الشركات التي يديرها مدير عام بلغ (٢٧) شركة وبنسبة (٥٠,٩ %).

ثانياً: فيما يتعلق بعملية التصدير من فلسطين إلى العالم وإلى الأردن: بينت الدراسة أن كامل مجتمع الدراسة يقوم بالتصدير الى الخارج ، وأن ما نسبته (٩٨,١%) من مجتمع الدراسة يقوم بالتصدير الى الاردن، وأن ما نسبته (٦٤,٢%) من الشركات بدأت تصدر الى الأردن قبل عام ٢٠٠٣، وأن كامل مجتمع الدراسة-الشركات -تعلم بقرار الإعفاء الجمركي الأردني.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بآراء مجتمع الدراسة حول مجال الاستفادة من قرار الإعفاء الجمركي الاردني في عملية التصدير، والمعيقات أمام الاستفادة من قرار الإعفاء الجمركي الأردني. كانت أبرز النتائج على النحو الآتي: ١- فيما يتعلق بآراء مجتمع الدراسة حول مجال الاستفادة من قرار الإعفاء الجمركي في عملية التصدير حازت فقرة " زاد قرار الإعفاء الجمركي من قيمة التبادل التجاري بين الاردن وفلسطين " على أعلى درجات الموافقة، حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٤٧) بينما جاءت الفقرة التي تنص على " زاد القرار من فرص الاستثمار والتوسيع في نشاطتكم التجارية " في المرتبة الاخيرة ، حيث بلغ متوسطها الحسابي (٢,٥٨) وبشكل عام وجدت الدراسة أن لهذا القرار تأثيرا في زيادة حجم الصادرات بشكل ملحوظ والوصول إلى الأسواق العربية الأخرى.

٢-وفيما يتعلق بإتجاهات مجتمع الدراسة حول المعيقات الاسرائلية: وجدت الدراسة موافقة مجتمع الدراسة على جميع الفقرات التي تقيس متغير المعيقات الاسرائيلية، و أن الفقرتين الممثلتين ب" ارتفاع الرسوم التي يتقاضاها الجانب الاسرائيلي على الجسور حد من الاستفادة من القرار، "واجراءات الفحص الامني الاسرائيلي اليدوي على الجسر تحد وتعيق الاستفادة من الاعفاء الجمركي الاردني " على التوالي جاءتا في المرتبة الأولى من المعيقات، بينما جاءت فقرة :"اجراءات الاحتلال **على المواد المستوردة حد من قدرة الشركة التصديرية** " في المرتبة الأخيرة .

٣- وفيما يتعلق العوامل الذاتية كمعيقات نحو عملية التصدير للأردن: أشارت النتائج تباين في إجابات مجتمع الدراسة حول بعد العوامل الذاتية، فقد تراوحت ما بين (١,٨٩-٤,٣٦) و يلاحظ بإن أعلى درجات الموافقة كانت على فقرة " ارتفاع تكلفة الانتاج لا يشجع على التصدير" أما أدنى درجات عدم الموافقة فكانت على فقرة :" عدم توافر كوادر مؤهلة خفض نسبة الاستفادة من القرار " في المرتبة الأخيرة ، اذ بلغ المتوسط الحسابي لها (١,٨٩).

٤- وفيما يتعلق بالإجراءات الأردنية غير الجمركية: فقد وجدت الدراسة أن أعلى درجات الموافقة كانت على فقرة : " إجراءات الجمارك الأردنية في عدم اعتماد الفواتير الفلسطينية واعتماد نظام التخمين خفضت من فرص الاستفادة من القرار "حيث بلغ متوسط الإجابة عليها (٤,٢١) أما فقرة :" الكوتا الاردنية المفروضة على الاستيراد من فلسطين خففت من فرص الاستفادة من القرار " فقد كانت الإجابة عليها متوسطة اقرب الى سلبية أي أن الكوتا الأردنية المفروضة لا تؤثر في فرص الاستفادة من قرار الإعفاء.

رابعاً :النتائج الخاصة بإختبار الفرضيات

توصلت الدراسة بالنسبة للفرضيات التي تم إختبارها إلى النتائج الآتية :

* توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين قرار الإعفاء الجمركي الأردني وزيادة حجم الصادرات الفلسطينية من وجهات نظر الشركات المصدرة" .

* لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإجراءات غير الجمركية الاردنية وحجم الصادرات الفلسطينية من وجهات نظر الشركات المصدرة".

* تؤثر المعيقات الاسرائيلية في حجم الصادرات الفلسطينية من وجهات نظر الشركات المصدرة".
* يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمعيقات الفنية الداخلية على حجم الصادرات الفلسطينية من وجهات نظر الشركات المصدرة".

وبشكل عام يمكن تقديم النتائج الآتية :

١- المعيق الرئيسي أمام تطور التجارة الفلسطينية الخارجية، وزيادة حجم الصادرات الفلسطينية للعالم، وعدم الاستفادة من الإمتيازات والاعفاء الجمركي الأردني الممنوح للصادرات الفلسطينية، هو الإجراءات التعسفية المتنوعة التي تفرضها سلطات الاحتلال على حركة التجارة والصادرات الفلسطينية، والتي غالبيتها تنبثق من الإتفاقية الاقتصادية/ بروتوكول باريس، والتي تؤدي كلها إلى الإستمرار في إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بإلاقتصاد الاسرائيلي ، والإبقاء عليه رهينة له ولتقلباته المختلفة.

٢-كان لقرار الإعفاء الجمركي الأردني الأثر الفاعل في زيادة قيمة الصادرات الفلسطينية للإردن، إلا أن هذه القيمة بقيت أقل من التوقعات.

٣-هناك معيقات داخلية (فنية ومالية) لدى الشركات الفلسطينية ساهمت أيضاً في عدم الإستفادة من قرار الإعفاء الجمركي الأردني.

٤-هناك معيق أردني غير جمركي لم يؤثر كثيراً في إنقاص حجم الصادرات الفلسطينية للأردن وهو إجراءات الحماية لمنتجات وطنية أردنية (مثل: الزيت والمرتديلا).

٥-تشير هذه النتائج إلى أن العوامل الذاتية التي تحد من إمكانية الاستفادة من قرار الأعفاء الجمركي توزعت الى قسمين يتعلق **الاول**: منها بقدرات الشركة سواء المتعلقة منها برأس مال الشركة أو غياب وجود التمويل الكافي، بينما يشير القسم **الثاني** إلى توافر العناصر الإنتاجية الأخرى للشركة بإستثناء عدم توافر مواد خام ، وتجدر الإشارة الى أن غالبية العوامل الذاتية التي تعيق الاستفادة من قرار الاعفاء الجمركي الأردني تعود في الأصل إلى إجراءات تعسفية لسلطات الحتلال سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على شركات التصدير. ولا بد من الاشارة الى ان نتائج الدراسة تتوافق مع الدراسات السابقة التي تم استعراضها في الفصل الاول من هذه الدراسة.

٤ - ٢ توصيات الدراسة:

وبناءً على نتائج الدراسة وللبدء بتحرر التجارة الفلسطينية ،فإن الباحث يوصي ب:

١- إلغاء اتفاقية باريس بشكل كامل/ أو تعديل بنودها بما يخدم استقلالية الاقتصاد الفلسطيني وتحرره من التبعية للاقتصاد الاسرائيلي في شتى المجالات خاصة على الجسور والحدود والموانئ والمتمثلة في استيراد المواد الخام والسلع الإستهلاكية، وتصدير المنتجات المحلية إلى الخارج، وكذلك في فرض اجراءات تعسفية داخلية سواء الاغلاقات والمتكررة وطويلة الأمد للمدن والمناطق الفلسطينية والفحص الامني وتقييد لحركة البضائع والأفراد بين المدن وبين العالم، والحواجز المتعددة والحصار الذي لا يسمح بدخول أو خروج أية بضائع من المناطق الفلسطينية والقيود على الشحن بشكل عام.

وبعد دراسة ومراجعة نتائج الاستبيان يوصي الباحث بما يأتي على الحدود (الجسور والموانئ):

٢- التأكيد على سيطرة الفلسطينيين على المعابر والمنافذ الحدودية، إذ أن الاتفاقية الاقتصادية /بروتوكول باريس عمقت التبعية للاقتصاد الاسرائيلي ولم تتضمن نصوصا واضحة تدعم الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني، بل ان اجراءات الاحتلال على الحدود (المعابر والموانئ) اجبرت المستورد الفلسطيني للمواد الخام والسلع الوسيطة على التعامل مع تاجر إسرائيلي لاستيرادها مما يزيد من تكلفتها وبالتالي يرفع من تكلفة المنتج الفلسطيني ويقلل من فرص منافسته.

٣- إلغاء نظام (ظهر لظهر) Back to Back، واستبداله بنظام (باب لباب) Door to Door، وذلك لما ينتج عن ذلك من تلف وخراب للصادرات الفلسطينية، خاصة للصادرات الغذائية والزراعية والاستهلاكية، مما يرفع من تكلفة المنتج بسبب رسوم التحميل والتنزيل التي تتقاضاها السلطات الاسرائيلية وبالتالي التقليل من منافسته بالاسواق الاردنية.

٤- السعي إلى محاولة التفاوض مع السلطات الإسرائيلية لإلغاء فترة الانتظار الطويلة على الجسور مع الأردن، الأمر الذي يؤدي لتلف بعض الصادرات، وزيادة تكلفة الشحن والنقل التي تجبر الشاحنات الفلسطينية للانتظار من جهة وتمنع الشاحنات الأردنية من الدخول

وتجبرها تنتظر على الجانب الاردني مما يؤدي الى زيادة في التكلفة حيث تحتسب الشاحنات فترة الانتظار كتكلفة اضافية، الأمر الذي سيزيد من تكلفة المنتج الفلسطيني وبالتالي تقليل قدرته التنافسية في السوق الاردني.

٥- إلغاء الرسوم التي يتقاضاها الجانب الإسرائيلي على الجسور، حيث تفرض سلطات الاحتلال رسوم بدل تحميل وتنزيل للصادرات من الشاحنة الفلسطينية إلى الشاحنة الاردنية، ورسوما على الفحص الأمني لكل طبلية تقوم بفحصها يدويا.

٦- إلغاء الفحص الأمني الاسرائيلي على الصادرات الفلسطينية، وهو إجراء يدوي تفرضه سلطات الاحتلال بحجة الأمن، علماً أن الصادرات الفلسطينية لا تمر بإسرائيل وهي خارجة إلى الاردن، وهو إجراء تعسفي يعمل على خراب المنتجات الفلسطينية وتأخير وصولها في الوقت المحدد، ويتقاضى الجانب الإسرائلي رسوماً على هذا الفحص التعسفي.

٧- إلغاء الإجراءات الإسرائيلية على استيراد المواد الخام عبر الجسور والموانئ، حيث تتعمد سلطات الاحتلال تأخير هذه المواد لعدة أيام ، وتجبر المستورد الفلسطيني على دفع بدل أرضيات وبدل تأخير مما يزيد من تكلفة هذه المواد ويرفع تكاليف المنتج الفلسطيني أيضا، كما تمنع السلطات الاسرائيلية دخول عدد كبير من المواد الأولية اللازمة للصناعة الفلسطينية بحجة الأمن (المواد الكيماوية)، وعلاوة على ذلك تشترط وجود شهادات ومواصفات تعجيزية تفرضها المواصفات والمقاييس الإسرائيلية

أما داخلياً في المناطق الفلسطينية (المدن والمناطق الصناعية)فإن الباحث يوصي ب :

١- محاولة السعي الجاد من أجل إلغاء المعابر التجارية بين المدن الفلسطينية التي من خلالها يتم الفحص الأمني وتفرض عليها قيود على الشحن ونوع الشاحنات وطريقة التحميل، وإزالة جميع انواع الحواجز بين المدن والمناطق الفلسطينية، حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى تأخير متعمد للشاحنات الفلسطينية، الأمر الذي يرفع من تكلفة الشحن ..

٢- إلغاء سياسة الحصار والإغلاق التي تفرضها سلطات الاحتلال، وتجنيد كل دعم دولي ممكن لهذه الغاية.

أما من حيث التوصيات الخاصة بالشركات والتي أشارت نتائج المجتمع لوجود معوقات داخلية لدى الشركات المصدرة أدت إلى المساهمة في عدم استفادة هذه الشركات من قرار الإعفاء الجمركي الردني، فالتوصيات هنا تتلخص في :

١- البحث الجدي عن سبل عملية لتخفيض تكلفة الانتاج، والتي تعتبر عالية مقارنة بمثيلاتها في دول المحيط، وهذه مرتطبة جزئيا بإجراءات الاحتلال الاسرائيلي ايضا وبالمعيقات المتعددة التي يفرضها بدءا من إجراءاته على مواد الخام المستوردة وانتهاء بإجراءته على الجسور والتي جميعها تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الانتاج الفلسطيني، الأمر الذي لا يعزز قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية.

٢- إحلال المواد الخام العربية والأردنية خاصة بالوقت المحدد محل المواد التي تستورد عبر الموانئ الاسرائيلية والتي تفرض عليها اجراءات قسرية من منع الى تأخير متعمد مما يزيد من تكلفة النتاج من ناحية،ويؤدي إلى عدم التزام المصدر الفلسطيني بعقوده في الوقت المحدد.

٣- تقديم المساعدة الفنية والإستشارية اللازمة لتفعيل دور الهيكل الإداري للشركات التصديرية وعقد دورات تدريبية لهم في التجارة الدولية وإجراءات التصدير والمعاملات التجارية الدولية، حيث أظهرت النتائج أن هذا البند ورغم وجود مجلس إدارة للشركات المبحوثة يعتبر معيقا أمام الاستفادة من قرار الإعفاء الجمركي الأردني، وهو ناتج عن تداخل الصلاحيات بين أعضاء مجلس الإدارة وبين المدير العام ومسؤولي التصدير والتسويق.

٤- إيجاد السبل الكفيلة بزيادة القدرة الانتاجية للشركات المصدرة للأردن عبر توفير المعلومات التجارية والقانونية عن السوق الأردني، وتنظيم حملات ترويجية للمنتجات الفلسطينية، والاشتراك في المعارض والأحداث التي تنظم في الأردن.

أما من حيث التوصيات الخاصة بالإجراءات الأردنية غير الجمركية، فإن الباحث يوصي بما يأتي:

١- التنسيق مع الجمارك الاردنية لاعتماد القيم الموثقة في فواتير الشحن الفلسطينية والاتفاق على آلية لتثبيت ذلك، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن عدم اعتماد قيمة الفواتير الفلسطينية سبب أساسي من المعيقات غير الجمركية التي تفرضها إدارة الجمارك الأردنية.

٢- التنسيق وعقد تفاهمات بين الحكومة الفلسطينية مع وزارة الصناعة والتجارة الأردنية للحد من إجراءات الحماية التي تفرضها مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية وكذلك الهيئة العامة للغذاء والدواء خاصة على زيت الزيتون، منتجات اللحوم:المرتديلا، وبعض المنتجات الزراعية الأخرى.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً : الكتب :

١. أبو معمر، فارس محمود (٢٠٠٥)، **الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة** الجزء الأول، الجامعة الاسلامية ، غزة.

٢. أبو معمر، فارس محمود (٢٠٠٥)، **الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة**، الجزء الثاني، الجامعة الاسلامية ، غزة، فلسطين.

٣. فارس عيد، نائل، (٢٠٠٥) **تقويم العلاقات الجمركية الفلسطينية – الاسرائيلية وامكانيات تحقيق الاستقلال الاقتصادي**، ادارة الدراسات والتخطيط، وزارة الاقتصاد الوطني، رام الله، فلسطين

٤.نصرالله، عبد الفتاح،(٢٠٠٣) **التجارة الخارجية الفلسطينية، تحليل ورؤية نقدية**، مركز المعلومات الفلسطيني، رام الله، فلسطين

٥. الخالدي ، جميل ،(٢٠٠٣) **الاتفاقيات التجارية والتجارة الخارجية الفلسطيني** ، مركز التخطيط الفلسطين، رام الله، فلسطين.

٦. سليمان، معتصم،(٢٠٠٢)، **فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية ماس، رام الله، فلسطين

٧. عبد الرازق، عمر،(٢٠٠١) **تأثير الحصار الاسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني**، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله، فلسطين

٨. كريم، محمد عبد السلام ،(٢٠٠١) **واقع التجارة الخارجية الفلسطينية وآفاق التنمية المستقبلية**، ،مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان

٩.عبدالرازق، عمر، (٢٠٠٠)، **تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية**، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية ماس، رام الله، فلسطين.

١٠.الجعفري، محمود،(٢٠٠٠) **التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية، واقعها وآفاقها المستقبلية**، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، ماس، رام الله، فلسطين .

١١.عورتاني، هشام،(١٩٩٩) **الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية، قراءة في النص**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين.

١٢.الجعفري، محمود،(١٩٩٧) **الاتفاقية التجارية الأردنية – الفلسطينية (متطلبات التعديل)** ، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، رام الله، فلسطين.

ثانياً: المنشورات :

١- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار)، (٢٠٠٨) "ملخص تقرير: البنية التحتية التي تحتاجها التجارة الفلسطينية"، رام الله ، فلسطين

٢- حمتو، سمير (٢٠٠٦) الأبعاد الاقتصادية للاتفاقيات السلمية على الفلسطينيين، الأسراء للدراسات والأبحاث الإسرائيلية، رام الله، فلسطين.

٣- الصوراني، غازي (٢٠٠٦)، "واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، مجلد ١٦، عدد ٦٣.

٤- النعيمات، عبد السلام؛ البخيت، يزن(٢٠٠٥) "دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي" ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان،الاردن

٥- وزارة الاقتصاد الوطني،(٢٠٠٥)، "الوضع التجاري في فلسطين" **رام الله** ، فلسطين.

٦- زعرب، عبدالمعطي،(٢٠٠٥)، "التجارة الخارجية الفلسطينية، واقعها وافاقها المستقبلية"، دراسة منشورة، وزارة الاقتصاد الوطني، رام الله، فلسطين

٧- ابو جامع، جابر حسين، (٢٠٠٥)، "اداء التجارة الفلسطينية الخارجية المنظورة مقارنة بكل من مصر والاردن وسوريا للفترة ١٩٦٨ – ٢٠٠٠"، مجلة الجامعة الاسلامية، سلسلة الدراسات الانسانية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، غزة، فلسطين

٨- قرش، محمد، (٢٠٠٥)، " دور التعاون التجاري والاقتصادي بين الاردن وفلسطين في دعم

التنمية"، جمعية الاقتصاديين في فلسطين، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، الاردن

٩- عبدالله، سمير،(٢٠٠٤) "إعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي"، معهد السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس، بحث غير منشور، رام الله، فلسطين.

١٠- صندق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، لمجموعة سنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨، الامرارات العربية المتحدة.

١١- النقيب، فضل ؛عطياني ،نصر(٢٠٠٣) "واقع مستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – الاسرائيلية"، دراسة منشورة، معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، رام الله، فلسطين .

ثالثاً : **ملخصات أوراق مؤتمرات** :

١- مركز التجارة الفلسطيني، بال تريد (٢٠٠٨) المعيقات الاسرائيلية ومتطلبات القطاع الخاص في ظل استمرار الوضع السياسي الراهن، مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي الثالث، مركز التجارة الفلسطيني بال تريد .

٢- ورقة عمل بعنوان جودة البيانات والارقام القياسية للتجارة الخارجية ٢٠٠٨، احصاءات التجارة الخارجية ، القاهرة ، مصر.

٣- النسور، محمد (٢٠٠٧) ورقة عمل: المتطلبات الجمركية العربية ودورها في تسهيل تجارة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المؤتمر العربي الأول للجمارك والتجار.

٤- النمروطي، خليل ؛ الفرا، ماجد، (٢٠٠٥) معوقات الاستثمار الخارجي في قطاع غزة؛ بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة

رابعاً : الرسائل الجامعية :

١- العارضة، ناصر(٢٠٠٠) بعنوان"التجارة الخارجية الفلسطينية مع الاردن اقعها وآفاقها المستقبلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين

٢-الشعلان، محمد(١٩٩٩) بعنوان" دراسة التوافق في الصادرات و الواردات بين الاردن و البلدان العربية المجاورة "، رسالة ماجستيرغير منشورة،الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.

٣-الرباعي، عبد الرازق (١٩٩٨) رسالة ماجستير، بعنوان" محددات الصادرات السلعية في الاردن، جامعة ال البيت، عمان، الاردن.

خامساً : تقارير :

١- دائرة الاحصاءات العامة، تقارير_التجارة الخارجية بين الاردن وفلسطين ٢٠٠٣-٢٠٠٧،عمان، الاردن

٢- جهازالاحصاء المركزي للاحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الفلسطينية الخارجية ، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، رام الله، فلسطين

٣- مركز التجارة الفلسطيني بال تريد، تقرير التجارة الخارجية مع الاردن ، ٢٠٠٦- ٢٠٠٨، رام الله ، فلسطين

٤- مركز التجارة الفلسطيني، معيقات التجارة الفلسطينية، مجموعة تقارير ٢٠٠١ – ٢٠٠٨، رام الله، فلسطين.

٥- وزارة الاقتصاد الوطني، الادارة العامة للسياسات والتحليل والاحصاء ، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية (الواردات والصادرات ونسبة الفرق بين الواردات والصادرات للسنوات ١٩٩٦، ١٩٩٩، ٢٠٠٢) ، رام الله ، فلسطين، ٢٠٠٥.

٦- البنك الدولي (٢٠٠٥)، تقراير اقتصادية، الاقتصاد الفلسطيني في المناطق الفلسطينية / تنمية في ظل الاحتلال، القدس، فلسطين

٧- وزارة الاقتصاد الوطني(٢٠٠٥)، دائرة القطاع الخاص، قسم الادارة العامة للسياسات والتحليل والاحصاء، تقويم العلاقات الجمركية الفلسطينية – الاسرائيلية وإمكانية تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، رام الله، فلسطين.

٨- مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي (١٩٩٩)، كتاب الاحصاء السنوي، الضفة الغربية وقطاع غزة_القدس ، فلسطين

٩- الاونكتاد، (١٩٩٨)، تجارة السلع الفلسطينية في التسعينات، جنيف، سويسرا

قائمة الملاحق

ملحق رقم (١)

استبانة الدراسة

السيد مدير شركـــــة/ .... المحترم ،،،

تحية طيبة وبعد،،،

نهديكم أجمل التحيات، ونرجو اعلامكم أن الباحث يقوم بإجراء دراسة بعنوان "**توجهـــات الـــشركات الفلسطينية المصدرة حول الاستفادة من قرار الاعفاء الجمركي الاردني على الصادرات الفلـــسطينية الى الاردن**"، دراسة ميدانية الشركات المصدرة الفلسطينية الى الاردن، راجين تعاونكم في الاجابـــة على اسئلة هذه الاستبانة مع العلم أن جميع الاجابات ستعامل لأغراض البحث العلمي فقط وســـتبقى في إطار السرية التامة.

مع خالص شكري وتقديري لما منحتوه من وقت للاجابة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحث

ابراهيم ياسين نجار

قسم التجارة الدوليـــــة

الجامعة الاردنية

<u>الجزء الاول: معلومات عامة:</u>

الرجاء تعبئة المعلومات بشكل واضح وحسب السؤال وكذلك وضع اشارة × في المربع المناسب :

***اسم الشركة**:................................ العنوان : ....

١ -**القطاع الصناعي الذي تعمل فيه شركتكم** :..

ونوع الانتاج:.................، ....، ....،........................

٢ -**عدد العمال:** □ من ١ -٥ عامل □ من ٦-١٠ عامل □من ١١- ٢٠ عامل

□ من ٢١- ٣٠ عامل □ أكثر من ٣٠ عامل

٣ -**سنة التأسيس** : □ الستينات □ السبعينات □ الثمانينات

□ التسعينات □ ٢٠٠٠ +

٤ -**نوع الشركـــة**: □ مساهمة خاصة □ مساهمة عامة

□ تضامن □ مؤسسة فردية

٥ -**هيكلية الشركة**: □ مجلس ادارة □ مدير عام □ صاحب الشركة

٦ - **هل تصدر الشركة منتجاتها الى الخارج**: □ نعم □ لا

٧ - **هل تصدرون الى الاردن** : □ نعم □ لا

٨ - **منذ متى تقوم الشركة بالتصدير الى الاردن**: □ قبل ١٩٩٥ □ قبل ٢٠٠٣

٩ - **هل لديكم علم بقرار الاعفاء الجمركي اللاردني** : □ نعم □ لا

الجزء الثاني :الرجاء وضع علامة(x) أمام الاجابة التي تراها مناسبة:

رقم الفقرة	الفقرة	موافق بشدة	غير موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	مجالات الاستفادة من قرار الاعفاء الجمركي					
١	زادت قيمة صادراتكم الى الاردن بعد صدور قرار الاعفاء الجمركي الاردني في ٢٠٠٣					
٢	أدى تطبيق قرار الاعفاء الجمركي الاردني الى زيادة قيمة صادراتكم بنسبة ٥٠% فأكثر					
٣	أدى صدور قرار الاعفاء الجمركي الى زيادة في الميزة التنافسية لمنتاجتكم في السوق الاردني					
٤	أدى تنفيذ قرار الاعفاء الجمركي الاردني الى تحسين جودة منتجاتكم المصدرة					
٥	ساعد قرار الاعفاء الجمركي في زيادة الانتاج لديكم					
٦	ساهم قرار الاعفاء الجمركي في زيادة عدد الوظائف/ العمال لديكم					
٧	فتح قرار الاعفاء الجمركي الاردني المجال امام شركتكم لممارسة التجارة الخارجية بشكل اوسع					
٨	زاد قرار الاعفاء الجمركي الاردني من قيمة التبادل التجاري بين (الاردن وفلسطين)					
٩	فتح قرار الاعفاء الجمركي الاردني الباب امامكم للتعرف على شركات اردنية أكثر ومعرفة أوسع بنشاطاتها ومنتجاتها					
١٠	ساهم القرار في فتح قنوات تجارية مع دول عربية اخرى عبر الاردن					
١١	شجع القرار على المشاركة بالمعارض والاحداث الترويجية في الاردن					
١٢	ساعد القرار على تصدير الفائض من منتجات شركتكم الى السوق الاردني					

رقم الفقرة	الفقرة	موافق بشدة	غير موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١٣	زاد القرار من فرص الاستثمار والتوسيع في نشاطاتكم التجارية وخصوصا في مجال التجارة الخارجية					
١٤	ساعد القرار في ايجاد وكلاء لكم في الاردن					
	المعيقات الاسرائيلية					
١٥	اجراءات الاغلاقات المتكررة تحد من الاستفادة من قرار الاعفاء الجمركي الاردني					
١٦	الحصار المشدد طويل الامد الذي تفرضه سلطات الاحتلال قلل فرص الاستفادة من القرار					
١٧	اجراءات الحواجز على الطرق حد من الاستفادة من قرار الاعفاء الجمركي					
١٨	اجراءات الفحص الامني الاسرائيلي على الجسور اعاق الاستفادة من القرار					
١٩	تكرار فترات الانتظار الطويلة على الجانب الاسرائيلي من الجسر حد من فرص الاستفادة من القرار					
٢٠	اسخدام نظام الشحن ظهر لظهر يؤدي الى تلف جزء من الشحنة التصديرية الى الاردن					
٢١	القيود الاسرائيلية على الشحن حدت من الاستفادة من القرار					
٢٢	ارتفاع الرسوم التي يتقاضاها الجانب الاسرائيلي على الجسور حد من الاستفادة من القرار					
٢٣	اجراءات الاحتلال على المواد الخام المستوردة حد من قدرة الشركة التصديرية					
٢٤	اجراءات الفحص الامني الاسرائيلي تحد وتعيق الاستفادة من الاعفاء الجمركي الاردني					
	العوامل الذاتية					
٢٥	ضعف رأسمال الشركة حد من قدرتها على الاستفادة من					

	القرار					
٢٦	عدم وجود تمويل كاف للصادرات قلل فرص الاستفادة من القرار					
٢٧	ضعف القدرة الانتاجية للشركة قلل فرص الاستفادة من القرار					
رقم الفقرة	**الفقرة**	**موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
٢٨	عدم توفر خطوط انتاج بتكنولوجيا عالية قلل من الاستفادة من القرار					
٢٩	عدم توافر كوادر مؤهلة خفض من نسبة الاستفادة من القرار					
٣٠	ارتفاع تكلفة الانتاج لا يشجع على التصدير					
٣١	عدم توفر مواد خام كافية وبالوقت المحدد لانتاج سلع تصديرية منع الشركة من الاستفادة من القرار					
٣٢	ضعف الهيكل الاداري للشركة ادى الى صعوبة الاستفادة من القرار					
	الاجراءات الاردنية غير الجمركية					
٣٣	الاجراءات الاردنية غير الجمركية على الجسور قللت من فرص الاستفادة من القرار					
٣٤	اجراءات المواصفات الاردنية على الجسور حت من فرص الاستفادة					
٣٥	اجراءات مؤسسة الغذاء والدواءالاردنية حدت من فرص الاستفادة					
٣٦	اجراءات الجمارك الاردنية وعدم اعتماد الفواتير الفلسطينية خفضت من فرص الاستفادة من القرار					
٣٧	اجراءات الحماية الاردنية لمنتجات الاردن الوطنية منعت الشركة من التصدير					
٣٨	الكوتا الاردنية المفروضة على الاستيراد من فلسطين					

	خففت من فرص الاستفادة					
٣٩	**تشابه منتجاتكم مع المنتجات الاردنية منع الـــشركة مـــن الاستفادة من القرار**					

ملحق رقم (٢)

صورة قرار الاعفاء الجمركي

12:47 00962 6 4637826 HEAD OF AGREEMEN->5661727 Page 01

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة المالية
دائرة الجمارك

THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
MINISTRY OF FINANCE
CUSTOMS DEPARTMENT

الرقم ٣/ ٥ /١٠٤
التاريخ ٢٠٠٣/٣/١٧
الموافق ....

Ref. No. ....
Date ....

بلاغ رقم (٥ أ) اتفاقيات لسنة ٢٠٠٣

الموضوع : البضائع ذات المنشأ الفلسطيني

بالإشارة إلى كتاب رئاسة الوزراء ، رقم ٢٣٩٨/٢/١٦/٣١ تاريخ ٢٠٠٣/٢/٢٣ ، والمتضمن قرار مجلس الوزراء ، رقم ٣٦٦٨ تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨ ، القاضي بالموافقة على القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية السبعين ، والتي عقدت في القاهرة خلال الفترة من ٩ – ٢٠٠٢/٩/١٢ .

وبالإشارة إلى قرار المجلس الاقتصادي ، رقم (١٤٤٤) – د.ع ٧٠ تاريخ ٢٠٠٢/٩/١٢ ، القاضي بالإعلان عن انضمام دولة فلسطين لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وإعفاء المنتجات الفلسطينية من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ، وذلك تنفيذاً لقرار القمة العربية ، رقم (٢٠٠) تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٢ .

للعمل بما جاء فيه ، بحيث تعفى المنتجات ذات المنشأ الفلسطيني من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل ، مع مراعاة ما يلي :

١– يشترط لغايات منح الإعفاءات المنصوص عليها بالقرار الالتزام بقواعد المنشأ العربية .
٢– لا تطبق الإعفاءات المنصوص عليها بالقرار على السلع التي يقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية استثنائها من المزايا الممنوحة بالبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

مدير عام الجمارك
دائرة الجمارك

نسخة : معالي وزير الصناعة والتجارة
نسخة : عطوفة مدير عام مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية
نسخة : سعادة رئيس اتحاد الغرف التجارية الأردنية
نسخة : سعادة رئيس غرفة صناعة عمان
نسخة : سعادة رئيس غرفة صناعة الزرقاء
نسخة : سعادة رئيس غرفة صناعة إربد
نسخة : النقابة العامة لأصحاب شركات ومكاتب التخليص
نسخة : رئيس قسم التعريفة الشاملة
نسخة : رئيس قسم الاتفاقيات وقواعد المنشأ ، مع صورة عن المرفقات
نسخة : المدقق بمركز المهتدي

عمان ص.ب (٩٠) تلفون (المقسم الآلي) ٤٦٢٣٣٨٦ فاكس ٤٦١٧٥١١
Amman - P.O.Box (90) - Tel. 4623386 - Fax. 4617511
Internet Add : Customs.gov.jo E-Mail:Customs@Customs.gov.jo
رقم ٢٠٠١/١١٦

ملحق رقم (٣)

نص اتفاقية التعاون في مجال الشؤون التجارية

اتفاقية التعاون في مجال الشؤون التجارية

بين

المملكة الأردنية الهاشمية

والسلطة الوطنية الفلسطينية

تنفيذا لأحكام الاتفاقية العامة للتعاون والتنسيق بين المملكة الاردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية الموقعة في عمان في السادس والعشرين من شهر كانون ثاني سنة ١٩٩٥ ميلادية ، فقد تم الاتفاق بين الجانبين على ما يلي :

{المادة الأولى}

أ- تأكيد الالتزام بالعمل بمبدأ التجارة الحرة لانتقال السلع والخدمات ذات المنشأ الوطني بينهما بما في ذلك السلع الزراعية . ولتحقيق ذلك تعفى البضائع ذات المنشأ الوطني لأحد الطرفين من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل لدى تصديرها للطرف الآخر ، ويستثنى من ذلك الرسوم والضرائب التي تفرض على المنتجات المحلية ، وهي في الوقت الحاضر ضريبة المبيعات المطبقة في المملكة الأردنية الهاشمية وضريبة القيمة المضافة التي تستوفيها السلطة الوطنية الفلسطينية .

{المادة الثالثة }

حال توقيع هذا الاتفاق تشكل لجان خبراء من الطرفين لدراسة الاجراءات التي تمكن من تنفيذ احكامه دون الاخلال بالقوانين المطبقة في كل منهما ، وترفع لجنة الخبراء نتائج أعمالها الى اللجنة المشتركة لاقرارها .

{المادة الرابعة}

نظرا لأهمية تجارة الترانزيت للجانبين ، فقد اتفق الطرفان على اتخاذ الاجراءات الضرورية التي تؤدي الى تسهيل وتنظيم حركة النقل والترانزيت عبر اراضيهما وموانئهما البرية والبحرية والجوية ، وفق اتفاقية ترانزيت تعقد لهذه الغاية ويولي الطرفان أهمية خاصة وعاجلة لإعادة تأهيل وتطوير الجسور على نهر الأردن بين المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الغربية لتسهيل حركة التجارة والترانزيت بينهما .

{المادة الخامسة}

نظرا لخصوصية وضع السلع الزراعية :-

أ- تتفق لجان الخبراء المماثلة للطرفين على وضع برنامج تصدير السلع الزراعية بينهما .

ب- مع مراعاة ما ورد في (الفقرة رابعا أعلاه) ، تسهل الحكومة الأردنية تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية عبر الأراضي الأردنية : على أساس الترانزيت .

{المادة السادسة}

يشرع الطرفان حال توقيع هذا الاتفاق بإجراء الدراسات الاقتصادية والفنية القانونيّة لإنشاء وتنظيم منطقة تجارة حرة مشتركة في الأغوار لغايات تخزين وتسويق البضائع المختلفة من انتاج البلدين ، وتصنيع وتسويق أية سلع .

{المادة السابعة}

اتفق الطرفان على تأمين كل أو جزء من متطلبات الجانب الفلسطيني من المشتقات النفطية بموجب بروتوكول ثنائي يتم تنظيمه بين ممثلي الهيئة الفلسطينية العامة للنفط من جهة ووزارة الطاقة والثروة المعدنية ومصفاة البترول الأردنية من جهة أخرى .

{المادة الثامنة}

يتفق الطرفان على تأمين كل أو جزء من متطلبات الجانب الفلسطيني من الاسمنت والحديد للبناء بموجب ترتيبات خاصة تعقد بين الجهات المختصة لدى الجانبين .

{المادة التاسعة}

اتفق الطرفان على الشروع في دراسة ربط الشبكات الكهربائية الوطنية بين الطرفين ومتطلبات ذلك من قبل الجهات المختصة لدى الجانبين .

{المادة العاشرة}

تسري هذه الاتفاقية على التبادل التجاري بين المملكة الأردنية الهاشمية من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى .

{المادة الحادي عشر}

تسري أحكام هذه الاتفاقية بعد اقرارها والمصادقة عليها حسب الأصول المرعية لدى الطرفين .

وقعت في عمان في السادس والعشرين من شهر كانون ثان لسنة ١٩٩٥ ميلادية ، الموافق للخامس والعشرين من شعر شعبان سنة ١٤١٥ هجرية .

عن المملكة الأردنية الهاشمية

المهندس علي ابو الراغب

وزير الصناعة والتجارة

عن السلطة الوطنية الفلسطينية

أحمد قريع(أبو علاء)

وزير الاقتصاد والتجارة

وزير الصناعة

ملحق رقم (٤)

قائمة (أ) السلع ذات المنشأ الأردني المعفاة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل

الرقم	السلعة	البند الجمركي
١.	فاصوليا أو لوبيا	٠٧١٣,٣٠
٢.	عدس	٠٧١٣,٤٠
٣.	فول	٠٧١٣,٣٠
٤.	جميد	٠٤٠٦,٩٠
٥.	أغنام حية	٠١,٠١
٦.	رمال السيليكا ورمال الكوارتز	٢٥,٠٥
٧.	شيلم	١٠,٠٢
٨.	شعير	١٠,٠٣
٩.	ألمنيوم خام	٧٦,٠١
١٠.	خردة وفضلات من ألمنيوم	٧٦,٠٢
١١.	اسمنت كلنكر (عدا الأبيض)	٢٥٢٣,١٠
١٢.	اسمنت بورتلندي (عدا الأبيض)	٢٥٢٣,٢٩
١٣.	قضبان وعيدان من حديد بشكل لفات	٧٢١٣,١٠
١٤.	قضبان وعيدان وأسلاك من حديد (حديد التسليح) بمقاسات مختلفة	٧٢١٤,٢٠
١٥.	أسمدة فوسفاتية معدنية أو كيماوية	٣١٠٣
١٦.	أسمدة فوق الفوسفات (سوبر فوسفات)	٣١٠٣,١٠
١٧.	خبث ناتج عن عملية نزع الفوسفور (قاعدي)	٣١٠٣,٢٠
١٨.	غيرها	٣١٠٣,٩٠
١٩.	أسمدة بوتاسية معدنية أو كيماوية	٣١,٠١
٢٠.	كارنليت وسيلفيت وأملاح بوتاس طبيعية خام وأملاح آخر .	٣١٠٤,١٠
٢١.	كلوريد البوتاسيوم	٣١٠٤,٢٠
٢٢.	كبريتات البوتاسيوم	٣١٠٤,٠٣
٢٣.	سلفات المغنيسيوم	٣١٠٤,٩٠١
٢٤.	غيرها	٣١٠٤,٩٠٩
٢٥.	أسمدة معدنية أو كيماوية محتوية على العنصرين المخصبين فوسفور وبوتاسيوم	٣١٠٥,٦٠
٢٦.	زيت نوى ثمرة النخيل أو زيت باباسو صالح للأكل	١٥١٣,٢
٢٧.	سجاد وأغطية أرضيات آخر منسوجة غير ما هو بعفارات أو بألياف مغروزة وإن كانت جاهزة من أنواع "كليم" شوماك أو "كرماني" وبسط مماثلة يدوية النسج	٥٧٠٢,١٠
٢٨.	غسالات ملابس منزلية	٨٤٥١,٤٠٩
٢٩.	مدافئ تعمل بالغاز أو النفط	٧٣٢١,٨١
٣٠.	مدافئ تعمل بوقود سائل	٧٣٢١,٨٢
٣١.	أجهزة كهربائية لتدفئة الأماكن	٨٥١٦,٢٠

.٣٢	مشعات (روديترات) كهربائية للتدفئة	٨٥١٦,٢١
.٣٣	دفايات كهربائية تعمل بقدرة أقل من ٥٠٠٠ واط	٨٥١٦,٢٩
.٣٤	أفران ، طباخات ، صفائح طبخ ، غلايات ، وشوايات كهربائية من الأنواع المنزلية	٨٥١٦,٦٠
.٣٥	أفران طبخ وطباخات تعمل بالغاز أو وقود آخر منزلية	٧٣٢١,١١
.٣٦	تلفزيونات ملونة	٨٥٢٨,١٠
.٣٧	تلفزيونات أسود وأبيض	٨٥٢٨,٢٠
.٣٨	مكيفات هواء منزلية	٨٤١٥,٨١
.٣٩	ثلاجات ومجمدات منزلية	٨٤١٨,١٠
.٤٠	ثلاجات منزلية	٨٤١٨,٢٠
.٤١	مجمدات بسعة لا تتجاوز ٨٠٠ لتر	٨٤١٨,٣٠
.٤٢	مجمدات بسعة لا تتجاوز ٩٠٠ لتر	٨٤١٨,٤٠
.٤٣	لحوم من فصيلة الأبقار المجمدة	٠٢,٠٢
.٤٤	أثاث وقواعد وأغطية لآلات الخياطة وأجزاؤها	٨٤٥٢,٤٠
.٤٥	مشابك وعرى ومحاجن	٨٣٠٨,١٠
.٤٦	مسامير برشام مجوفة أو مشقوقة الساق	٨٣٠٨,٢٠
.٤٧	غيرها من منتجات البند بما في ذلك الأجزاء	٨٣٠٨,٩٠
.٤٨	عدد يدوية للزراعة	٨٢,٠١
.٤٩	مذاري	٨٢٠١,٢٠
.٥٠	معاول ومحافر ومعازق وأمشاط	٨٢٠١,٣٠
.٥١	فؤوس وبلطات وعدد قاطعة آخر	٨٢٠١,٤٠
.٥٢	مجزات أعشاب ومجزات تقليم أخر	٨٢٠١,٦٠
.٥٣	عدد يدوية أخر مستعملة في الزراعة أو البستنة أو الغابات .	٨٢٠١,٩٠
.٥٤	أجهزة أخر لقص الأعشاب والحشائش بما في ذلك قضبان القطع التي تركب على الجرارات	٨٤٣٣,٢٠
.٥٥	آلات وأجهزة لتربية الطيور والدواجن بما في ذلك أجهزة التفريخ	٨٤٣٦,٢٩ ٨٤٣٦,٢١
.٥٦	نتفات دواجن آلية	٨٤٣٦,٨٠
.٥٧	آلات فلاحة الأرض وتسويتها	٨٤٣٢,٢١
.٥٨	محاريث	٨٤,٣٢
.٥٩	آلات البذر والغرس والشتل	٨٤٣٢,٣٠
.٦٠	آلات رش الأسمدة وتوزيعها	٨٤٣٢,٤٠
.٦١	غيرها من آلات وأجهزة تستعمل في الزراعة	٨٤٣٢,٨٠
.٦٢	مولدات تيار مستمر	٨٥٠١,٣٠
.٦٣	مولدات تيار متناوب (متردد)	٨٥٠١,٦٠
.٦٤	آلات وماكنات لقص الحجر	٨٤,٦٤
.٦٥	مصاعد	٨٤٢٨,١٠
.٦٦	أجهزة نقل مواد ذات سيور	٨٤٢٨,٣٢
.٦٧	لقاحات للطب البشري	٣٠٠٢,٢٠

٣٠٠٢,٣٠	لقاحات للطب البشري	.٦٨
٣٠٠٢,٩٠	غيرها	.٦٩
٣٠,٠٣	أدوية غير مهيأة للبيع بالتجزئة	.٧٠
٣٠,٠٤	أدوية مهيأة للبيع بالتجزئة	.٧١
٨٤١٤,٦٠	أغطية شافطة للهواء مع مراوح	.٧٢
٨٤١٤,٨٠	مضخات وضاغط غاز أو هواء آخر	.٧٣
٨٤٥١,٤٠	مكابس وآلات كوي	.٧٤
٨٤٥١,٤٠	آلات غسيل وتبييض وصبغ	.٧٥
٩٤٠١ , ٩٤٠٢ , ٩٤٠٣	الأثاث والمطابخ	.٧٦
فصل ٦١ فصل ٦٢	الألبسة	.٧٧
٢٥٠١	ملح الطعام	.٧٨
٤٨٠٣ , ٤٨١٨,٤٠ , ٤٨١٨,١٠	الورق الصحي وحفاظات أطفال	.٧٩
٧٦١٦,٩٩٣٠ , ٧٣٢٢	راديترات التدفئة	.٨٠
٦٨٠٢	جرانيت	.٨١
١٦٠١ ١٦٠٢	مرتديلا	.٨٢
٢٠٠٩	العصائر	.٨٣
٧٦١٢ , ٧٣١٠	العبوات المعدنية من الصاج والصفيح	.٨٤
٨٥٤٤	أسلاك وكوابل	.٨٥
٧٦٠٤ ٧٦١٠	بروفيلات ألمنيوم	.٨٦
٩٣١٧	أغذية محضرة بتنفيش أو تحميص الحبوب	.٨٧
٣٩١٧,٣٣ , ٣٩١٧,٣٢ , ٣٩١٧,٣١ , ٣٩١٧,٢٣ , ٣٩١٧,٤٠ , ٣٩١٧,٣٩	أنابيب ومواسير وخراطيم ولوازمها من لدائن	.٨٨
٥٧٠٢,٣٢	أغطية أرضيات من مواد نسجية وتركيبية	.٨٩
فصل ٥٧	سجاد وموكيت	.٩٠
٣٤٠٣ , ٣٤٠٢ , ٣٤٠١	صابون ومنظفات	.٩١
٣٣٠٧ , ٣٣٠٦	معاجين أسنان وحلاقه	.٩٢

٤٢٠٢	شنط بأنواعها بما فيها المدرسية	.٩٣
البند ١٩٠٥	خبز وفطائر وكعك وبسكويت وغيرها من منتجات المخابز وإن كانت تحتوي على كاكاو ، خبز القربان وبراشيم فارغة من الأنواع المستعملة لمحضرات الصيدلة ، رقائق الختم وورق الأرز ومنتجات ماثلة.	.٩٦

قائمة (ب)

السلع ذات المنشأ الفلسطيني المعفاة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل عند تصديرها إلى المملكة الأردنية الهاشمية

البند الجمركي	السلعة	الرقم
٢٥١٦,٢٢	حجر رملي مقطع تقطيعاً بسيطاً كتلاً أو لوائح بشكل مربع أو مستطيل بالنشر أو غير ذلك	.١
٠٤,٠٩	عسل نحل	.٢
٢٠,٠٧	دبس عنب	.٣
٢٢,٠٩	خل	.٤
١٥,١٦	سمنة نباتية	.٥
٣٤,٠٤	صابون بلدي	.٦
٠١,٠٤	غنم	.٧
٠٢,٠٦	أمعاء غنم	.٨
٦٠٠٢ ٦٠١٠	أقمشة مصنرة	.٩
٢٥١٥,١١	رخام خام أو منشور بشكل غير منتظم	.١٠
٤٩٠١	آيات ولوحات قرآنية	.١١
٩٥٠٤	طاولة زهر صدف	.١٢
٤٩٠١	إنجيل من صدف	.١٣
٧٠١٣	أدوات منزلية من زجاج	.١٤
٧٠١٣	مصنوعات من زجاج للزينة	.١٥
٩٦١٤	رأس أرجيلة فخار	.١٦
٦٩٠٧	بلاط من فخار وخزف يدوي	.١٧
٦٣٠٤	مطرزات تراثية	.١٨
٩٥٠٢	قطع وألعاب مطرزة مختلفة	.١٩
٤٢٠١	كدانات مواشي	.٢٠
٤٤٢١	قطع مختلفة خشبية	.٢١
٨٢١١	سكاكين	.٢٢
٩٦٠١	صدف خام	.٢٣
٩٦٠١	مصنوعات من الصدف	.٢٤
٤٤٢٠	مصنوعات للزينة والزخرفة من الخشب (كالتحف الشرقية وغيرها)	.٢٥

.٢٦	ماكنات قهوة بوزن أكثر من ١٠ كغم	٨٤٣٨
.٢٧	أدوات منزلية من ألمنيوم	٧٦١٥
.٢٨	لوحات تحكم كهربائية	٨٥٣٧
.٢٩	جلوبات كهربائية من زجاج	٩٤٠٥
.٣٠	مقاومات كهربائية	٨٥١٦
.٣١	سخانات ماء كهربائية فورية	٨٥١٦
.٣٢	أحزمة صنفرة ودسكات قص وجلخ	٨٦٠٥ , ٨٦٠٤
.٣٣	قضبان لحام	٨٣١١
.٣٤	قبانات وموازين	٨٤٢٣
.٣٥	مناشير حجر ونصالها	٨٢٠٢
.٣٦	خضار معلبة (فول وحمص وبازيلا وفاصوليا)	٢٠٠٥
.٣٧	اللوز المقشر	٠٨٠٢
.٣٨	ملوخية مجففة	٠٧١٢
.٣٩	مخللات	٢٠٠١
.٤٠	زعتر وبابونج ناشف	٠٩١٠
.٤١	شوربات	٢١٠٤
.٤٢	معلبات سمك التونا	١٦٠٤
.٤٣	سمك مدخن	٠٣٠٥
.٤٤	سلطات معلبة	٢١٠٦
.٤٥	براغي	٧٣١٨
.٤٦	مصنوعات للزينة من فخار	٦٩١٣
.٤٧	أدوات منزلية من الفخار	٦٩١٢
.٤٨	مرتديلا	١٦٠١
.٤٩	الحلاوة والطحينية	٢١٠٦
.٥٠	مبيدات حشرية للاستعمال المنزلي	٣٨٠٨
.٥١	أحبار للطباعة	٣٢١٥
.٥٢	قطع لوازم للبرادي	٨٣٠٢
.٥٣	مركزات العصير الطبيعي	٢٠٠٩
.٥٤	سخانات شمسية	٨٤١٩
.٥٥	أرضيات سيارات من المطاط	٤٠١٦
.٥٦	الجزم وأحذية الأمان الوقائية	من الفصل ٦٤
.٥٧	أجهزة كهربائية لوصل وقطع ووقاية وتقسيم التيار الكهربائي	٨٥٣٦ , ٨٥٣٥
.٥٨	شعيرية ومعكرونة ، غير مطبوخة ولا محشوة ولا محضرة بطريقة أخرى	من البند الفرعي ١٩٠٢,١١ ، من البند الفرعي ١٩٠٢,١٩
.٥٩	شوكولاتة ومحضرات غذائية أخر تحتوي على كاكاو	البند ١٨٠٦
.٦٠	خبز وفطائر وكعك وبسكويت وغيرها من منتجات المخابز وإن كانت تحتوي على كاكاو ، خبز القربان وبراشيم فارغة من الأنواع المستعملة لمحضرات	البند ١٩٠٥

	الصيدلة ، رقائق الختم وورق الأرز ومنتجات ماثلة	
من البند الفرعي ٢١٠٣,٩٠	شطة حمراء	.٦١
البند ١٧٠٤	مصنوعات سكرية (بما فيها الشوكولاته البيضاء) ، لا تحتوي على كاكاو	.٦٢
البند ٢٠٠٧	مربى وهلام فواكه وخبيص (مرملاد) وهريس أو عجين فواكه أو ثمار ، مطبوخة وإن أضيف إليها سكر أو مواد تحلية أخر	.٦٣
من البند ٣٣٠٢	ماء ورد وماء زهر	.٦٤
البند ٦٣٠٢	بياضات الأسرة والمائدة والتواليت (التنشيف) والمطبخ	.٦٥
البند ٦٣٠٣	ستائر (وأسدال) وظلل داخلية ، سجوف قصيرة للبرادي أو الأسرة	.٦٦
البند الفرعي ٥٦٠٤,١٠ البند ٥٩٠٦	خيوط وحبال من مطاط ، مغطاة بمواد نسيجية . نسج ممططة ، عدا الداخلة في البند ٥٩٠٢	.٦٧
البند ٥٨٠٤ البند ٥٨٠٦	تول وتول بوبينو وأقمشة شبكية أخر ، عدا الأقمشة المنسوجة أو المصنرة . مسننات (دانتيلا) أثواباً أو شرائط أو زخارف ، عدا الأقمشة من أصناف البند ٦٠,٠٢ ، شرائط عدا الأصناف الداخلة في البند ٥٨٠٧ وشرائط بدون لحمة من خيوط أو ألياف متوازية مجمعة بمادة لاصقة	.٦٨
من الفصل ٣٤	منظف بلاط بشكل هلام (جل)	.٦٩
البند الفرعي ٣٣٠٧,٢٠	مزيلات الروائح الجسدية والعرق	.٧٠
البند ٢٢٠١	مياه ، بما فيها المياه المعدنية الطبيعية أو الاصطناعية والمياه الغازية ، غير مضاف إليها سكر أو مواد تحلية آخر وغير منكهة ، جليد وثلج .	.٧١
البند ٢٢٠٢	مياه بما فيها المعدنية والمياه الغازية ، المضاف إليه سكر أو مواد تحلية آخر أو منكهة ، ومشروبات أخر غير كحولية ، عدا عصارات الفواكه أو الخضر الداخلة في البند ٢٠٠٩	.٧٢
البند ٥٨٠٧	رقاع وشارات وأصناف مماثلة من مواد نسجية ، أثواباً أو شرائط أو مقطعة بأشكال أو مقاييس معينة ، ولكن غير مطرزة	.٧٣
الفصلين ٦١ ، ٦٢	ألبسة وتوابع ألبسة ، من مصنرات ، ومن غير المصنرات	.٧٤
من البند الفرعي ٣٣٠٥,٩٠	مثبت شعر	.٧٥
من البنود ٣٢٠٨ ، ٣٢٠٩ ٣٢١٠	دهانات	.٧٦
البند ٣٣٠٤	مستحضرات تجميل أو زينة ومستحضرات للعناية بالبشرة	.٧٧
البند الفرعي ٣٣٠٥,١٠	شامبو للعناية بالشعر	.٧٨
البند ٣٤٠٢	عوامل سطح عضوية ، محضرات غسيل ومحضرات	.٧٩

	تنظيف وإن احتوت على صابون، غير تلك الواردة في البند ٣٤٠١	
من البند ٢٧١٠ البند ٣٨١٩	زيوت تشحيم سوائل الفرامل الهيدروليكية وسوائل آخر لنقل الحركة الهيدروليكية لا تحتوي على زيوت نفط ولا على زيوت معدنية قارية ، أو محتوية على هذه الزيوت بما يقل عن ٧٠% وزناً .	.٨٠
من البند ٩٤,٠٤	وسائد وفرش	.٨١
البند ٨٧١٣	مقاعد ذات عجلات وعربات أخر لذوي العاهات	.٨٢
البند ٧٤٠٨	أسلاك من نحاس	.٨٣
البند ٧٢,٢٣	أسلاك من صلب مقاوم للصدأ	.٨٤
البند ٧٢,٢٩	أسلاك من خلائط فولاذية آخر	.٨٥
البند ٧٦,٠٤	قضبان وعيدان وبروفيلات (أشكال خاصة) ، من ألومنيوم	.٨٦
البند ٧٣,٠٦	مواسير وأنابيب وأشكال خاصة (بروفيلات) مجوفة أخر، من حديد أو صلب	.٨٧
من البند الفرعي ٧٣٢١,٨١	شوايات شاورما	.٨٨
من البند الفرعي ٨٢٠٧,١٣ من البند الفرعي ٨٢٠٧,١٩	أدوات حفر وثقب الأتربة والصخور	.٨٩
البند ٨٢٠٢	مناشير يدوية ونصال مناشير من جميع الأنواع	.٩٠
البند ٧٢١٣ ، البند ٧٢١٤	قضبان وعيدان ، مجلخة بالحرارة ، بشكل لفات غير منتظمة ، من حديد أو من صلب. قضبان وعيدان أخر من حديد أو صلب غير مخلوط ، غير مشغولة أكثر من الطرق أو التجليخ بالحرارة أو السحب بالحرارة .	.٩١
البند ٧٢١٦	زوايا وأشكال خاصة (بروفيل) من حديد أو صلب غير مخلوط	.٩٢
البند ٧٢١٧	أسلاك من حديد أو من صلب غير مخلوط	.٩٣
من البند ٧٣١٣	أسلاك شائكة من حديد أو صلب	.٩٤
من البند ٧٣١٤	نسج وشباك سياج شبكية من أسلاك حديد وصلب	.٩٥
البند ٧٣١٧	مسامير ومسامير تنجيد ودبابيس ورق الرسم ومسامير مموجة ومسامير تلبيس وأصناف مماثلة من حديد أو صلب	.٩٦
من البند ٨٧١٦,٢٠	مقطورات ذاتية التحميل أو التفريغ أو نصف مقطورات لأغراض زراعية	.٩٧
من البند ٧٣٠٨,٤٠	معدات للسقالات أو لهياكل المنشآت المؤقتة أو لدعامات المناجم ، من حديد صلب أو حديد أو صلب .	.٩٨
البند الفرعي ٢٥١٥,١١	رخام خام ، أو لم تتم عليه عملية أكثر من عملية الشق أو التربيع غير المنتظمين	.٩٩
البند ٦٨٠٢	أحجار نصب وبناء (عدا حجر الأردواز) مشغولة وأصناف مصنوعة منها ، عدا الأصناف المذكورة في	.١٠٠

	البند ٦٨٠١ . مكعبات للفسيفساء وما يماثلها ، من حجر طبيعي (بما فيها الأردواز) ، وإن كانت على حامل . حبيبات وشظايا ومساحيق من حجر طبيعي (بما فيها الأردواز) ، ملونة اصطناعياً .	
من البند الفرعي ٨٥١٦,٦٠	أفران منزلية كهربائية أخر ، وأفران طبخ	.١٠١
من البند الفرعي ٨٥٠٧,١٠	بطاريات سيارات	.١٠٢
من البند الفرعي ٩٤٠٥,٩٢	جلوبات كهربائية بلاستيكية بالإضافة إلى قاعدة جلوب إنارة	.١٠٣

ATTITUDES OF PALESTINIAN EXPORT COMPANIES TOWARDS THE IMPEDIMENTS AGAINST THE BENEFITS OF JORDANIAN CUSTOMS EXEMTION

(AN EMPIRICAL SUTDAY ON PALESTINIAN EXPORT COMPANIES)

by

Ibrahim Yasin Najar

Supervisor

Dr. Mohammad Ahmad Saqer, Prof

ABSTRACT

The study aims to investigate the most important impediments/ measures that reduces benefiting from Jordan customs exemption resolution on Palestinian exports, and specifying the most exported types according to the resolutions. To achieve the study objectives , a questionnaire was developed according to study objectives and hypothesis .. The questionnaire was distributed over a sample consists of (١٠٦) subjects from (٥٣) companies... The study concluded the following results:

-The main impediments against Palestinian International trade with Jordan,that reduce to the minimum the benefits and privileges of Jordan customs exemption granted to Palestinian exports is the different actionand measures taken by Israeli occupation authorities on trade movement and Palestinian exports.

- Jordan customes exemption resolution has an effective impact in increasing Palestinian exports to Jordan.

- Palestinian companies had some internal barriers (financial and technical), that contribute of none benefiting from Jordan customes exemption resolution.

Based on the above mentioned results the study recommends the following:

-Paris agreement should be reviewed either by cancellation or modification of its terms for the purpose of serving Palestinian Economy interdependence from Israeli Economy in different fields.

-Back to Back system should be canceled and replaced by Door to door system to avoid exports damage.

-Waiting period imposed by Israeli Security on the borders should be cancelled or minimized to avoid any damage and cost increases.